إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة

تأليف

أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين

مكتبة ابن عباس



الطَّبعَة الأُولَى

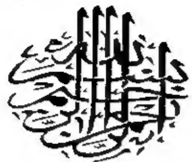
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

دار ابن عباس

سمنود - جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٩١٧٤٣٣ / ٠٤٠ محمول: ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

توزيع المملكة العربية السعودية: ٠٥٨٧٤٠١٦٣



مُقَدِّمَة



الحمدُ لله وحده ، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبي بعده ، وأشهدُ ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه .

وبعد ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ [سورة النساء: ٥٩] ، قال على بن أبي طلحة عن ابن عباس : (وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) يعنى : أهل الفقه والدين ، وقال مجاهد ، وعطاء ، والحسن البصرى ، وأبو العالية : (وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ) يعنى العلماء ، قال ابن كثير – رحمه الله – : والظاهر والله أعلم أنها عامة فى كل أولى الأمر من الأمراء والعلماء .

وقال الله ﷻ : ﴿ فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٣] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [سورة النساء ٨٣]. فقد أوجب الله ﷻ على المسلمين كافة من نزلت به منهم نازلة لا يعرف حكمها أن يرجع فيها إلى أهل العلم المتأهلين للفتيا ، وقد

ضمن الله ﷻ بقاء طائفة من المسلمين على الحق يعلَمونه ويعلِّمونه غيرهم ، ويعملون به ، فقد قال النبى ﷺ : « **لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك** » . رواه البخارى ومسلم من حديث جماعة من أصحاب النبى ﷺ .

– قال البخارى _ رحمه الله _ : هم أهل العلم ، وقال الإمام أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم ؟ ، قال القاضى عياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث .

– وقال الإمام النووى _ رحمه الله _ : يحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم زهاد ، وآمرون بالمعروف ، وناهون عن المنكر ، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين ، بل قد يكونون متفرقين فى أقطار الأرض ، وفى هذا الحديث معجزة ظاهرة ، فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبى ﷺ إلى الآن ، ولا يزال حتى يأتى أمر الله المذكور فى الحديث .اهـ .

● **قلت** : ففى هذا دليل على أنه لا بد أن يوجد فى المسلمين من يرجع إليهم فيما يحتاجونه فى جميع أمور دينهم ، فلا بد أن يكون فيهم من يرجع إليهم فى الفقه والفتيا ، وفى الحديث وعلومه ، وفى اللغة وغير ذلك من أنواع العلوم الشرعية .

وقد اتفق كل من يعتد بقوله على أن أوْلى من يرجع إليه فى الحديث وعلومه فى عصرنا هو الإمام المجدد شيخنا محمد ناصر الدين الألبانى _ رحمه الله تعالى _ ، وقد قال الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين محقق تحفة الأشراف للمزى :

قد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحمانى شيخ الجامعة الإسلامية (يعنى الجامعة السلفية فى بنارس _ الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب فى لفظه ، عجيب فى معناه ، له صلة قريبة بزمننا هذا ، فاتفق رأى من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث فى هذا العصر ، ألا وهو الشيخ الألبانى العالم الربانى(١) . اهـ .

وليس معنى ذلك أنه يجب على طلاب العلم المتأهلين أن يقلدوا الشيخ _ رحمه الله _، فالشيخ مع تقدمه على غيره ليس معصوماً كغيره من أهل العلم ، ومن وقف على شيء مما أخطأ فيه الشيخ _ رحمه الله _ ، ثم نبه عليه لبيان الحق والنصيحة للمسلمين ، فقد أحسن إذا لم يكن قاصداً عيب الشيخ وتنقصه ، ولا يزال الأئمة ينبه بعضهم على أخطاء غيرهم من أهل العلم ، وقد كان شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ رجاعاً للحق إذا تبين له ، فكم من حديث قد تراجع عن حكمه عليه من التضعيف إلى التصحيح أو عكسه ، وقد سلك أهل العلم المعاصرون السبيل القويمة فى النصح والبيان ، فكان عملهم من باب تكميل النقص الذى لا يسلم منه بشر ، فمن ذلك ما كتبه فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ فى كتابه « **التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل** » .

قال فيه : فهذا كتاب فى التخريج وجيز سميته : .... خرجت فيه جملة من الأحاديث والآثار التى جاءت فى كتاب « **منار السبيل شرح الدليل** »

---

(١) راجع كتابى « **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار ، والرد على من رمى الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى _ رحمه الله _ بالتساهل** » لتقف على اتفاق أهل العلم المعتبرين على كون الشيخ _ رحمه الله _ أولى من يرجع إليه فى الحديث فى هذا العصر ، وإن كانت هذه الشهادة التى أداها فضيلة الشيخ العلامة عبد الصمد شرف الدين كافية فى ذلك .

للشيخ الفقيه إبراهيم بن ضويان _ رحمه الله تعالى _ ، **مما لم يقف عليه** مخرجها العلامة الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرناؤوط الألباني في كتابه " **إرواء الغليل** " .اهـ .

وأما من قصد بنقده وتتبعه للشيخ الألباني _ رحمه الله _ أو غيره من أهل العلم التنقص والتشكيك في علمهم فهذا متعد باغ يستحق أن يؤدب بما يردعه عن غيه .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي _ رحمه الله _ : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضا في قول النبي ﷺ : **يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته** [(١)].

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين ، فأما أهل البدعة والضلالة ، ومن تشبَّه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم ، والله أعلم .

ومن عُلم منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله ، فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٨٠) ، وغيره من حديث أبي برزة ، والترمذي (٢٠٣٢) من حديث ابن عمر ، وأحمد (٢٧٩/٥) من حديث ثوبان ، وهو صحيح بمجموع طرقه ، وصححه شيخنا الألباني _ رحمه الله _ كما في **صحيح الجامع** (٧٩٨٤) ، (٧٩٨٥) .

وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان ، **ومن عرف منه أنه أراد بردِّه عليهم التنقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة ، ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله** ... انتهى [(١)] .

هذا وإنني قد وقفت على كتاب باسم " **النصيحة في تهذيب السلسلة الصحيحة، تعقبات وفوائد ونكت علمية على سلسلة العلامة الألباني _ رحمه الله _** "، فظاهر اسم الكتاب يفهم منه أنه إنما وضع لأجل النصيحة ولسد الثغرات على طريقة أهل العلم المشار إليها آنفا ، لكنني لما نظرت في مقدمته إذا بمسوِّده يصرح بأنه حكم بضعف ثلاثين ومائة (١٣٠) حديث من الجزء الأول من الصحيحة ، الذي عدد أحاديثه خمسمائة (٥٠٠) حديث ، فاطلعت على سائر الكتاب ، فوجدته قد حكم بالنكارة أو الضعف الشديد على ثلاثة وثلاثين حديثاً منها ، سواء كان هذا الحكم في أول كلامه على الحديث أم في أثنائه ، وهذه الأحاديث على حسب ترقيمه هي : ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١١٣، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٣ .

وقد حكم بالوضع والبطلان على خمسة منها ، وهي : ٣٠ ، ٥١ ، ٦٣، ٧٣ ، ٨٦ .

ولم يكتف بذلك صاحب هذا الكتاب ، حتى قال : (قد حرصت فيها على أن يكون إعلالي في غاية القوة الممكنة ، لئلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما

---

(١) راجع كتابي **الانتصار للحق** (ص ٥٨ – ٥٩) .

لا نهاية أخذًا وردًّا ، وتضعيفاً وتصحيحاً ، مما يضر بالعملية الحديثية ككل !، والخاسر فى ذلك يكون القارئ ، حيث يزج به فى غمار البلبلة والاضطراب) وهذا يعنى أنه لو التزم فى إعلاله القوة فقط وليس غايتها لربما أتى على باقى الأحاديث التى حكم هذا الألبانى بصحتها .

وفى حكمه على هذا العدد الكبير من الأحاديث فى هذا الجزء بالضعف وبالنكارة والوضع دلالة واضحة على رسالة يبلغها للمسلمين أن هذا الرجل الذى اعتمد عليه جمهورهم فى الحكم على الأحاديث صحة وضعفا غير متأهل لذلك ، وهذه الشهادة التى تضافر عليها أئمة هذا العصر للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ـ رحمه الله ـ بأنه أعلم أهل هذا العصر بالحديث النبوى شهادة زور ، وعليه فهؤلاء لا يستحقون أن يوصفوا بأنهم علماء ، فضلا عن أن يكونوا أئمة ، لأن حكمهم للألبانى بالإمامة فى الحديث مع وقوع هذه الأخطاء الكثيرة جدًّا والفادحة منه يدل على أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أنهم جهال لا يفقهون شيئاً ، ولا يميزون بين العالم بالحديث حقًّا وبين الذى يشتغل بالحديث ببضاعة مزجاة فيه فهو يخبط فيه خبط عشواء حيث صحح خمسمائة حديث أخطأ خطأً بيناً فى ثلاثين ومائة منها .

وإما أنهم قد علموا بقلة علمه وشهدوا له بهذه الشهادة تدليساً وغشًّا وخداعا ، وحينئذ لا يستحقون أن يوصفوا بكونهم علماء ، ولم يكتشف حقيقة هؤلاء كلهم إلا صاحب هذا الكتاب[1] .

(١) إن هذا ليذكرنى بما قاله الشيخ الإمام أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فى مقدمته لسنن الترمذى ص (٧٢) : ابتليت الأمة المصرية فى هذا العصر بمن يسميهم أخونا النابغة الأديب الكبير كامل كيلانى " **المجدِّدينات** ". ثم قال الشيخ أحمد شاكر فى الحاشية : هكذا ـ والله ـ سماهم هذا الاسم العجيب ، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية ، أجاب بجواب أعجب وأبدع : **هذا جمع مخنث سالم** !!، فأقسم له سائله أن اللغة العربية فى أشد الحاجة إلى هذا الجمع فى هذا الزمن !!.

ثم إنه لم يكتف بالدلالة المشار إليها آنفا حتى بدأ يظهر مقصوده من عمله هذا بقوله : **عملى يتركز فى ذلك على أصول الصنعة الحديثية عند الشيخ واستكناه منهجه العلمى فى الحكم على الأحاديث ، وزنته بميزان المصطلح الحديث المعروف لدى الممارسين لهذا العلم .**

وبهذه الدراسة المتأنية يظهر قرب الشيخ أو بعده من قواعد علماء الحديث وتتجلى مكانته فى هذا الميدان الرحب .

فقد نص صاحب الكتاب على أن مقصوده إظهار مكانة من يصفه بالشيخ ! فى علم الحديث !

وقال أيضا : كان أقوى الدواعى لتصنيف هذا الكتاب أنى وجدت عامة الناظرين فى كتب الشيخ الألبانى يأخذون حكمه فى التصحيح والتضعيف متخطين فى ذلك أقوال أئمة كثيرًا ما تتصادم أحكامهم مع أحكام الشيخ ، فيعتمد القارئ المعاصر ـ وأحيانا الباحث ـ قول الشيخ وحده ، معرضاً عن غيره ، بل ويعارض ببحوثه اجتهادات أئمة العلل كأبى حاتم والدارقطنى[1] .

فقد ظهر بذلك أن من وصفه بالشيخ يصادم فى أحكامه كثيرًا من أئمة الحديث ، فهل مثل هذا يعتمد عليه ؟

(١) إن من له أدنى معرفة بالحديث ليقطع أن هذا افتراء من وجهين : **الأول** أن الشيخ ـ رحمه الله ـ لا يصادم كلام الأئمة ، وإنما قد يختلف مع بعضهم فى الحكم على بعض الأحاديث ، فكان ماذا ؟ **والثانى** : أن من ليس له استطاعة للتمييز بين حجج الشيخ فيما خالف فيه بعض الأئمة المتقدمين لا يمكن أن يقدم تقليد الشيخ على تقليد إمام من المتقدمين إن كان عنده أدنى شيء من الإنصاف ، فهذا الكلام تهويل مغرض ، والله المستعان .

سيظهر لنا صاحب الكتاب أنه هو الذى سيكشف حقيقة هذا الألباني، فقد قال بعد ذلك : قال الخطيب : **فإن احتيج إليه _ أى الراوي _ فى رواية الحديث قبل أن تعلو سنه ، فيجب عليه أن يحدث ولا يمتنع ، لأن نشر العلم عند الحاجة إليه لازم ، والممتنع من ذلك عاصٍ آثم .**

فصاحب الكتاب يبين لنا أنه مع صغر سنه فالحاجة ملحة لبيانه ، ولكتابته ، لأن هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء قد تواطؤوا على إخفاء الحقيقة ، وشهدوا لهذا الألباني بأنه عالم بالحديث ، وخدعوا الناس بذلك ، فمن الواجب عليه أن يبين الحقيقة التى تمالأ هؤلاء الذين يسميهم الناس علماء على إخفائها ، وهى أن هذا الألباني قد اغتر الناس فيه، وغرر بهم من يظنونهم علماء، وهم غشاشون ، فتأمل قول صاحب الكتاب :

" **وأظن أنى قد يمسني قول الخطيب هذا من وجه ما ؛ وأظن أنه قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار ، فينجلي أتحتك فرس أم .....** "

هذا _ والله _ كلامه بالحرف الواحد .

فقد صرح أن الناس كانوا فى ظلمة ليل ثقيل ، ومع هذه الظلمة فقد ملئت السماء بالغبار (ظلمة ليل ثقيل وغبار فوق علم الحديث) ، وهو هذا الألباني الذى حجب الناس عن علم الحديث [1] ، وغشهم وخدعهم باشتغاله

(١) ولا أدري هل يقف بوصفه بذلك عند الألباني أم يمتد إلى ابن حجر ، فــابن الصــلاح ، فالبخاري ؟ ، فانتقاداته قد طالت هؤلاء وغيرهم ، خاصة ابن حجر الذى ناله من ذلك الكثير، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

بما لا يحسن ، بل بما لا صلة له به ، بل بما يضلل الناس فى هذا العلم الشريف حتى أصبحوا فى ظلمة ليل ثقيل كما قال صاحب الكتاب ، وازداد التضليل بشهادة هؤلاء الذين يظنهم الناس علماء له بكونه أعلم هذا العصر بعلم الحديث، فياله من ضلال فوق ضلال ، فاحتاج الناس إلى من يخرجهم من هذه الظلمات ، وقد جاءهم الفرج ، وهو صاحب هذا الكتاب ، وذلك واضح فى قوله : " **وأظن أنى قد يمسني قول الخطيب هذا من وجه ما ، وأظن أنه قد جاء الوقت الملح** (يعنى بخروج كتابه هذا) **لنفض الغبار** .... " .

وقوله : **قد جاء الوقت الملح لنفض الغبار ، وجذب جفون الليل الثقيل عن سماء الحديث حتى يبدو النهار، فينجلى أتحتك فرس أم** ....(أى : أم حمار) ، ووضع هذا الكاتب نقطا مكان كلمة (حمار) دليل على كونه يريد وصف الشيخ الإمام الألبانى _ رحمه الله _ بأنه حمار ، والعياذ بالله ، فلو كتبها لكان استشهادًا ببيت شعر ، ومعناه أنكم أيها الناس كنتم تظنون الألباني فرساً فى الحديث ، فإذا قرأتم كتابي فسيتضح لكم بلادته فى هذا العلم كبلادة الحمار، لكن لما حذف هذه الكلمة أبان عن قصده وصف الشيخ بهذا الوصف، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

والله الذى لا إله غيره إننى لما انتهيت إلى هذا الموضع انقبض قلبى ، وانغلق ذهنى ، وتوقف القلم ، وبقيت بعدها يومين لا أكتب كلمة ، فإننى لم أر مثل هذا قط ، فإنه إذا كان مثل هذا الوصف لهذا الإمام المجدد يصدر من مكتبة يقال لها " **مكتبة السنة** " فماذا نتوقع أن يصدر من مكتبات أهل البدع [1] ؟.

(١) بل إن أهل البدع يقرون للشيخ بالعلم والفضل وعلو المنزلة ، ومن أمثلة ذلك مــا قالــه الأخ / فيصل الجوابرة كما فى كتاب " **مقالات الألبانى** " لنور الدين طالب ص (٢١٤) : =

= عرفت شيخنا الإمام العلامة المحدث الفقيه مجدد هذا القرن ناصر السنة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني _ رحمه الله _ منذ سبع وعشرين سنة في أواخر عام ١٩٧٣ م ، فقد كنت طالباً في المرحلة الثانوية ، وكنت في ذلك الوقت مع مجموعة من الشباب نكفر المسلمين ، ولا نصلي في مساجدهم بحجة أنهم مجتمع جاهلي ، وقد كان المخالفون لنا في الأردن يهددوننا دائما بالشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، وبأنه هو الوحيد الذي يستطيع أن يناقشنا ، ويقنعنا ويرجعنا إلى الطريق المستقيم ، فعندما قدم الشيخ ناصر إلى الأردن من دمشق حُدِّث أن مجموعة من الشبان تكفر المسلمين ، فرغب في لقائنا ، فأرسل صهره _ نظام سكّجها _ إلينا ، فنقل إلينا رغبة الشيخ ناصر بلقائنا ، فأجباه : من يريدنا فليأت إلينا ، ولن نذهب إليه ، ولكن **شيخنا في التكفير أخبرنا أن الشيخ ناصر من علماء المسلمين وله فضل لعلمه وكبر سنه ، ويجب أن نذهب إليه** . فذهبنا إليه في بيت صهره _ نظام _ ، وكان قبيل العشاء ، فأذّن أحدنا ، ثم أقمنا الصلاة ، فقال الشيخ ناصر الدين : نصلي بكم أم تصلون بنا ؟! ، فقال شيخنا التكفيري : نحن نعتقد كفرك ! . فقال الشيخ ناصر الدين : أما أنا فأعتقد إيمانكم ، ثم صلى شيخنا (يعني التكفيري) بنا جميعا ، ونحن معه ، ثم جلس الشيخ ناصر في نقاش معنا ، استمر حتى ساعة متأخرة من الليل ، فكان أكثر النقاش مع شيخنا ، أما نحن الشباب فكنا نقوم ونجلس ، ثم نمدد أرجلنا ، ثم نضطجع . وأما الشيخ ناصر فهو على جلسة واحدة من أول الجلسة إلى آخرها ، لم يغيرها أبدًا في نقاش دائم مع هذا وهذا، وذاك ، فكنت أستغرب من صبره وجلده !. ثم تواعدنا في اليوم التالي ، وقد رجعنا إلى بيوتنا نجمع الأدلة التي تدل على التكفير بزعمنا ، وجاء الشيخ ناصر في اليوم الثاني إلى بيت أحد إخواننا ، وقد جهزنا الكتب والردود على أدلة الشيخ ناصر ، واستمر النقاش والحوار من بعد العشاء إلى قبيل الفجر ، ثم تواعدنا بالذهاب إليه في محل إقامته ، فذهبنا إليه بعد العشاء في اليوم الثالث ، واستمر النقاش حتى أذن المؤذن لصلاة الفجر ، ونحن في نقاش وحوار دائم نذكر الآيات الكثيرة التي تدل على التكفير في ظاهرها ،=

وإنه ليهون مع هذا السب غير المسبوق غيره من القبائح التي صدرت من صاحب هذا الكتاب تجاه هذا الإمام العلم من مثل وصفه له بأنه ليس عنده أدب الخلاف ، وذلك حين كان يناقش الشيخ بعض خصومه ، فعلق على ذلك صاحب الكتاب في ص(٣٥٣) : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزهم بالتكلف والهوى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة . اهـ .

• **قلت** : ومع اعترافه بعدم وقوفه على كلام خصوم الشيخ فقد حكم على الشيخ وأدانه ، واتهمه بما ذكر ، وذلك مخالف لما تقرر شرعاً وعقلاً أنه لا يجوز لأحد أن يقضي بين خصمين حتى يسمع منهما جميعاً ، وذلك أكبر دليل على أن صاحب الكتاب يريد إهانة هذا الإمام والنيل منه ، ولا أحب استقصاء سائر قبائحه التي تطاول بها على هذا العلم الشامخ .

ثم إن صاحب هذا الكتاب لم يقف في تطاوله وتعديه والسعي في التشكيك على شيخنا الإمام الألباني _ رحمه الله _ ، بل إن قبائحه قد طالت

= وكذلك نذكر الأحاديث التي تنص ظاهرا على تكفير مرتكب الكبيرة ، والشيخ ناصر كالطود الشامخ يرد على هذا الدليل ، ويوجه الدليل الآخر ، ويجمع بين الأدلة المتعارضة في الظاهر ، ويستشهد بأقوال السلف وبالأئمة المعتبرين عند أهل السنة والجماعة ، وبعد أذان الفجر ذهبنا جميعاً تقريبا مع الشيخ ناصر الدين إلى المسجد لأداء صلاة الفجر ، بعد أن أقنعنا الشيخ ناصر بخطأ وضلال المنهج الذي سرنا عليه ، ورجعنا عن أفكارنا التكفيرية _ بحمد الله _ إلا نفرًا قليلاً آل أمرهم إلى الردة عن الإسلام بعد ذلك بسنين ، نسأل الله العافية . انتهى ، وقد نقلت هذه الواقعة بطولها لما فيها من الدروس والعبر .

أئمة كثيرين من أئمة المسلمين ، وكان أكثرهم حظاً أمير المؤمنين فى الحديث ، وخاتمة الحفاظ الإمام العلم أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانى _ رحمه الله _ .

– فمن قبائحه تجاه الحافظ ابن حجر _ رحمه الله _ :قوله ص (١٠١) : **انخدع بها ابن حجر والألباني وغيرهما ممن قوى هذا الحديث ،**

– وفى ص (١٠٤) : **أما محاولة ابن حجر والألباني في نفي هذه العلة فلا تستقيم على المنهج العلمي .**

– وفى ص (١٣٨) : **أما رد ابن حجر على ابن يونس فهذا عجيب منه ، وقد تكلف ، ولم يصنع شيئا .**

– وفى ص (١٥٥) : **ولابن حجر تعسفات كثيرة في محاولة الدفاع عمن يدافع عنهم ، والأولى الاعتدال .**

– وفى ص (١٤٠) : **هذا تعليل مبني على علم لا على مذهب كما حاول ابن حجر فى رده على الجوزجاني .**

– وصفه الحافظ ابن حجر والإمام الألباني رحمهما الله بكونهما آثمين : قال فى ص (١٣) فى أول حديث عن الشيخ الألباني _ رحمه الله _ : **كذا قال ، وهذا رأي ابن حجر في التقريب تابعه فيه ، فكلاهما خاطئ .**

● **قلت** : والخاطئ الآثم .

ومع سوء أدبه وتطاوله على الحافظ ابن حجر _ رحمه الله _ ، فقد شكك فى علمه ورسوخه فى علم الحديث الذى شهدت له فيه بالإمامة الدنيا ، بل سعى فى هدمه وزعزعة الثقة بأحكامه على الأحاديث ، فمن ذلك قوله

ص (٣٠٦) : **وهذه عادة في ابن حجر أن يصف العباد والنساك والصالحين بالصدق في تقريبه .**

– وفى ص (١٧١) عن راوٍ اسمه بشر بن عبد الله بن يسار الشامي :

بشر هذا مجهول ، لم يوثقه حاذق ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، فقد ذكره في الثقات ، وابن حجر يأخذ بهذا أحيانا ، وهذا ما ذكره الألباني في تمام المنة ، وقال : عرفته بالممارسة ، وقل من نبه عليه ، وغفل عنه جماهير الطلاب ، فالكل يدور في منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج المتثبتين[1] .

– ثم صرح صاحب الكتاب بهدم ابن حجر كلياً حيث قال ص (٣٠٣) :

والحق أن ابن حجر قد خط لمن جاء بعده طريقاً غير مستقيم في تقوية الأحاديث التي استنكرها الأئمة من قبل ، فصار يقويها بمناكير أخرى متجاهلاً قواعد المصطلح ، تجد ذلك واضحاً في ردوده على ابن الجوزي وأجوبته على أحاديث المصابيح والقول المسدد ...... إلخ .

– ولم يكتف بطعنه في الإمامين الألباني وابن حجر _ رحمهما الله _ ، بل تجاوزهما إلى كثير من الأئمة ، وإليك شيئاً من ذلك :

١– **طعنه في المنذري والهيثمي والألباني** : قال ص (٢٧٩) : **هذه الطريقة التي يسلكها الشيخ في معالجة الطرق بحيث ينظر إلى أقوال المنذري**

(١) وسيأتي بيان أن هذا الذي وصفه بالشذوذ هو الحق ، فصاحب الكتاب مع جرأته جاهل جهلاً مركباً .

والهيثمى ... إلخ ، وهؤلاء لا يتعمقون فى دراسة الأسانيد ، وهذه طريقة واهية .

● **قلت** : فالمنذرى والهيثمى و ......إلى آخر من يُذْكر من الأئمة لا يتعمقون فى دراسة الأسانيد ، وطريقتهم واهية ، وهذا الألبانى ينظر فى أقوالهم ، ولا يجوز النظر إلى أقوال هؤلاء .

وبالطبع فالذى يُنظر إلى أقواله هو الذى بيَّن حال هؤلاء ، وهو صاحب الكتاب.

٢- طعنه فيمن وصفهم من الأئمة بالمتأخرين : قال ص (٥٨) : **عادة المتأخرين إطلاق لفظ " الثقة " على كل راوٍ لم يعلموا فيه جرحاً ، فكل مستور عندهم ثقة بشرط أن يكون غير مغفل، وكتابه صحيحاً وكذا سماعه ، وهذا شرط لين .**

- وفى ص (٢٤٣) : **محمد بن دينار فيه مقال ، لكنه خير من كثيرين يحسن لهم المتأخرون .**

٣- طعنه فى الإمام الذهبى _ رحمه الله _ : لقد قال الكلام السابق فى توثيق الذهبى ، ورد توثيقه بذلك .

٤- طعنه فى الإمام العجلى _ رحمه الله _ : قال ص (٣٧٤) : **وهذا يدل على سقوط أقواله فى الرجال ، بل إنه أشد تساهلاً من ابن حبان فى إطلاق التوثيق .**

● **قلت** : هذا ما لم يقله أحد ، والله المستعان .

٥- طعنه فى الإمام النسائى _رحمه الله _ : قال ص (١٥٣) :

والنسائى كثيرًا ما يوثق أصحاب على .

● **قلت** : هذا افتراء على هذا الإمام ، فما أقبح العبث بالدين !.

٦- طعنه فى الإمام محمد بن سعد صاحب « الطبقات » قال ص (١٥٨) عن راوٍ اسمه حرام : حرام هذا مجهول تفرد عنه الزهرى ، **وإن كان ذكره ابن حبانَ فى الثقات ، وقال فيه ابن سعد : ثقة قليل الحديث .**

فقال : **هذا ليس برافع جهالته ، فابن حبان مشهور بتوثيق المجاهيل ، أما ابن سعد فعمدته فى الجرح والتعديل شيخه الواقدى المتروك ، فمثل هؤلاء لا يؤخذ كلامهم فى التوثيق والتضعيف إذا انفردوا .**

● **قلت** : فألحق ابن سعد بابن حبان فى عدم اعتماد توثيقه إذا انفرد ، وهذا ما لم يقله أحد ، ثم زاد رد تضعيف الجميع عند الانفراد يعنى ابن حبان وابن سعد ، وهذا جهل فاضح وطعن واضح لم يقله أحد ، حاسب الله ناشرى هذا العبث بما يستحقون .

٧- طعنه فى الترمذى _ رحمه الله _ ، قال ص (١٦٤) : **تصحيح الترمذى لهذا الحديث مما يتعجب له .**

٨- طعنه فى الإمام عبد الرزاق صاحب المصنف : قال ص (٣٠١) : **المعروف عن عبد الرزاق وإن كان ثقة إماماً ، فإنهم وصفوه بالخطأ عن معمر ابن راشد ، وكذا إن حدث من حفظه .**

● **قلت** : إن معمر بن راشد هو أكثر من روى عنه عبد الرزاق ممّن مشايخه ، حتى إن روايته عنه تبلغ نحوًا من ثلث مرويات عبد الرزاق ، فالطعن فى رواية عبد الرزاق عنه إسقاط لثلث مرويات عبد الرزاق ، ولكن هذا الجاهل لم يفهم كلام أهل العلم كما سيأتى فى موضعه.

٩– طعنه فى الأعمش _ رحمه الله _ : قال ص (٤٨) : الأعمش قبيح التدليس .

• **قلت** : هذا افتراء على الإمام الحافظ الحجة **سليمان بن مهران الأعمش** ، فإن هذا لم يقله أحد ، بل إن الحافظ ابن حجر قد جعله فى الطبقة الثانية من المدلسين ، وهى التى لا تضر عنعنتهم .

١٠– طعنه فى الإمام ابن حزم _ رحمه الله _ : قال ص (١١٣) : **توثيق ابن حزم ليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد فى أقواله فى الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .**

• **قلت** : فى هذا إسقاط لابن حزم فى الحديث جملة ، وهذا ما لم يقله أحد.

فهذه بعض الأمثلة لطعون صاحب هذا الكتاب فى أئمة الحديث تبين خطورة الأمر ، وكأنها محاولة هدم السنة بهدم أعلامها .

ولقد تجرأ صاحب الكتاب فطعن فى صحيح البخارى ، وضعف حديثاً منه ، وذلك رقم (٩٧) من ترتيبه ، وخطأ الأئمة : البخارى ، وأبا حاتم ، وابنه عبد الرحمن بن أبى حاتم ، وعبد الغنى المقدسى ، والمزى ، والذهبى ، وابن حجر وغيرهم فى تعيين اسم أحد الرواة بشبهة واهية وسيأتى بيانه فى رقم (٣٧) من ترتيبه .

وفى وصف صاحب الكتاب للإمام المجدد الألبانى _ رحمه الله _ بما سبق مع وصفه له على غلاف كتابه بالعلامة خداع ظاهر ، وليس ذلك آخر خداعه

وغشه ، بل إنه قد كذب فى كتابه كذباً صريحاً يدركه كل أحد ، فإنه قال فى مقدمة كتابه ص (٧) : **وذلك حين الشروع فى سرد أحاديث المجلد الأول (١–٥٠٠) من السلسلة الصحيحة التى لا تصح لعلة خفيت على الشيخ ، وهى نحو ثلاثين ومائة (١٣٠) حديثاً** . اهـ .

• **قلت** : لقد ذكر سبعة أحاديث ضعفها غيره ، ثم ذكر بعدها خمسة وعشرين ومائة (١٢٥) ، فالجملة (١٣٢) حديثاً .

لكنه قد ذكر صحة جملة من الأحاديث التى تكلم عليها ، فبعضها نص على صحته فى أول كلامه ، وبعضها ذكر صحته أثناء كلامه :

فالأحاديث التى نص على صحتها فى أول كلامه هى حسب ترقيمه : ٣٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ وجملة عددها ١٠ أحاديث .

الأحاديث التى ذكر صحتها فى أثناء كلامه هى : ١ ، ٢ ، ١٨ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ١٢٥ ، وعددها ستة أحاديث .

وهناك أحاديث انتقدها من غير الخمسمائة الأولى وهى : ٢٥ ، ٨٥ ، ٨٨ .

فمجموع الأحاديث التى خرجت مما حكم بضعفه : ١٠و٦و٣ = ١٩ حديثا ، حاصل ما حكم بضعفه : ١٣٢ — ١٩ = ١١٣ حديثا [١] ، وقد سبق قوله إنها (١٣٠) ، فتبين كذبه الواضح لكل أحد ، ومن كذبه ما قاله

---

(١) وهذا على حد وصفه ، فأما حقيقة الأمر فيها ، فستتبين لك من خلال الأمثلة التى تعرضت لها فى هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

ص (١٣٤) : روى مسلم (٥٧٩) ، والبيهقى من طرق عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن أبيه أنه ذكر أن النبى ﷺ كان يشير بإصبعه إذا دعا، **ولا يحركها** .

● **قلت** : فقوله فى الحديث **(ولا يحركها)** كذب على مسلم ، **فإنها ليست فى صحيحه** ، ولذلك نظائر ستراها فى موضعها إن شاء الله ، وقد حمله حرصه على مخالفة الشيخ إلى الخيانة فى نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فى الرواة بما يغير الحكم عليهم ، فمن ذلك قوله ص (٦٣) عن فضيل بن مرزوق : وفضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق يهم كثيرًا ... لا يحتج به ، وقال ابن حبان فى الثقات : يخطئ ، وذكره فى الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضوعات . انتهى .

فقد حكم صاحب هذا الكتاب على فضيل بن مرزوق بالضعف ، ثم ذكر أقوال أهل العلم التى يتظاهر بأنه بنى من خلالها حكمه عليه بالضعف . ومن صدَّقه ، وسلم له وافقه على حكمه عليه ، لكن بالرجوع إلى المصدر الذى نقل منه أقوال هؤلاء الأئمة تبين أنه كتم وأخفى أقوال أئمة مقدمين على من ذكرهم . فمن ذلك قول الثورى وهو من هو : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة : ثقة . وقول ابن معين مرة : ثقة ، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيرًا ، وقول العجلى: جائز الحديث ، صدوق[1] ، فأين يقع الحاكم وابن حبان على جلالتهما بجانب الثورى وابن عيينة وابن معين وأحمد ، الذين أخفى كلامهم صاحب الكتاب ، ففعله ذلك غش وغدر فى موضع الائتمان ، فهو خيانة ، والله المستعان .

وهذا نظائر كثيرة سترى بعضها فى مواضعها إن شاء الله .

(١) والذى فى الثقات للعجلى : ثقة . وتمام الكلام على هذا الراوى يراجع فى الكلام على الحديث رقم (١١) ترتيبه .

ومن أفاعيله فى الأحاديث أن الإمام أحمد قال فى مسنده (٢/٥٣٦) :

حدثنا حسن وهاشم قالا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد بن شريك العامرى قال : سمعت مروان يقول لأبى هريرة : يا أبا هريرة حدثنى حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : (**سمعت مروان يقول لأبى هريرة**) نص فى شهود يزيد ذلك المجلس الذى قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفى سماعه له من أبى هريرة ، وأن مروان ليس من رجال الإسناد .

فنقل صاحب الكتاب هذا الإسناد فى ص (٣١٧) هكذا : عن يزيد ابن شريك العامرى قال : سمعت مروان ، وحذف ما بعد (مروان) ليظهر أن مروان من رواة هذا الإسناد ، وإمعاناً فى غشه وخيانته قال عن هذا الإسناد : **متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم** .

● **وأقول** : كذبت وغششت . ومثل هذه الأفاعيل كافية فى إسقاطه . وصاحب هذا الكتاب شخص لم أسمع به قبل كتابه هذا ، وقد سألت عنه كل من لقيت من أهل العلم وطلبته تقريباً ـ على كثرتهم ـ فلم يعرفه أحد ، حتى إن بعض إخواننا قد سأل الأخ سيد عباس الحليمى المشرف على مكتبة السنة عنه . فكان حاصل جوابه أنه لم يعرفه إلا بهذا الكتاب[1] ، ولما كان هذا حاله ، وهو كونه نكرة من النكرات ، فقد ذكرته فى كتابى بهذا الوصف ، فحيثما قلت : قال النكرة ، فهو المقصود ، ومثل هذا مع صغر سنه لم يتعلم على يد أحد من أهل العلم[2] ، ولم يقم أحد من الفضلاء بتربيته وتأديبه ، وتوجيهه إلى دخول

(١) وسأذكر اسمه حتى إذا ذكر عرف بأفاعيله، وحتى تسطر عليه عارًا فى الدنيا ونارًا وشنارًا فى الآخرة إن لم يتب إلى الله ﷻ ، فاسمه " **عبد الفتاح محمود سرور** " ، عامله الله بما يستحق .
(٢) وقد اتصل به بعض إخواننا فاعترف له بأنه أخذ من الكتب ، وليس له شيخ واحد .

العلم من بابه ، فيتدرج فى العلم ، ولا يبدأ بمناطحة الكبار ، بل بمحاولة هدمهم والتشكيك فى علمهم وجهودهم فى خدمة سنة رسول الله ﷺ .

ولولا أن مكتبة السنة مع شهرتها قد نشرت هذا الكتاب، وتولت توزيعه لما أجهدت نفسى وأضعت وقتى فى إفراده بالرد ، ولكن قدر الله وما شاء فعل .

وطعْن هذا النكرة فى أئمة السنة يعتبر طعناً فى السنة ، بل إنه قد طعن فى السنة صريحاً بتضعيف هذا العدد الكبير من الأحاديث بالهوى والجهل ، وقد أعلن فى آخر كتابه عن الجزء الثانى الذى يتتبع فيه الجزء الثانى من الصحيحة بطريقته اهمجية التى سبقت الإشارة إليها حيث قال : تم الجزء الأول من كتاب **النصيحة فى تهذيب الصحيحة** "ويليه إن شاء الله الجزء الثانى من الكتاب .

• **وأقول** : إذا شكك هذا النكرة وطعن فى الحافظ المنذرى والذهبى وابن حجر وأحمد شاكر والألبانى ، فإلى من يرجع المسلمون فى معرفة صحيح السنة من سقيمها ؟

أيرجعون لهؤلاء الذين ليس لهم من عمل إلا الهدم ؟

ولقد صدق فى هؤلاء قول القائل :

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم   من اللوم أوسدوا المكان الذى سدوا .

ولما كان الأمر كذلك فقد سميت كتابى هذا بـ " **إتحافُ النفوسِ المطمئنة بالذَّبِّ عن السُّنَّة** " ، فأسأل الله ﷻ أن ينفعنى به فى الدارين وأن يغفر لى ولوالدىَّ ولمشايخى وأن يسترنا فى الدارين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وكتبه : أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبى العينين

☐ مسؤولية الناشر عما ينشره



إن المسلم محاسب على كل ما قدمت يداه، وكُل خطوة تخطوها قدماه، خيرًا كان ذلك أو شرًا ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نُحْيِى الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِى إِمَامٍ مُبِينٍ** ﴾ [سورة يس ١٢]، وقال تعالى : ﴿ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴾ [سورة الزلزلة : ٧-٨] ، وعمل ناشرى الكتب داخل فى ذلك ، فمن نشر كتاباً يدعو الناس فيه إلى الخير ، ويذب فيه عن الحق كان له مع جميل الذكر حسن الأجر عند الله ﷻ ، ومن نشر كتاباً يدعو إلى الرذيلة، أو يهدم فيه سُنَّة ، أو يحتوى على النيل من أهل العلم والصلاح والتقوى كان شريكاً للمؤلف فى الإثم [١] ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ [سورة المائدة ٢] .

وقال النبى ﷺ : " **من سن فى الإسلام سنة حسنة ، فعُمل بها بعده كتب له مثل أجر من عمل بها ، ولا ينقص من أجورهم شيء ، ومن سن فى الإسلام سنة سيئة ، فعُمل بها بعده كتب عليه مثل وزر من عمل بها ، ولا ينقص من أوزارهم شيء** " [٢] .

---

(١) وأما دعوى حرية النشر فإنها مقيدة بما لا يتنافى مع شرع الله ﷻ ، خلافاً للإباحيين والعلمانيين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، قطع الله دابرهم .

(٢) رواه مسلم (٢٠٦١/٤) رقم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله ﷺ .

وقال ﷺ : **من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً** [1] .

فهذا الكتاب الذى قد حوى الطعن فى السنة وأئمتها تتحمل مسؤوليته مكتبة السنة ، لأنها هى التى قامت على طباعته ونشره بين الناس مع ما لها من سعة وشهرة فى التوزيع ، وقيام الأخ سيد عباس الجليمى بالإشراف على المكتبة مع ما له من تحقيقات وتعليقات على بعض كتب أهل العلم ، وذلك مما يساعد على نشر الكتاب وعلى ثقة الناس به ، وقد دخلت إحدى المكتبات السلفية ، فوجدت الكتاب معروضاً فيها ، فكلمت صاحبها عن بعض ما فى الكتاب من قبائح ، فاعتذر بكونه صادرًا عن مكتبة السنة وبإشراف الأخ سيد عباس عليها، وقد كلم أحد الأفاضل الأخ سيد عباس الجليمى عن بعض ما فى الكتاب ، فأجاب بأنه يصفو لصاحبه شيء كثير ، فكان هذا من أقوى الدوافع لى للرد على هذا الكتاب ، وهذا يدل على تحمل مكتبة السنة وسيد الجليمى تبعة هذا الكتاب . ولولا ذلك لاكتفيت بالتعليق عليه وبيان فساده فى مقدمة كتاب ، فعلى سيد الجليمى أن يتوب إلى الله من نشره هذا الكتاب السيئ ، وأن يتبرأ منه ، وإلا فلينتظر عقوبة الله ﷻ ، ثم لينتظر اللطمات من أهل السنة الغيورين عليها ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(١) رواه مسلم (٢٦٧٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

مسؤولية أهل العلم والدعاة إلى الله نحو محاولة تشكيك المسلمين في أئمتهم



روى البخاري في " **صحيحه** " عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً** . قالوا : يا رسول الله ، هذا ننصره مظلوماً ، فكيف ننصره ظالماً ، قال : **تأخذ فوق يديه** [1] .

وروى مسلم في " **صحيحه** " عن جابر رضي الله عنه قال : اقتتل غلامان : غلامٌ من المهاجرين وغلامٌ من الأنصار، فنادى المهاجر أو المهاجرون : ياللمهاجرين ، ونادى الأنصارى : ياللأنصار ، فخرج رسول الله ﷺ . فقال : **ما هذا . دعوى أهل الجاهلية** ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، إلاَّ أنَّ غلامين اقتتلا . فكسع أحدهما الآخر ، قال : **فلا بأس ، ولْينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً . إن كان ظالماً فلينهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوماً فلْينصره** [2].

وأحق الناس بالنصرة إذا اعتدى عليهم ، ونيل من أعراضهم هم أهل العلم ، لأنهم حملة الشريعة ، قال العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين _ رحمه الله _ في شرحه رياض الصالحين (٦٨٢/١) : إنَّ الذين يلتقطون زلاَّت العلماء ليُشيعوها ليسوا مُسيئين للعلماء شخصياً فحسب ، بل مُسيؤون لعلماء شخصياً ، ومُسيؤون إلى علمهم الذي يحملونه ، ومُسيؤون إلى الشريعة التي تُتلقى من جهتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطَّلعوا على

(١) رواه البخاري (٢٤٤٤) .

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٤) .

عوراتهم التي قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض فإنهم تقل ثقتهم بالعلماء وبما عندهم من العلم ، فيكون في هذا جناية على الشرع الذي يحمونه من سُنَّة الرسول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عوراتهم وأن تسترها ما استطعت وأن لا تسكت.... إلى آخر كلامه ـ رحمه الله ـ .

وقد سبق قول ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ : وإذا كان مراد الراد على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً ، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته ، وسواء كان في حياته أو في موته ، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه ، وتوعد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضا في قول النبي ﷺ : **يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته** .

إلى أن قال : ومن عرف أنه أراد بردِّه عليهم التنقيص والذم ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله .... اهـ .

• **قلت** : وأولى الناس وأول من يجب عليه القيام بردع المعتدين على العلماء هم أهل العلم وطلابه ، لأنهم أعرف الناس بحق الله ، وأعرفهم بحق أهل العلم .

وقد سبق أن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ ممن اتفقت كلمة أهل العلم في هذا العصر على أنه من كبار العلماء ، بل أكبر من يرجع إليه في علم الحديث ، وممن راح يشكك في علمه ويحاول زعزعة الثقة في

مرجعيته هو الشيخ مصطفى العدوى ، فبدأ بتسويد جزء سماه « **نظرات في السلسلة الصحيحة** » ، وصف فيه الشيخ ـ رحمه الله ـ بالتساهل في تصحيح الأحاديث، وهذا يعني إن قُبلت دعواه نزع الثقة بأحكام الشيخ على الأحاديث، وعدم جواز الاعتماد على تصحيحه ، وهذا تنقيص وذم وإظهار عيب ، فلما لم يجد ردًّا يردعه هو ونظراؤه أعاد وصفه للشيخ بذلك في كتاب سمَّاه بـ « **أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث** » ، ثم أعاد طباعة هذه الأسئلة ، ونقل عدة أمثلة من الأحاديث التي أعلها أهل العلم، وسمَّاه « **شرح علل الأحاديث** »، وأعاد فيه ذكر هذا الوصف للشيخ ـ رحمه الله ـ بل زاد كلاماً في تنقصه كما في ص (٦٨)[1]، ومع محاولته نزع الثقة في الاعتماد على الشيخ ـ رحمه الله ـ في الحكم على الأحاديث بدأ يضرب على وتر آخر اختاره لهدف مرسوم . وهي تلك المسائل التي اختلف فيها الشيخ باجتهاده مع علماء نجد . كمسألة وجه المرأة ويديها هل هما من العورة الواجب تغطيتها أم من المستحب ؟ . فرد على الشيخ برسالة مستقلة في هذا الموضوع ، وأغلظ القول على الشيخ فيها . فمن ذلك قوله ص (٣٣) : **ومن عجيب أمر الشيخ ناصر الدين** ، وفي ص (٤١) أما ما حاول به الشيخ ناصر الألباني إثبات أن ذلك كان بعد الحجاب فمحاولة واهية، لا تقوم على أساس من الصحة، ثم عقب على ذلك متهكما بالشيخ ـ رحمه الله ـ بقوله : **فهل في هذا إشارة يا أولى النهى إلى أن قصة سفعاء الخدين كانت بعد الحجاب ؟!!!** .

هذا مع أن المسألة من المسائل التي يسوغ فيها الخلاف ؛ ومنهجه في مسائل الخلاف معروف .

---

(١) ولا يزال هذا الكتاب يبدأ به مع كل قادم إليه ، والله المستعان .

ثم توالت ردوده وتعقباته على الشيخ الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ ، فقد حدد هدفه وهو الشيخ الألباني دون غيره حتى إنه قد علق على " **العقيدة الطحاوية** " ، واعتمد فيها على نسخة الشيخ شعيب الأرناؤوط ، وخالفه في الحكم على ستة أحاديث منها ، وأبى أن يذكره ولو بالإشارة[1] .

فالرجل هدفه واضح ، وهو إظهار المخالفة للشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ، حتى عرف بين طائفة ليست بالقليلة من الناس أن الشيخ مصطفى مخالف للشيخ الألباني ، وله منهج يختلف عن الشيخ الألباني ، وله مدرسة تخالف مدرسة الشيخ الألباني .

وبمعناً من الشيخ مصطفى صاحب المدرسة التي تخالف مدرسة الشيخ الألباني في محاولة إسقاط المدرسة التي تزاحمه فإنه وسع دائرة المواجهة ، فتعرض لصاحب المدرسة الأخرى (الألباني) من جهة الفقه ، فوصفه بأنه **صاحب فقه سقيم** ، وذلك في خمسة مواضع من كتبه ، وبأنه **صاحب فقه شاذ منبوذ** ، **وأنه محروم الأجر لقلة فقهه**[2] ،كل ذلك ، ولا أجد من أهل العلم من يرد عن الشيخ ، ويذب عنه ، فاستعنت بالله ، وبيَّنتُ شيئاً من حال صاحب هذه المدرسة من كتبه ، فلما انكشف بعض حاله ، وخشي من تولي الناس عنه ترك مدرسته وأصحابها ، محاولاً الإبقاء على شيء مما حصل عليه عند من لا يدرون، فصرح بالتراجع ضمناً عما رمى به الشيخ من التساهل ، ودعا الناس للأخذ بأقوال الشيخ دونه[3]، فلما رأى أن كثيرًا من الناس لا تعنيهم القضية رجع

(١) راجع كتاب " **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار** " ص (٧٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٦٢-٦٤) .

(٣) راجع كتاب " **التفنيد لكتاب الترشيد** " لراقمه ص (١٢-١٤) .

يجدد بناء مدرسته من جديد ،فعاود إظهار المخالفة[1] ، فقد قال في مقدمة له لكتاب سماه صاحبه " **الشفاء من وحي خاتم الأنبياء** " المطبوع سنة ٢٠٠٤م ــ ١٤٢٥هــ ص (١٠) : **إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني** ـ رحمه الله ـ ، **إلا ما رأيناهُ ضعيفاً ضعفاً شديدًا . فحذفناه** .

فهذه الكلمات قد عبرت عن تجديد الرجل لماضيه كله ، فقوله : (**تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني**) صريح في أن تصحيحات الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ فيها وجهتان ؛ وجهة تبناها صاحب الكتاب وهي جواز نقلها والاعتماد عليها ، ووجهة يقول بها الشيخ مصطفى . ويدعو إليها ، وهي عدم جواز نقلها والاعتماد عليها ، ومع قوله بذلك ، **فقد ترك للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ الألباني** ، وقد أكد هذا التقرير بقوله : (**إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديدًا** ، **فحذفناه** ، فهذا يعني أن في تصحيح الشيخ ما هو ضعيف ، وفيه ما هو ضعيف جدًّا ، فحذف الضعيف جدًّا ، وترك الضعيف ، فهذا تفسير لما أظهره وتكلم به من أن وجهته ترك الاعتماد على تصحيح الشيخ ـ رحمه الله ـ ، هذا مع أن موضوع الكتاب الذي قدم له لا يتناسب أبدًا مع إظهار هذه المخالفة ، فإن أغلب الذين سيقرؤون الكتاب من عوام المسلمين ، فما لهم ولهذا ؟!

فتبين أن الرجل لا يمكن أن يترك إظهار مخالفة الشيخ لأن مدرسته إنما قامت على هذه المخالفة !.

(١) وقد بينت سابقاً أن الشيخ ـ رحمه الله ـ ليس معصوماً ، ولكن التنبيه على الخطأ ، لا بد أن يكون من متأهل لذلك ، وألا يقصد التنقص بتخصيص الشيخ بالانتقاد دون غيره .

فإذا كان الأمر كذلك ، فما حقيقة هذه المخالفة ؟

هل هى مبنية على أصول علمية أم ماذا وراءها ؟ وبالتالي ما حقيقة هذه المدرسة ؟

• **أقول وبالله التوفيق** : إننا إذا أردنا أن نقف على مستوى شخص مشتغل بالحديث ، وهل هو متأهل للحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً فلا بد من النظر في عمله الحديثي ، ثم يقارن عمله بعمل غيره من أهل العلم المعتبرين المختصين بهذا الشأن ، فينظر فيما وافق وخالف، فإن كان غالب أمره السداد ، فحينئذ يطمئن إلى عمله ، فإذا كثرت أعماله التي يوافق فيها أئمة الشأن جاز له أن يكون له رأى واجتهاد ، وإن خالف في شيء من ذلك إماماً من الأئمة .

وأما أن يصبح ناقدًا على أئمة الشأن دون أن يكون له من الجهد والاجتهاد في الحديث ما يؤهله لذلك ، فمثل هذا كمثل الذي يشتغل بالطب ، أو بالكيمياء ، ولم يدرس ، ولم يمارس ، وهذا غير مقبول في أمر الدنيا ، فكيف يقبل في أمر الآخرة ؟ ، ولقد نظرنا في عمل الشيخ مصطفي في الحديث ، فلم نجد له سوى تحقيقه لمنتخب عبد بن حميد ، وإذا هو كان قد وضع نسخة من الكتاب في المكتبة التي ينتابها الناس ، فما أن مرت فترة إلا وقد ملئ عمله بتعقبات لصغار الطلبة ، فلما رأى ذلك رفع هذه النسخة من المكتبة ، وأخفاها عن الجميع ، وكان عندي منها صورة ، فبينت في كتاب الانتصار في طبعته الأولى بعض أخطائه الفادحة في تحقيقه لهذا المنتخب ، بما يدل على أنه لا يصلح أن يكون لمثله الحق في الحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً على أن يكون حاكماً على أئمة هذا الشأن ، فأعاد طباعة الكتاب ، وبرَّر ما وقع له من أخطاء فادحة في الطبعة الأولى بقوله في مقدمة الطبعة الثانية : **قد طبعت الطبعة**

الأولى منذ ما يقارب سبعة عشر عاماً ؛ وبلا شك فقد ظهرت في هذه السنوات كتب في علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل في عالم المخطوط المحفوظ في الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس ، وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التي خُرِّجت من قبل ، وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن [1] . اهـ .

والذي يقرأ هذا الكلام سيظن أن الشيخ سيخرج علينا بتحقيق وتخريج لم يُر مثله ، ولكن كانت المفاجأة التي لم أر ، ولم أسمع بمثلها طيلة حياتي ، **لقد قام بنشر كتاب المنتخب لعبد بن حميد _ الطبعة الثانية بتحقيق أبي عبد الله مصطفي بن العدوي _ دار بلنسية بالرياض بتاريخ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، ومنذ ذلك الحين إلى الآن والشيخ مصطفي لم يأت بنسخة واحدة من ذلك الكتاب لمكتبته بالمسجد ، فقد أخفاها الشيخ منذ مهدها قبل أن يراها أحد ، إذن فالشيخ مؤسس المدرسة التي تخالف الشيخ الألباني _ رحمه الله _ ، وتتهمه بالتساهل وبالفقه السقيم يعلم أن في هذه الطبعة التي هي نهاية أمره على ما وصف آنفا فيها فضائح لا بد من سترها** [2] ، **ومن المعلوم لدى القريبين من الشيخ مصطفي أن أعدادًا كثيرة جدًّا من كتبه تنفق بالتوزيع المجاني إن لم يكن أكثرها ، وأما منتخب عبد بن حميد بتحقيق الشيخ مصطفي بن العدوي فلم**

---

(١) ولماذا لم يعتذر بمثل هذا إن وقف على شيء فات الشيخ إن كان لا يريد تنقصه ؟ مع علم الجميع بأن للشيخ كتباً ألفها من أكثر من خمسين عاماً .

(٢) ومن أراد الوقوف على بعض ذلك فليرجع إلى الطبعة الثانية من كتابي : " **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألباني** _ رحمه الله _ بالتساهل " .

أر نسخة واحدة منه في مصر ، لا في المكتبات ولا حتى في معرض الكتاب الدولي [١] ، فهل وراء ذلك أن الشيخ مصطفي بن العدوي قد أعلم القائمين على دار بلنسية بما حواه الكتاب من بلايا ، فاتفقا على ألا يدخل الكتاب مصر حتى لا تنكشف ؟!.

وهذا مجرد تساؤل حملني عليه غرابة هذا الأمر الذي لم أر مثله ، ولم أجد له تفسيرًا مقبولاً لدى أصحاب العقول ، وإلا فإنني أسمع أن دار بلنسية يمتلكها فضيلة الشيخ / صالح السدلان ، ولا أظنه يرضى بمثل ذلك ، فهو رجل من أهل العلم ، ولا نسمع عنه إلا خيرًا ، والذي يهمنا أن الشيخ مصطفي لم يضع في مكتبته نسخة واحدة من تحقيقه وتعليقه على منتخب عبد بن حميد " ، وهو عمله الحديثي الوحيد ، مع أنه قد وضع أكثر من نسخة من تحقيق وتعليق الأستاذ صبحي السامرائي .

وهذا يدل على أمر غير ما سبق ذكره من الأمور التي يخشى من انكشافها وهو أنه لا يرى في عمله الحديثي الوحيد الذي يمكن من خلاله الحكم على مدى أهليته للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً لا يرى فائدة لمن يظنهم طائفة من الناس طلاباً في مدرسة الشيخ مصطفي زيادة على ما في تحقيق وتعليق السامرائي [٢] . وهذا حكم من الشيخ مصطفي العدوي على نفسه بأن عمله الحديثي الوحيد لا ينفع أحدًا من طلاب العلم حتى المبتدئين منهم ولا يوثق بهذا العمل ، ولا يصلح أن يؤخذ منه أحكام على الأحاديث

(١) وقد حصلت على نسختي منه بتوصية من السعودية رأساً ؟

(٢) هذا مع أن تحقيق وتعليق الأستاذ السامرائي ومن معه لـ " منتخب عبد بن حميد " مختصر جداً ، بل هو في الغالب تخريج مختصر للأحاديث ، وليس فيه حكم عليها صحةً ولا ضعفاً .

صحة وضعفاً ، وإلا كان إخفاء الشيخ لعمله الحديثى الوحيد حرصاً منه على عدم نفع أقرب الناس إليه وغشاً منه لهم ، وهذا ما لا يرضاه له أحد ، فضلاً عنه لنفسه . وأظن أن من حقى أن أتساءل : أين عمل فضيلة الشيخ مصطفى العدوى الحديثى الذى يؤهله للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلا عن أن يكون معلماً لغيره كما يظنه الكثيرون ، فنشروا مئات الكتب بمقدماته ، فضلا عن أن يكون صاحب مدرسة مزعومة يعتبرها الأغرار مخالفة لمدرسة الإمام المجدد الألبانى _ رحمه الله _ ؟!!! .

ومع خزى الشيخ مصطفى _ عافانا الله وإياه منه _ من عمله الحديثى الوحيد الذى حمله على إخفائه عن أقرب الناس إليه [١] لم يستحى أن يقول فى أواخر ما كتب جاعلاً من نفسه حاكماً على إمام العصر فى الحديث الألبانى _ رحمه الله _ : (تركنا للأخ وجهته فى نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألبانى ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديدًا .

وما جرأه على ذلك إلا سكوت أهل العلم والدعاة إلى الله عن القيام بواجبهم فى بيان الحق والانتصار لأهل العلم الكبار والذب عن أعراضهم ، ولئن تمادى بهم هذا السكوت لرأينا المئات ، بل ربما الآلاف _ لا قدر الله ذلك _ يصنعون صنيع شيخهم _ من الجرأة على أهل العلم والتمشيخ مع قلة الزاد من العلم والأدب ولا أدل على ذلك من قول الشيخ مصطفى فى مقدمته للكتاب المذكور عن طريقة صاحب الكتاب : وقد تحرى صحة الأحاديث التى أوردها ، وجمع أغلب مادتها من الصحيحين : البخارى ومسلم ، وكذا كتب

(١) ومع ما تقرر من حكمه على نفسه بأنه لا يصح أن يؤخذ عنه شيء فى الحديث .

السنة القريبة المعتمدة ، واعتمد **تصحيحات أهل العلم ـ رحمهم الله ـ ، كالشيخ ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ وغيره من العلماء** .

فقد أقر بأن صاحب الكتاب تحري صحة الأحاديث التي أوردها ، وذلك باعتماده على ما في " **الصحيحين** " وغيرهما مما صححه أهل العلم كالشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ وغيره ، ثم قال : **وعهدت إلى بعض إخواني بالنظر في سلامة عزوها إلى مصادرها غير مسؤولين عن صحتها ، إنما هم نقله [كذا] ، ومطابقون فقط ، جزاهم الله خيرًا** . ثم علل ما زعمه من عدم مسؤوليتهم عن صحة الأحاديث التي ذكر أن منها ما هو في الصحيحين ، ومنها ما ليس فيهما وصححه أهل العلم بقوله : **إذ إخواني من طلبة العلم جزاهم الله خيرًا لهم مؤلفات !، ويخشون من نوع تضارب في آرائهم** . فجعل هؤلاء الذين زعم أنهم طلبة علم ، لهم آراء يخالفون بها أهل العلم بما فيهم البخاري ومسلم والشيخ ناصر وغيرهم ، وسيعجب القارئ إذا علم أن في هؤلاء من لا يميز بين الفاعل والمفعول ، ولم يكتف بذلك حتى حكى عن نفسه ومن زعمهم طلبة علم قوله : **إلا أننا تركنا للأخ وجهته في نقل تصحيحات الشيخ ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ ، إلا ما رأيناه ضعيفاً ضعفاً شديدًا ، فحذفناه** ، فجعل من نفسه ومنهم حكاماً على إمام أهل الحديث في هذا العصر، وأن وجهته ووجهتهم عدم جواز نقل تصحيحات الشيخ الألباني إلا أنهم تركوا للأخ وجهته في النقل ، وإنني لأتعجب كيف شاركه في التقديم لهذا الكتاب جماعة من الدعاة ، مع عدم إنكارهم عليه **تجريئه صبيانه على أهل العلم** [1] ، والله المستعان .

---

(١) إن من الواضح جدًا أن الإخوان المسلمين مهما صدر من الدكتور يوسف القرضاوى مـن فتاوى شنيعة كتجويزه قتال المسلم إخوانه المسلمين في أفغانستان مع الأمريكان ، وكترحمه -

وإذا أردت ـ بارك الله فيك ـ أن تقف على حقيقة هؤلاء ، فسل أحدهم : **لماذا يضع الشيخ مصطفى أكثر من نسخة لتحقيق السامرائي لـ " منتخب عبد بن حميد "** ، **ولم يضع ولو واحدة فقط بتحقيقه** ؟ فإذا قال لك : لا أدرى، فقل له : سل شيخك ثم أخبرني ، فإن ماطلك ، فاعرف حقيقة هؤلاء .

ولتعلم أن المسلم لأن يكون حمّالا للأمتعة ، وهو صادق لا يغش ، خير من أن يتظاهر بطلب العلم وهو يتمالأ على **إضاعة الحق وإخفائه** [1] لأجل مصلحة تحصل له ، ولا يخفى أنه لو قام أهل العلم بواجبهم فى تعدى الشيخ مصطفى على الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ بردعه عن ذلك ، لما تجرأت مكتبة السنة على نشر مثل هذا الكتاب السيئ الذى يسب فيه الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ ، وينتقص أئمة المسلمين ، ولا أستبعد إن تمادى هم

= على بابا الفاتيكان ، فإنهم لن يشككوا فى مرجعيته ، لأنه فقيه العالم كما يزعمون ، ويمكنهم بواسطته أخذ الفتاوى التى تخدمهم فى منهجهم ، ويخالفون فيها أئمة الفتيا المعاصرين كالألبانى وابن باز وابن عثيمين ومقبل بن هادى وغيرهم ، فحين يدافعون عـن القرضـاوى فـإنهم لا يدافعون عما يعتقدونه حقاً ، ولا عن القرضاوى ، ولكنهم يدافعون عن منهجهم ، وكـذلك هؤلاء الذين صاروا مؤلفين ومحققين بمقدمات من الشيخ مصطفى ، وصاروا يعرفون بين الناس بطلبة الشيخ مصطفى ، بعد أن لم يكونوا شيئاً مذكورًا ، فإنه لا يطمع فى تخليهم عن الـدفاع عن الشيخ مصطفى بالحق أو الباطل ـ إلا من رحم الله ـ ، وهم فى ذلك لا يـدافعون عمـا يعتقدونه حقاً ، ولا عن الشيخ مصطفى ، وإنما يدافعون عن تلك المكاسب التى يخـافون مـن زوالها إذا ظهر الحق ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(١) وكل من تعمد إخفاء الحقيقة على الناس فهو آثم ، فقد قال النبى ﷺ : **الإثم ما حاك فى الصدر ، وكرهت أن يطلع عليه الناس** .

السكوت أن نرى ممن ينتسبون إلى السنة من يسب البخارى ومسلماً وغيرهم ويشكك فيهم ، وإلا فإلى متى وإلى أى حد سيسكت الدعاة بدعوى عدم الفرقة ؟! .

اللهم بلغت ، اللهم فاشهد .

□ منهج العمل فى الكتاب



إن من الواضح لدى من له معرفة بعلم الحديث أن نظرات الشيخ مصطفى العدوى الخائبة فى « **السلسلة الصحيحة** » لم تقم على اجتهاد وبحث وتنقيب ، بل إن غالبها قائم على معارضة أحكام الشيخ ـ رحمه الله ـ على الأحاديث والرواة برأيه أو أنه أخذ كلاماً من هنا أو هناك كما هو معروف عنه ، حتى إنه قد وقع فى الحديث رقم (٤٤) من « **الصحيحة** » خطأ مطبعى فى عزو الحديث « **لمسند أحمد** » (٣٣٣/٦) ، فقال الشيخ مصطفى : **لم نره فى المصدر المشار إليه** ، ولم يكلف نفسه البحث عن موضع الحديث ، وهو فى المسند (٣٣٣/٤) .

ولما كان الأمر كذلك فإننى فى كتابى « **الانتصار للحق** » لم أناقشه فى نظراته ، لأنها والحالة هذه لا تستحق المناقشة ، بينما يرى الناظر فى كتاب هذا النكرة أنه قد بذل جهدًا ، وبحث ، وجمع ، فدعانى ذلك إلى تتبع كلامه . فمما وقع ذلك منى فى أول حديث له وقفت فيه على عدم الأمانة فى النقل عن أهل العلم، مع عدم فهم كلامهم فى كثير من أحواله ، فتتبعته فى الحديث الذى يليه، فوجدته على ما وصفت من عدم الأمانة وسوء الفهم [1] ، فلما نظرت فى سائر

(١) وهذا هو المتوقع ممن يعتمد على الكتب دون أن يعرض ما فهمه منها على أهـل العلـم ، فكيف إذا انضاف إلى ذلك العجلة وسوء القصد ؟ والعياذ بالله ، فمثل هؤلاء يضيعون جهودهم فيما ضرره أكثر من نفعه .

الكتاب وقفت على كذبه الصريح ، فعلمت أن تتبع كلامه سيضيع كثيرًا من الوقت مع قلة الفائدة ، فرأيت أن أتخير أمثلة ليستدل بها على غيرها ، ليعرف من خلالها حال هذا الكتاب ، وقد وقفت فيه على ما يلى :

- وقوعه فى الكذب الصريح .
- عدم أمانته وخيانته فى النقل عن أهل العلم .
- تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة .
- تضعيفه كثيرًا من الأحاديث بالتهور والمجازفة .
- تضعيفه أخرى بشبه واهية .
- تضعيفه الأحاديث بعلل غير قادحة .
- ضربه السنن بعضها ببعض .
- فتحه باب الطعن فى صحيح البخارى .
- تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة .
- طعنه فى رواة السنة بالتهور والمجازفة .
- الخلط فى الرواة والأسانيد .
- محاولة شين الشيخ بالتمويه .
- تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ ـ رحمه الله ـ .
- النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه .
- طعنه فى الشيخ مع عدم رجوعه إلى باقى كلامه فى موضع أشار الشيخ إليه .

وكما أسلفت فإن هذه مجرد أمثلة لبيان حال الكتاب ، وليست على سبيل الحصر ، ولو تتبعته تفصيلياً لربما ظهر ما هو أقبح مما ذكرت ، ويحتاج أن يكون الكتاب أضعاف أضعاف ما هو عليه الآن ، وفى ذلك من إضاعة الوقت والجهد وشغل القارئ ، على أننى لم أُخْلِ الكتاب من كشف شبه كثيرة أثارها هذا النكرة حول كثير من الأحاديث بما أرجو أن يستفيد منه القارئ ، ويحتذى حذوه من يريد الذب عن سنة رسول الله ﷺ ، وأرجو أن يكون الأمر كما قيل : « **رب ضارة نافعة** » ، وأولى من ذلك قول الله ﷻ : **﴿ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾** [سورة النساء ١٩] .

وقد آن وقت بيان ما سبق إجماله من حال هذا الكتاب وصاحبه ، وبالله التوفيق .

ﻩﻩﻩﻩﻩﻩﻩﻩﻩﻩﻩ

أمثلة ارتكابه الكذب الصريح[(١)]



المثال الأول :

حديث ٥٩ ـ الصحيحة [٣٠٠]

● **قال الشيخ الألباني** ـ رحمه الله ـ (٦٠٦/١) : عن محمد بن سيرين عن يحيى حزار قال : صلى ابن مسعود وعلى بطنه فرث ودم من جزور نحرها ، ولم يتوضأ .

ـ **فقال النكرة** : ضعفه فى " **تمام المنة** " ص (١٠٦) نقلا عن البيهقى .

● **قلت** : الذى فى " **سنن البيهقى** " (١٥٩/١) من طريق حفص ابن غياث عن عمران بن سليم عن أبى جعفر قال : أُتى ابن مسعود بقصعة من الكبد والسنام ولحم الجزور ، فأكل ، ولم يتوضأ .

الأثر الأول فيه ترك الوضوء إذا أصاب الإنسان شيء من فرث أو دم الجزور ، والثانى فيه ترك الوضوء من الأكل من لحم الجزور ، فهما مختلفان سندًا ومتنا ، فجعلهما واحدًا كذب واضح فاضح لهذا النكرة ، والله المستعان .

المثال الثانى مما كذب فيه :

ـ **قال النكرة** ص (١٣٤) : روى مسلم (٥٧٩) ، والبيهقى (٤٨٠/٢ ٤٨٢) من طرق عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه ذكر أن النبى ﷺ كان يشير بإصبعه إذا دعا ، ولا يحركها !!. انتهى كلامه .

(١) وهذه خصلة وحدها كفية فى إسقاطه ، فكيف إذا انضاف إليها ما بعدها ؟!!.

● **قلت** : قوله فى الحديث **(ولا يحركها)** كذب على مسلم ، فإنها ليست فى صحيحه .

المثال الثالث مما كذب فيه :

حديث رقم [٧٦] ـ الصحيحة [٣٤٨]

● **قال الشيخ** ـ رحمه الله ـ أخرج الطحاوى فى " **مشكل الآثار** (١٤٢/٢) : حدثنا الربيع بن سليمان المرادى ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : **إن الشيطان يمشى فى النعل الواحدة** .

قال الشيخ : هذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، غير الربيع بن سليمان المرادى ، وهو ثقة .

والحديث فى " **الصحيحين** " وغيرهما من طريق أبى الزناد عن الأعرج به بلفظ : **لا يمش أحدكم فى نعل واحدة ، لينعلهما جميعا أو ليخلعهما جميعا** .

ـ **قال النكرة** : شاذ بهذا اللفظ ، غريب ، غير محفوظ ، وهذا علامة الخطأ ، فقد رُوى الحديث من طرق عن النبى ﷺ ، وعن أبى هريرة وعن أبى الزناد فلم يجئ أحد بهذا اللفظ غير الطحاوى والربيع ، ومع هذا فقد خولف فيه الربيع ، فقد رواه يونس عن ابن وهب بهذا الإسناد باللفظ المحفوظ : **لا يمش أحدكم فى نعل واحدة** .

● **قلت** : قوله (رواه يونس عن ابن وهب بهذا الإسناد) كذب واضح، فإن يونس رواه عن ابن وهب عن مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة والربيع ويونس ثقتان ، فيحمل الأمر على أن لابن وهب إسنادين ، والزيادة غير منافية ، بل هي مفسرة .

● **المثال الرابع مما كذب فيه :**

حديث ٨٦ ـ [الصحيحة ٣٦٠]

أورد الشيخ عن ابن حبان في صحيحه (٤٥٨٦) قال : أخبرنا أحمد ابن على بن المثنى : حدثنا إسحاق بن إبراهيم المروزى أنبأنا جرير بن عبد الحميد عن رقبة بن مصقلة عن جعفر بن إياس عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا : قال رسول الله ﷺ : **ليأتين عليكم أمراء يقربون شرار الناس ، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها ، فمن أدرك ذلك منهم فلا يكونن عريفاً . ولا شرطياً ، ولا جابياً ، ولا خازناً** .

● **قال الشيخ** ـ رحمه الله ـ : عبد الرحمن بن مسعود ـ وهو اليشكرى ـ لم يرو عنه غير جعفر بن إياس فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان ، ولكن لعل الطريق الأخرى تقوى الطريق الأولى ، ويصير الحديث بها حسناً .

● **قلت** : الظاهر أن الشيخ ـ رحمه الله ـ حين وصف عبد الرحمن بالجهالة لم يعن بها الجهالة التي تسقطه عن حد الاستشهاد بحديثه ، والذى يدل على ذلك تقويته لروايته بالرواية الأخرى ، والأمر على ما ذهب إليه ـ رحمه الله ـ إذ إن الرجل تابعي ، والراوي عنه ثقة ، وقد وثقه ابن حبان ، ولم يجرحه أحد ، فمثله يقول عنه الحافظ في التقريب : مقبول ، وهذا ظاهر لمن تتبع مسلكه .

ثم إن الشيخ ـ رحمه الله ـ لم يتوسع في ترجمة ذلك الراوي ، فمم يقف على ترجمته في تعجيل المنفعة ، ولو وقف عليها لما وصفه بالجهالة ، وقد وقف عليها النكرة حيث قال : ترجمه الحسيني في التعجيل ، لكن قال : روى عنه جعفر بن إياس وغيره ، لكن لم يسم هذا الغير ، فعبد الرحمن مجهول ، وأحاديثه منكرة ، وتفرده بهذا يدل على ضعفه ، ولا ينقله إلى مرتبة العدالة أن الحسيني ذكر أن هناك من يروى عنه غير جعفر . انتهى كلامه .

● **وأقول** : ما شاء الله لقد وُجد في عصرنا من يحكم على الرواة من خلال أحاديثهم ، فقد قفز حتى بلغ رتبة البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم .

ومع هذه المنزلة التي نحلها لنفسه لم يدر بعد أن تعجيل المنفعة لمحافظ ابن حجر ، وأما كتاب الحسيني فهو " **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال** " .

والحسيني لم يذكر في الإكمال راوياً عنه سوى جعفر بن إياس . فكلمة (وغيره) للحافظ ابن حجر ، وليست للحسيني ، وردها وعدم اعتبارها جرأة متناهية .

والواجب على من جعل نفسه في منزلة يرد فيها قول الأئمة كالحسيني في ظنه أو ابن حجر أن يبحث هو عن مصدر هذا القول .

وقد قال المزى في تهذيب الكمال في ترجمة البختري بن أبي البختري روى عن عبد الرحمن بن مسعود اليشكري .

والبختري ثقة ، فهذان ثقتان رويا عن عبد الرحمن ، والبختري عبدى ، فيحتمل أن يكون عبد الرحمن بن مسعود اليشكري هو العبدي المكنى بأبي الجويرية فهما متقاربان في الطبقة ، واسمه عبد الرحمن بن مسعود أيضاً .

وقد قال الخطيب في " **تاريخه** " (٢٠٥/١٠) : عبد الرحمن بن مسعود العبدي أحد أصحاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نزل المدائن ، وحدث بها عن على بن أبي طالب ، وعن سلمان الفارسي روى عنه الحسين بن الرماس العبدي ، والهذيل بن بلال الفزاري .

وقال البخاري في " **التاريخ الكبير** " (٣٨٦/٢) : الحسين بن الرماس العبدي عن عبد الرحمن بن مسعود عن سلمان .

وفي (٣٥٨/٧) : منذر بن سهلب عن عبد الرحمن بن مسعود العبدي ، وقال أبو أحمد الحاكم في " **الكنى** " (١١٧٨) : روى عنه أبو هشام الصلت ابن بهرام التيمي ، ومنذر بن سهلب الكوفي .

فإن يكنه فحينئذ يكون قد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات، ومن أصحاب عمر ﷺ فمثله لا ينزل حديثه عن الحسن ، وإلا فهو صالح للاستشهاد .

وأما ما نقله النكرة عن محقق التعجيل أن له ترجمة في " **ديوان الضعفاء** ".

فإن الذي في الضعفاء للذهبي هو عبد الرحمن بن مسعود بن نيار ، وقال : لا يعرف ، وقد وثقه ابن حبان على أصله .

قال الحافظ في " **التهذيب** " : عنه خبيب بن عبد الرحمن ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى جعفر بن إياس عن عبد الرحمن بن مسعود عن أبي هريرة في فضل الحسن والحسين فلا أدري هل هو هذا أو غيره ، له عنده حديث واحد في الخرص في الزكاة .

قال الحافظ : وقال البزار : **معروف** ، وقال ابن القطان : لكنه لا يعرف حاله .

● **قلت** : وقاعدة ابن القطان فى ذلك معروفة ، فإن يكنه فقد روى عنه ثلاثة من الثقات ، وإلا فلا يضره كلام الذهبى فى الآخر ، وبذلك يكون قد وُجه قول الحافظ فى التعجيل : روى عنه جعفر بن إياس وغيره .

ثم قال النكرة : فأما الشاهد ، فقد أخرجه الطبرانى فى " **الأوسط** " (٤١٩٠) ومن طريقه الخطيب فى " **تاريخ بغداد** " (٦٣/١٢) عن على بن محمد ابن على الثقفى البغدادى قال : نا **معاوية** بن الهيثم بن الريان الخراسانى قال : نا داود بن سليمان الخراسانى قال : نا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **يكون فى آخر الزمان أمراء ظلمة ، ووزراء فسقة ، وقضاة خونة ، وفقهاء كذبة ، فمن أدرك منكم ذلك الزمان فلا يكونن لهم جابياً. ولا عريفاً ، ولا شرطياً .**

وقال الطبرانى : لا يروى هذا الحديث عن قتادة بهذا إلا بهذا الإسناد !.

قال النكرة : وهو موضوع عليه .

ثم بين مسوغات حكمه عليه بالوضع بقوله : ففى نقد الطبرانى هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد !.

يعنى أنه تفرد به شيخه الثقفى عن معاوية الخراسانى عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك .

وشيخ الطبرانى مترجم فى " **تاريخ بغداد** " بهذا الحديث لم يذكر له راوياً غير الطبرانى ، فالرجل مجهول العين .

وشيخ شيخ الطبرانى أسوأ حالاً ، فإنى لم أجده غير أن الهيثمى قال فى " **المجمع** " : رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط ، وفيه داود بن سليمان الخراسانى قال الطبرانى : لا بأس به ، وقال الأزدى : ضعيف جدا ، ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شم رائحة الحديث[1] أنه مردود كأنه لم يكن ، إنما يجمعه أصحاب الحديث من باب الفائدة فهى غرائب وعجائب . اهـــ .

● **قلت** : لو سلمنا لهذا النكرة بكون راويه مجهولاً فهل يصح أن يكون مسوغاً للحكم على الحديث بالوضع ؟، إن وجود الراوى المجهول فى الإسناد لا ينزل برتبته عن وجود انقطاع فيه ، فوصفهم للراوى المسمى بالجهالة يعنى أنهم لم يقفوا له على أحاديث يحكمون عليه بالعدالة بعد سبرها ، ومع ذلك فلم يطعنوا فيه مع ما وقفوا عليه من حديثه ، ووجود الانقطاع يترتب عليه احتمال كون الراوى الساقط مجروحاً ، ومع ذلك فقد عد العلماء الإسناد المنقطع فيما يصلح فى المتابعات والشواهد ، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ فى علوم الحديث ص (١٧٨) : ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت : فمنه ضعف يزيله ذلك ، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة ، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه ، ولم يختل فيه ضبطه له ، **كذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما فى المرسل الذى يرسله إمام حافظ ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر** .انتهى المراد منه[2] .

(١) تأمل غرور هذا النكرة ، وكأنه من الراسخين فى هذا العلم الشريف ، فأسأل الله أن يحاسب الذين نشروا هذا العبث بما يستحقون .

(٢) ومن أراد زيادة البيان فى ذلك فليرجع إلى كتابى : " **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** " .

بل إنه إذا كان فى إسناد حديث رجل معروف بالكذب فإنه لا يحكم على حديثه بالوضع حتى تحتف روايته بقرائن تدل على وضعه، فإن الكذوب قد يصدق، والحكم على الحديث بالوضع يعنى القطع بعدم صحة نسبته للنبى ﷺ .

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ فى " **علوم الحديث** " ص (٢٧٩) : وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه أو ما يتنزل منزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى أو المروى ، فقد وُضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها ، ولقد أكثر الذى جمع فى هذا العصر الموضوعات فى نحو مجلدين[1] ، فأودع فيها كثيرًا مما لا دليل على وضعه ، وإنما حقه أن يذكر فى مطلق الأحاديث الضعيفة .

وقال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فى " **النكت** " ص (٣٦٢) : قال العلائى : وهذا إنما يقوم به (أى بالتفتيش عليه) الحافظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو بمعظمه كالإمام أحمد ، وعلى بن المدينى ، ويحيى ابن معين ، ومن بعدهم كالبخارى ، وأبى حاتم ، وأبى زرعة ، ومن دونهم كالنسائى ، ثم الدارقطنى ، لأن المأخذ الذى يحكم به غالباً على الحديث بأنه موضوع إنما هى الملكة النفسانية الناشئة عن جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى فى البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم ، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضى بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع ، هذا ما يأباه تصرفهم ، فالله أعلم .

● **قلت** : وهذا الحديث الذى نحن بصدده خير شاهد لما ذكره الحافظ رحمه الله ، فإن هذا النكرة إنما حكم على الحديث بالوضع بدعوى تفرد

(١) يعنى بذلك ابن الجوزى ـ رحمه الله ـ ، وقد نص على ذلك غير واحد من أهل العلم .

مجهول به حيث قال : (ومعاوية بن الهيثم لم أعرفه[1] ، وتفرد المجهول بحديث عن الثقات لا يشك من شم رائحة الحديث أنه مردود كأنه لم يكن) .

● **قلت** : قال الخطيب في " **تاريخ بغداد** " (١٠/٢٨٤) : أخبرني أبو القاسم الأزهري حدثنا على بن محمد بن لؤلؤ الوراق[2] حدثنا عبد الرحمن ابن محمد بن المغيرة ـ جار ابن الأكفاني ـ حدثنا عبد الله بن أحمد بن شبويه المروزى أخبرنا داود بن سليمان المروزى حدثنا عبد الله بن المبارك فذكر الحديث بإسناده ومتنه ، والإسناد صحيح إلى داود بن سليمان ، وبذلك نقطع ببطلان دعوى تفرد معاوية بن الهيثم به والتي بسببها حكم هذا النكرة على الحديث بالوضع . فليعتبر بذلك طلاب العلم ، وليحذروا من هذه الجرأة المخزية ، بل والمهلكة حيث حملته على الحكم بالوضع على حديث من أحاديث رسول الله ﷺ[3] .

(١) ليتأمل القارئ قوله (لم أعرفه) ، وكأنه ابن المديني ، أو ابن معين ، فأسأل الله أن يحاسب من نشر لمثل هذا بما يستحق .

(٢) وهو على بن محمد بن أحمد بن نصير بن عرفة بن لؤلؤ . ترجمته في السير (١٦/٣٢٧) ، قال عبيد الله الأزهرى : ثقة .

(٣) هذا ، وإنني لا آسى على هذا النكرة ، فإن حاله مكشوفة ، وإنما آسى على الشيخ شعيب الأرناؤوط الذي قال في تعليقه على الإحسان بناء على دعوى التفرد ، وقول الأزدى في داود : وبوائح الوضع ظاهرة على هذا النص ، فأما دعوى التفرد من معاوية فقد ظهر بطلانها ، وأما الكلام في داود ، فقد أخفى توثيق الطبراني له ، مع أن الشيخ صحح شواهد للحديث كما في التعليق على المسند (١١١٩٢) ، فهل حمله على ذلك قصد مخالفة الشيخ الألباني حيث قال : ولم يتنبه له الشيخ ناصر في صحيحته ؟ نعوذ بالله من الهوى !.

وأما تفسير النكرة لقول الطبراني : (لا يروى هذا الحديث عن قتادة بهذا إلا بهذا الإسناد) بقوله : (ففي نقد الطبراني هذا المتن لا يروى إلا بهذا الإسناد يعني أنه تفرد به شيخه الثقفي عن معاوية الخراساني عن داود عن الإمام عبد الله بن المبارك) فكذب على الطبراني ـ رحمه الله ـ ، إذ إن هذا الكلام المطلق قد ذكره في " **المعجم الأوسط** " (٤١٩٠) ، وقد قيده في " **المعجم الصغير** " (٥٥٥) بقوله : لم يروه عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة ، ولا عنه إلا ابن المبارك ، تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به .

فهنا نص الطبراني على أن المتفرد داود ، وليس من دونه . وإنما كان النكرة كاذباً ، وليس متسرعاً ، لأن شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ قد ذكر ذلك، وقد وقف عليه النكرة ، فأخفاه ، وافترى على الطبراني أنه يريد بالتفرد شيخه الثقفي ، وشيخ شيخه معاوية الخراساني ، بل إن الطبراني يشير إلى ثبوت الحديث من هذا الوجه حيث قال : تفرد به داود بن سليمان ، وهو شيخ لا بأس به ، فكأنه يقول : إن تفرد داود بن سليمان لا يضره لأنه شيخ لا بأس به . وأما قول الأزدي فيه : ضعيف جدًّا ، فقد سبق أن الأزدي متكلم فيه ، حتى قال الذهبي : ليت الأزدي عرف ضعف نفسه، فتوثيق الطبراني مقدم عليه، فلا يبعد أن يكون حسن الحديث ، وأقل أحواله أن يصلح للاستشهاد .

وأما ما ذكره النكرة من كلام من تكلم في رواية قتادة عن سعيد ابن المسيب ، فإنه نقل ما يهدم ، وترك التوثيق كغير ذلك من أفاعيله ، ففي « **التهذيب** » : قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أنه أقام عند سعيد ابن المسيب ثمانية أيام ، فقال له في اليوم الثالث : ارتحل يا أعمى فقد أنزفتني ، وقال سلام بن مسكين حدثني عمرو بن عبد الله قال : لما قدم قتادة على سعيد ابن

المسيب ، فجعل يسأله أياماً ، وأكثر ، فقال له سعيد : أكل ما سألتنى عنه تحفظه ؟ قال : نعم ، سألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وسألتك عن كذا ، فقلت فيه : كذا ، وقال فيه الحسن كذا حتى رد عليه حديثا كثيرًا .

قال : فقال سعيد : ما كنت أظن أن الله خلق مثلك ، وعن سعيد ابن المسيب قال : ما أتانى عراقى أحسن من قتادة .

فهذه شهادة من سعيد بن المسيب نفسه ومن غيره ، والمثبت مقدم على النافى ، فلا يبعد أن يكون الإسناد حسناً لذاته ، فكيف بالشاهد الأول ، فأقل أحواله أن يكون حسناً من الطريقين ، كما ذهب إلى ذلك الشيخ ـ رحمه الله ـ.

ثم إن للحديث شواهد تدل على صحة معناه ، فمن ذلك :

ما رواه مسلم فى " **صحيحه** " (١٨٥٤) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : **ستكون أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن عرف برئ ، ومن أنكر سلم ، ولكن من رضى وتابع** . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟. قال : **لا ما صلوا** .

وروى الترمذى (٢٢٥٩) ، والنسائى (١٦٠/٧) ، وأحمد (٢٤٣/٤) وعبد بن حميد (٣٧٠) وغيرهم من طريق أبى حصين عن الشعبى عن عاصم العدوى عن كعب بن عجرة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ أو دخل ونحن تسعة ، وبيننا وسادة من أدم ، فقال : **إنها ستكون بعدى أمراء يكذبون ويظلمون ، فمن دخل عليهم ، فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ، فليس منى ، ولست منه ، وليس بوارد علىَّ الحوض ، ومن لم يصدقهم بكذبهم ويعنهم على ظلمهم فهو منى ، وأنا منه ، وهو وارد على الحوض** .

وإسناده صحيح ، وقد حكى الترمذى خلافاً فى إسناده لا يضر .

وقد قال الخطيب فى " **تاريخ بغداد** " (٣٦٢/٥) عن هذا الإسناد : إنه المحفوظ . وله شواهد أخرى ذكر بعضها محققو المسند فى التعليق على الحديث رقم (٥٧٠٢) ؛ وهى لا تخلو من مقال ، ومع ذلك فهى تقوى الحديث فى الجملة .

وبعد هذا البيان يظهر لكل أحد تهور هذا النكرة فى قوله : ولو حلف أحد أن هذا الحديث ما حدث به ابن المبارك ولا قتادة ولا سعيد ولا أبو هريرة ولا النبى ﷺ لم يحنث بإذن الله .

ثم قال النكرة: أصل هذا القول هو ما رواه ابن أبى شيبة فى " **المصنف** " (٢٦٧/٦) عن سلام بن مسكين عن محمد بن واسع عن المهدى عن أبى هريرة قال : قال لى : يا مهدى ، لا تكن جابياً ، ولا عريفاً ، ولا شرطياً .

قال : وهذا إسناد رجاله ثقات غير التابعى ، وهو المهدى فلم أجده ، إلا أننى أخشى أن يكون مصحفاً .

● **وأقول** : هذا دليل واضح على قصده الهدم ، فإنه مع اعترافه بأنه لم يجد له ترجمة قد قطع بأن هذا الكلام من أبى هريرة هو أصل الحديث مع اختلاف الإسناد والمتن .

وأما ما زعمه من التصحيف فمردود بما رواه عبد الرزاق فى " **المصنف** " (٣٧٨٩) عن الثورى عن أبى حصين عن الشعبى عن مهدى قال : قال ابن مسعود فذكره بقريب لفظ الحديث المرفوع .

ومهدى لم أقف له على ترجمة ، فلعل هذا الاضطراب منه ، والله أعلم .

ومن الأدلة على عبث هذا النكرة أنه مع اعتماده قول أبى هريرة : (يا مهدى لا تكن جابياً ...) ذهب يعارض المرفوع بتولى أبى هريرة بعض

الأعمال لمروان ، فهل يمكن أن يعارض فعله ما رواه وما رآه أيضاً حين نصح غيره ؟ ، والحق أنه لا معارضة بين فعل أبي هريرة وما روى ، لأنه ربما لا يرى مروان ممن ينطبق عليه الحديث ، واختلاف الرأى في الناس واسع .

ولو سلك أحدٌ سبيل هذا النكرة في المعارضة بين النصوص وضرب بعضها ببعض لعارض بين تولى أبي هريرة بعض الأعمال وبين ما رواه البخاري في صحيحه (٧١٤٨) عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : **إنكم ستحرصون على الإمارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرضعة ، وبئست الفاطمة** .

ولكن أهل العلم يجمعون بين النصوص ، ويحاولون التوفيق بينها ، ولا يضربون بعضها ببعض كما يفعل الهدامون ، والله المستعان .

ﻫﻫﻫﻫﻫ

● المثال الخامس مما كذب فيه :

حديث [٨٧] ـ الصحيحة [٣٦١]

أورد الشيخ أن مروان قال : يا أبا هريرة حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : **ليوشك رجل أن يتمنى أنه خرَّ من الثريا ، ولم يَلِ من أمر الناس شيئاً** .

● وحسنه الشيخ ـ رحمه الله ـ .

ـ **فقال النكرة** : مضطرب الإسناد : اضطرب فيه عاصم ، وهو سيئ الحفظ :

فقال مرة : عن يزيد بن شريك أن الضحاك (١٠٦٨٥) .

ومرة أخرى : عن رجل من بني غاضرة أحمد (٨٨٨٧) .

وثالثة : عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان أحمد (١٠٨٦٩) .

فهذه ثلاثة أسانيد جاء بها عاصم ، ولم يتابع عليها .

فالأول : وهو الذي حسنه الألباني فيه شبهة الإرسال ، فليس بظاهر أن شريك بن عامر[كذا] كان حاضرًا قول أبي هريرة .

والثاني : ضعيف لجهالة الرجل الغاضري .

والثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم ـ الخليفة ـ ولم يوثقه أحد ، ولم يوثقه ابن حجر في " **التقريب** " ، قال : مقبول .

● **قلت** : أما قوله في الأول (إن فيه شبهة الإرسال : فليس بظاهر أن يزيد بن شريك كان حاضرًا قول أبي هريرة) ، فهل هذا النكرة لا يفهم أم أنه فهم وكذب كما ثبت عنه كثيرًا ؟

يوضح ذلك أن عاصم بن بهدلة رواه عن يزيد بن شريك : أن الضحاك ابن قيس أرسل معه إلى مروان بكسوة ، وواضح هنا أن يزيد كان عند مروان. فقال مروان : انظروا من ترون بالباب ؟ قال : أبو هريرة . فأذن له . فقال : يا أبا هريرة حدثنا بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، فذكر أبو هريرة الحديث ، فإن لم يكن هذا صريحاً في حضور يزيد ، فلا أدري متى تكون الصراحة ؟ .

ويؤكد كذبه ما ذكره في الوجه الثالث حيث قال : عن يزيد بن شريك العامري قال : سمعت مروان ، وبتر ما بعده من الكلام ، وهو : ما عند

أحمد (٢/٥٣٦) : حدثنا حسن وهاشم قالا : حدثنا شيبان عن عاصم عن يزيد ابن شريك العامرى قال : سمعت مروان يقول لأبي هريرة : يا أبا هريرة حدثني حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ . قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

فقول يزيد بن شريك : (**سمعت مروان يقول لأبي هريرة**) نص في شهود يزيد ذلك المجلس الذي قال فيه أبو هريرة ذلك الحديث ، وفي سماعه له من أبي هريرة ، وليس مروان من رجال الإسناد .

ولما كان الأمر كذلك بتر هذا النكرة الكلام ، فجعله هكذا : (عن يزيد قال : سمعت مروان) ، فصير مروان من رجال الإسناد ، وهذه خيانة حبية بلا شك ، ومثل هذا الفعل كاف في إسقاط هذا النكرة ومن رضي بأفاعيه[1] ، والله المستعان .

ثم إنه استمر في تضليله بقوله في الوجه الثالث : متصل ، ولكن فيه مروان بن الحكم .

● **قلت** : قد سبق أن مروان ليس من رجال الإسناد .

ثم قال عن مروان : ولم يوثقه أحد ، وهو قاتل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وهو صاحب الموبقات ، وثب على الخلافة بالسيف .

ثم نقل عن الحافظ في « **هدي الساري** » أن البخاري انتقى من حديثه ما رواه عنه سهل بن سعد وعروة وعلى بن الحسين .

ثم قال : ومع ذلك لم يوثقه ابن حجر في « **التقريب** » ، قال : مقبول .

(١) ولا يستغرب صدور مثل هذه الأفاعيل من هذا النكرة ، فإننا لا ندري ما وراءه !!!.

● **وأقول** : إن من الأمور البديهية بين الناس أن نشر الكتاب الإسلامى إنما يكون لإفادتهم ، وذلك باعتمادهم ما ينقله لهم ويستحرجه الكاتب من بطون الكتب ، فربما نقل لنا الكاتب نصاً نكون فى أشد الحاجة إليه ، ولا يكون الأصل الذى نقل منه مما تطوله أيدينا ، والمقرر عند أهل العلم اعتماد نقل الكاتب إذا كان ثقة ، أو كانت المكتبة التى تنشر له تتحرى الصدق والأمانة فيمن تنشر له ، وأما أن نتعامل مع صاحب الكتاب بالحذر والتحرى وخشية سرقة عمل الآخرين أو غش أو خيانة فى نقل ، فهذا مما لم يكن للقراء به عهد . بل إن المبتدعة والمنحرفين وأصحاب التعصب المذهبى كانوا يربؤون بأنفسهم عن مثل هذا الصنيع المشين ، لأنهم إن فقدوا تقوى الله ﷻ فإنهم كانوا يصونون أنفسهم عن خزى الفضيحة إذا انكشف كذبهم وغشهم وخيانتهم ، وأما فى أيامنا هذه فقد ابتلينا بأمثال هذا النكرة الذى لا يستحيي أن يبتر الكلام ، ويكذب ولا يخشى الفضيحة ، فإن بلغ بالمؤلف هذا فما بالنا بالناشر ؟ والله المستعان .

فقد سبق نقل هذا النكرة عن الحافظ فى كلامه عن مروان ، وادعى أنه لم يوثقه أحد ، وأن الحافظ لم يوثقه ، مع أن الحافظ قال عنه : ابن عم عثمان ابن عفان ، يقال : له رؤية ، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه . وقال عروة بن الزبير : كان مروان لا يتهم فى الحديث .

وأقول : ولما كان كلام عروة _ وهو هو _ نصاً فى توثيق مروان بتره هذا الهدام المتهور .

ثم قال الحافظ : وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدى الصحابى اعتمادًا على صدقه ، ثم بين الحافظ أنه كان متأولاً فى قتل طلحة ﷺ .

فقد ظهر كذبه فى دعواه أن مروان لم يوثقه أحد، وأن الحافظ لم يوثقه.

وأما قوله : إن الحافظ قال عنه فى التقريب : مقبول فكذب مكشوف ، فإن عندى لتقريب ثلاث نسخ ليس فى شيء منها ذلك ، والله المستعان .

وأما دعوى الاضطراب فى الحديث فمردودة ، فقد سبق أن الحديث لا يكون مضطرباً إلا إذا تكافأت الطرق ، وليس الأمر كذلك هنا : فقد رواه أحمد (٢/٥٢٠) ، وإسحاق بن راهويه فى « **مسنده** » (٣٦٣) ، والحاكم (٤/٩١) ، ونعيم بن حماد فى « **الفتن** » ص (٧٣) من طريق حماد بن سلمة ، ورواه أحمد (٢/٥٣٦) ، والبزار كما فى « **كشف الأستار** » (١٦٤٣) ، وأبو عمرو الدانى فى « **الفتن** » (١٨٦) من طريق شيبان بن عبد الرحمن (حماد ابن سلمة وشيبان) عن عاصم عن يزيد عن أبى هريرة به .

ورواه أحمد (٢/٣٧٧) من طريق أبى بكر عن عاصم عن رجل من بنى عاضرة عن أبى هريرة .

وأبو بكر وهو ابن عياش وإن كان ثقة إلا أنه متكلم فيه ، وقد خالف ثقتين ، فإن لم نقل بالجمع ، وهو أن لعاصم شيخين كما مال إلى ذلك الشيخ الإمام أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فرواية الثقتين المتصلة هى الراجحة ، فلا اضطراب على كل حال ، وبالله التوفيق .

ولكن الشيء الذى يمكن أن يؤثر فى صحة الحديث هو أن يزيد ابن شريك التيمى لم يذكر فى نسبه (العامرى) ، لكنه كوفى ، وفى الأنساب للسمعانى قال فى فضيل بن محرز العامرى : وإنما قيل له العامرى لأنه كان ينزل فى بنى عامر عند حجام عنترة ، وهو موضع بالكوفة .

ويقوى ذلك أنه لم يترجم أحد لراوٍ اسمه ، يزيد بن شريك العامرى ، والله أعلم .

● **المثال السادس مما كذب فيه :**

لقد نقل النكرة فى ص (٤٤٧) كلام الشيخ على (عمر بن على المقدمى) حيث قال : نقل (يعنى الشيخ) عن ابن سعد قوله : (كان ثقة) وكان يدلس تدليساً شديدًا يقول : سمعت ، وحدثنا ، ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عروة والأعمش .

– **فقال النكرة** : ص (٤٤٨) قد نقل الشيخ كلام ابن سعد مبتورًا . فقد قال ابن سعد : ولم ينقموا عليه غير التدليس ، أما غير ذلك فلا ، ولم أكن أقبل منه حتى يقول : حدثنا .

لكن الشيخ بترها !، ولم أدر وجه ذلك ؟.

● **قلت** : قال ابن سعد ـ رحمه الله ـ (٧/٢٩١) : كان ثقة . وكان يدلس تدليساً شديدًا ، وكان يقول: سمعت ، وحدثنا ، ثم يسكت . ثم يقول : هشام بن عروة والأعمش ، أخبرنا عفان بن مسلم قال : كان عمر بن على رجلا صالحاً ، ولم يكونوا ينقمون عليه شيئاً غير أنه كان مدلساً . وأما غير ذلك فلا ، ولم أكن أقبل منه حتى يقول : حدثنا . اهـ .

فبان بهذا النقل أن الكلام الأخير لعفان بن مسلم وليس لابن سعد ، فاتهام النكرة للشيخ ببتر كلام ابن سعد ونسبته كلام ابن عفان لابن سعد كذب محض ، وافتراء على الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وكلام ابن سعد يخالف كلام عفان ، وقد لاح للشيخ الأخذ بكلام ابن سعد وقدمه على غيره فكان ماذا أيها البهَّات ؟

❧❧❧❧❧❧❧❧

❑ عدم أمانته فى نقله عن أهل العلم



ومع ما سبق من وقوعه فى الكذب الصريح ، فلم يكن أميناً فى نقله عن أهل العلم ، وهذا كافٍ أيضاً فى إسقاطه ، وسأذكر بعض الأمثلة لا على سبيل الحصر ، وإلا فإنك ستجد الكثير فى ضمن الأبواب الأخرى ، وهاك بعض الأمثلة على ذلك :

● المثال الأول لخيانته فى النقل عن أهل العلم :

حديث [٣٢]، حديث [٢٠٩] من الصحيحة

كان إذا أتاه الرجل وله اسم لا يحبه حوله . .

خرجه الشيخ من طريق شريح بن عبيد قال : قال عتبة بن عبد السلمى فذكره مرفوعاً .

● وصححه الشيخ .

– **فقال النكرة** : بل هو منقطع بين شريح وعتبة ، وشريح كثير الإرسال ، وثبت أن هناك واسطة بينه وبين عتبة فى أحاديث أخرى ، وذكر إنكار أبى حاتم سماعه من بعض الصحابة ، وأنه قيل لمحمد بن عوف : هل سمع من أبى الدرداء ؟ قال : لا ، فقيل : هل سمع من أصحاب النبى ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك .

فقال النكرة : لا يحتمل أن يكون له سماع من صحابى أصلاً .

● **قلت** : لقد نقل كلام محمد بن عوف السابق من " **تهذيب التهذيب** " ، وفيه : قول البخارى : سمع معاوية ، وكذا قال ابن ماكولا . وزاد : وفضالة بن عبيد ، فأخفاه النكرة ، فتلك خيانة أخرى تضاف إلى أخواتها .

ومعاوية ﷺ توفى سنة ستين على الأكثر ، وعتبة بن عبد توفى سنة (٨٧) على الأقل ، فكيف يشكك فى سماع شريح منه فضلا عن أن يقطع بالانقطاع كما فعل النكرة ؟ ، والحديث له شواهد أوردها الشيخ عقبه .

● **المثال الثانى لخيانته فى النقل عن أهل العلم :**

حديث ٢٥ ـ [الصحيحة [٢٦٤٧]

كان أصحاب النبى ﷺ إذا تلاقوا تصافحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا .

أورده الشيخ من " **الأوسط للطبرانى** " (٩٧) : حدثنا أحمد بن يحيى ابن خالد بن حيان الرقى قال نا يحيى بن سليمان الجعفى قال نا عبد السلام ابن حرب عن شعبة عن قتادة عن أنس فذكره .

قال الطبرانى : تفرد به يحيى الجعفى .

● **قال الشيخ** : وهو صدوق يخطئ كما فى " **التقريب** " ، وهو من شيوخ البخارى فى " **الصحيح** " ، ومن فوقه من رجال الشيخين ، ولذلك قال المنذرى ، وتبعه الهيثمى : رواه الطبرانى ، ورواته محتج بهم فى الصحيح .

ثم **قال الشيخ** : فالإسناد جيد ، وإن كنت لم أجد من ترجم أحمد ابن يحيى الرقى ، فإن الظاهر من كلام الطبرانى أنه لم يتفرد به ، ثم هو من مشايخه المكثرين ، فقد روى له نحو ثمانين حديثاً (٧٨-١٦٠) . اهـ .

● **قلت** : فأخفى هذا النكرة نقل الشيخ عن المنذرى والهيثمى ، وكذلك تعليل الشيخ فى قبول حديث هذا الراوى ، وهذا منه خيانة كغيرها ، وتعليل الشيخ وجيه ، فإنه إذا لم يتكلم أحد فى هذا الراوى بجرح مع كثرة حديثه فإن ذلك يكون دالاً على ضبطه وقبولهم لروايته ، وهو معروف ، فقد ذكر فى تلاميذ أحمد كما ذكر الشيخ ـ رحمه الله ـ .

ثم انقض على الإسناد فضعفه بالجعفى حيث قال :

وهذا الإسناد ضعيف لذاته إذا تغاضينا عن جهالة شيخ الطبرانى ، فإن تفرد الجعفى بهذا لا يحتمل ، وهو متكلم فيه ، فقد قال النسائى : ليس بثقة (وهذا يقوله فيمن يتهمه) ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وقال العقيلى : له أحاديث مناكير ، وابن حبان : ربما أغرب ، ووثقه الدارقطنى ، ومال الذهبى لتضعيفه فى " **الميزان** " . انتهى كلامه .

● **وأقول** : لقد قال مسلمة بن قاسم : لا بأس به ، وكان عند العقيلى ثقة ، وله أحاديث مناكير ، فحذف هذا النكرة قول مسلمة لا بأس به ، وعند العقيلى ثقة ، ثم جعل قوله : له أحاديث مناكير من قول العقيلى ، وهذه خيانة عظيمة ، وتعدٍّ على السنة بالطعن المفترى فى رواتها ، وقد أخفى أيضا ما ذكره الشيخ من أن البخارى روى عنه فى " **صحيحه** " ، ومن كان كذلك فقد جاز القنطرة .

وقد راح يمارس هوايته فى ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : (هذا الأثر قد اختلف على شعبة فيه : فرواه وكيع كما فى " **المصنف** " لابن أبى شيبة ، سليمان بن حرب عند البيهقى ، مسلم بن إبراهيم عند الطحاوى ، يحيى بن حماد عند الطحاوى ، أبو الوليد عند الطحاوى كلهم قالوا عن شعبة عن غالب عن الشعبى به ، فالمحفوظ فى ذلك ما رواه هؤلاء الثقات عن شعبة)

● **وأقول** : أنسيت أفاعيلك ؟

ثم إن هذا من ضرب الأسانيد بعضها ببعض ، فإن هذا إسناد مغاير للأول ، وشعبة من الأئمة المكثرين فلا يبعد عن مثله أن يكون له فى هذا الأثر إسنادان .

ثم إن هذا النكرة قد صحح في الصفحة التي قبلها ما رواه ابن أبي شيبة (١٣٨/٦) عن وكيع عن شعبة عن قتادة عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ : كان يصافح بعضهم بعضاً .

وقد أورد ابن أبي شيبة عقبه : وكيع عن شعبة عن غالب عن الشعبي وقد اتحد الإسناد كما ترى في وكيع وشعبة وابن أبي شيبة ، فأيهما أولى بالإعلال ؟ ولكنه العبث بسنة رسول الله ﷺ ، وقد ثبت ذكر أنس في مصافحة أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضاً كما في « **صحيح البخاري** » (٦٢٦٣) ، وقد ذكره النكرة ، فإن كان لا بد من الترجيح فيقال إن زيادة المعانقة عند القدوم من السفر ليست في هذا الطريق ، وإنما هي ثابتة في طريق الشعبي ، والشعبي قد أدرك عددًا من الصحابة ، فالأثر صحيح على كل حال .

﴾﴾﴾﴾﴾﴾﴾﴾﴾

● المثال الثالث لخيانته في النقل عن أهل العلم :

حديث ١

اركبوا هذه الدواب سالمة ....

أورده الشيخ ـ رحمه الله ـ من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ، وقوى إسناده ، وعلل ذلك بأن سهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبان عنه ، وتبع في ذلك حكم الحافظ عليه .

– **فقال النكرة** : كذا قال ، وهذا رأي ابن حجر في « **التقريب** » ، تابعه فيه ، وكلاهما خاطئ ، وذلك لأن هذا القول هو في الأصل قول ابن حبان في سهل ، غير أنه لم يثبت عليه حيث ذكره في المجروحين ، فقال : منكر

الحديث جدًا ، واشتبه حاله ، لأن الراوى فى الغالب عنه زبان هذا إلا الشيء بعد الشيء .

ثم قال : فهذا الذى قاله ابن حبان يجب المصير إليه ، لأن مع الجارح زيادة علم ، لاسيما وهذا الراوى لم يوثقه أحد سوى ابن حبان ، ثم استبان له ضعفه ، ففى « **الجرح والتعديل** » : قال ابن معين : ضعيف ، وهذا منه جرح شديد ، فمعناه أنه لا يكتب حديثه .

ووثقه العجلى كذلك كعادته فى توثيق التابعين . انتهى .

● **وأقول** : هكذا تجرأ هذا النكرة على التهجم على هذين الجبلين ابن حجر أمير المؤمنين فى الحديث ، والألبانى إمام أهل الحديث فى هذا العصر ، ولا أدرى هل يدرى معنى خاطئ أم ماذا ؟

فإن معنى الخاطئ : الآثم ، قال الله ﷻ : ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ** ﴾ [سورة القصص : ٨] .

فإن كنت لا تدرى.... وإن كنت تدرى........

ومعارضته لهذين الإمامين فى الحكم على سهل بن معاذ لخيانته فى نقه كلام أهل العلم ، فقد قال ابن حبان فى « **المجروحين** » (٣٤٣/١) : روى عنه زَبَّان بن فائد ، منكر الحديث جدًا ، فلست أدرى أوقع التخليط فى حديثه منه أو من زَبَّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التى رواها أحدهما ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ : زَبَّان بن فائد إلا الشيء بعد الشيء .اهـ

وواضح من كلام ابن حبان أنه في وصفه أحاديثه التي يرويها عنه زبَّان بالنكارة جدا ، لا يدرى أوقع التخليط منه فيها أم من زبَّان ، ثم استقر أمره بعد سبره حديثه ، فوجد أن أحاديثه عن زبَّان غير مقبولة ، وعن غيره مستقيمة ، وهذا ما قاله في " **الثقات** " (٣٢١/٤) حيث قال : يروى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وزبَّان بن فائد ، عداده في أهل مصر ، لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبَّان بن فائد عنه . انتهى .

ففي " **المجروحين** " لم يذكر عنه راوياً غير زبَّان ، وكلامه في روايته عنه، في " **الثقات** " ذكر معه يزيد بن أبي حبيب .

وفي " **المجروحين** " كان أمره مشتبهاً عليه ، وفي " **الثقات** " كان قوله فيه محكماً ، فهل يترك المحكم للمتشابه ؟ هذا لا يفعله إلا أحد رجلين :

إما أن يكون جاهلاً لا يدرى ما يقول ، فكان ينبغي عليه أن يريحنا بسكوته . وإما أن يكون زائغاً ، كما قالت عائشة رضي الله عنها : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿ **هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ** ﴾ [سورة آل عمران : ٧] ، قالت : قال رسول الله ﷺ : " **فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله ، فاحذروهم** " .[١]

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) ، ومسلم (٢٦٦٥) .

ويرجح الزيغ بتره كلام ابن حبان في " **المجروحين** " (فلست أدرى أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبَّان بن فائد ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة) ، فهذا الكلام صريح في كون ابن حبان يستنكر الأحاديث التي رواها زبَّان عن سهل ، وكان لا يدرى ممن الخطأ ، أهو من زبَّان أم من سهل ؟ ، ثم قال ابن حبان : وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل ابن معاذ زبَّان بن فائد ، وهذا تأكيد لما سبق ، فهذا واضح في أن الذى اشتبه على ابن حبان في هذه الأحاديث المناكير : هل هي من قبل زبَّان أم سهل . فغيَّره النكرة إلى (واشتبه حاله) ، فجعل الاشتباه واقعاً في حال سهل فقط . وهذا التغيير والحذف خيانة كافية في إسقاطه ، والله المستعان .

ومما يؤكد أن ابن حبان انتهى به الأمر إلى تقوية حال سهل وإلصاق هذه الأحاديث المناكير بزبَّان أنه ذكر زبَّان بن فائد في " **المجروحين** " (٣٠٩/١) وقال : منكر الحديث جدًّا ، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة ، لا يحتج به ، وذكر تضعيف ابن معين له .

فقد قطع بأن هذه المناكير من قبل زبَّان ، ولم يتردد كما وقع منه في ترجمة سهل في " **المجروحين** " ، ثم إنه لم يذكر زبَّان بن فائد في " **الثقات** " .

ومما يؤكد أن الذى استقر عليه ابن حبان هو تقوية حديث سهل بن معاذ من غير طريق سهل إخراجه هذا الحديث في " **صحيحه** " (٥٦١٩) ، لأنه من رواية غير زبَّان عنه ، ولم يخرج لزبَّان في " **صحيحه** ".

ومما لا يكاد ينقضي عجبي منه أن هذا النكرة قال ص (١٤) : ومع تغير رأى ابن حبان في سهل فقد روى له في صحيحه !، وهذا خطأ منه . فقد

جرحه بعدما تبين له حاله ، وكان قبل مشتبهاً لكثرة رواية زبَّان عنه! كما أفصح هو !. انتهى كلامه .

● **وأقول** : عامل الله القائمين على مكتبة السنة بما يستحقون ، فقد نشروا لمن لا يدرى ما يقول ، أهو أعلم برأى ابن حبان من ابن حبان ؟!!.

وأما قوله (فقد جرحه بعد ما تبين له حاله) فقد سبق بيان أن ذلك قلب لتحقائق بالغش والخيانة ، فلا أدرى كيف يتجرأ مع ذلك على تخطئة كل هؤلاء الأئمة حتى ابن حبان نفسه صاحب الرأى والحكم على الراوى الذى استند عليه هو فى تضعيفه له ؟!!!.

وأما قوله (وكان قبل مشتبهاً لكثرة رواية زبَّان عنه) .

● **وأقول** : ثم ماذا ؟ هل قال ابن حبان إنه سبر أحاديثه من غير رواية زبَّان ، فوجدها مناكير ؟

إن الذى حدث هو العكس ، وهو ذكر ابن حبان له فى « **الثقات** » مع قوله (لا يعتبر حديثه ما كان عن رواية زبَّان بن فائد عنه) .

فمن الذى أذن لهؤلاء أن يتكلموا فى العلم ، فضلاً عن أن يخطِّئوا أئمة هذا الشأن كابن حبان وابن حجر والألبانى وغيرهم كما سيأتى ؟

إنها الفوضى العلمية والفتن التى تموج موج البحر .

ومع عدم أمانة هذا النكرة ووضوح خطئه ، فقد قال فى مقدمة ما سوَّده ص (٩) : أما الأحاديث التى حكمت عليها بالضعف بدرجاته فقد حرصت فيها أن يكون إعلالى فى غاية القوة الممكنة لئلا يتسلسل الكلام عليها إلى ما لا نهاية أخذًا وردًّا ، وتضعيفاً وتصحيحاً ، **مما يضر بالعملية الحديثية** ! ككل ، والخاسر فى ذلك يكون القارئ حيث يزج به فى غمار البلبلة والاضطراب . اهـــ.

فيا لها من وقاحة وعجب بالنفس لا حد لها !!

هل يظن أنه يخطئ ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبى وابن حجر والألبانى ثم يكون حكمه فى المسألة هو الفصل الذى لا كلام بعده ؟!! أسأل الله السلامة والعافية .

بقى شيء يمكن أن يقال حول توثيق ابن حبان لسهل ، وهو ما شاع بين طلبة العلم أن ابن حبان متساهل فى التوثيق ، وهذا القول بهذا الإطلاق خطأ بين ، والصواب أن ابن حبان له قاعدة فى الحكم على الرواة ، وهى أن الراوى إذا لم يجرح فإنه يكون مقبولا عنده ، قال الحافظ فى مقدمة « **لسان الميزان** » ص (٢٥) عن ابن حبان أنه قال : العدل من لم يعرف فيه الجرح ، إذ التجريح ضد التعديل ، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم .

وقال فى ضابط الحديث الذى يحتج به : إذا تعرى راويه من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح أو دونه مجروح ، وكان سنده مرسلاً أو منقطعاً أو كان المتن منكرًا .اهـــ .

وأما إذا سبر ابن حبان حديث الراوى ، ثم وثقه فإن توثيقه يكون كغيره من الأئمة إن لم يكن أقوى ، فإنه معروف بالتشدد فى الجرح .

قال الشيخ المعلمى ـ رحمه الله ـ فى « **التنكيل** »(١/٤٥٠) : التحقيق أن توثيقه (يعنى ابن حبان) على درجات :

الأولى : أن يصرح به كأن يقول : كان « **متقنا** » أو « **مستقيم الحديث** » أو نحو ذلك .

الثانية : أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة : أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة : أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة .

الخامسة : مادون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة ، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل ، والله أعلم .اهـــ .

● **قلت** : والأنسب لحال سهل أن يكون من الثالثة ، وأقل أحواله أن يكون من الرابعة ، ولذا فتوثيقه لسهل معتبر لاسيما وقد وافقه العجلى ، وهو أكثر تحرياً منه .

وأما قول هذا الدعى : ووثقه العجلى كذلك كعادته فى توثيق التابعين فمعناه أن العجلى ـ رحمه الله ـ يوثق كل من هو تابعى سواء كان مجروحاً أو غير مجروح .

ولبيان حقيقة قوله تتبعت من " **تقريب التهذيب** " من أول من اسمه إسحاق فى طبقة التابعين وتركت المجروحين ، ونظرت فى تراجم المستورين ومجهولى الحال ومن أطلق عليه الجهالة فى الثقات للعجلى ، واكتفيت بعشرة منهم فلم أجد لهم ذكرًا فى الثقات للعجلى وهم :

١ــ إسحاق بن سعد بن عبادة ، قال الحافظ : مستور من الثانية .

٢ــ إسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، قال الحافظ : مقبول من الثالثة.

٣ــ إسحاق بن عبد الله بن جعفر الهاشمى، قال الحافظ : مستور من الثالثة .

٤ــ إسحاق بن كعب بن عجرة ، مجهول الحال من الثالثة .

٥ــ إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، مجهول الحال من الخامسة .

٦ــ إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن شماس ، مجهول من الخامسة .

٧ــ إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بنى سليم ، مجهول من الثالثة .

٨ــ إسماعيل بن بشير الأنصارى مولى بنى مغالة ، مجهول من الثالثة .

٩ــ إسماعيل بن رباح ، مجهول من الثالثة .

١٠ــ إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية ، مقبول من الثالثة .

كل هؤلاء من التابعين ولا ذكر لهم فى الثقات للعجلى ، فأين ما قال هذا الدعى ، فلتعلم حقيقة هؤلاء الدخلاء على العلم المتطاولين على الأئمة .

وأما تضعيف ابن معين له ، فإن ابن معين معروف بالتشدد حتى إنه قال فى الإمام الشافعى مع جلالته : ليس بثقة ، فقال الذهبى : قد آذى ابن معين نفسه بذلك .

وأيضا فإن تضعيف ابن معين تضعيف مطلق ، وأما ابن حبان فقوله مفصل ، ومقيد ، ومعلوم أن المطلق يقيد بالمقيد ، فقوله مقدم .

ومما يقوى أمر سهل توثيق يعقوب الفسوى على الصحيح[1] كما فى " **تاريخه** " (٢/٥١١) ، فظهر بما سبق صحة ما رجحه الحافظ من تقوية حديث

---

(١) وإنما قلت على الصحيح لأنه وقع فى " **تاريخ الفسوى** "، ذكر أبيه معاذ بن أنس الجهنى فى ثقات التابعين من أهل مصر ، وهو صحابى بلا شك ، ووقع ذكر ابنه فى الصحابة (١/٣٣٩) الذى هو سهل الراوى عنه ، فالظاهر أن كلا من الرجمتين وقعت مكان الأخرى حتى يستقيم الأمر ، والله أعلم .

سهل بن معاذ فى غير رواية زبَّان عنه[1] ، وفساد قول من عارضه ، وكم يصدق على ذلك قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

والحديث قد صححه ابن خزيمة (٢٥٤٤) ، وابن حبان (٥٦١٩) ، والحاكم (٤٤٤/١) ، (١٠٠/٢) ، ووافقه الذهبى ، والألبانى ، والأرناؤوط ، وخالفهم هذا النكرة ، فضعفه !!! .

وأما ما أورده من " **مصنف ابن أبى شيبة** " عن عطاء بن دينار قال : قال رسول الله ﷺ فذكره بنحوه بزيادة فيه ، وقال : سنده صحيح فخطأ بين ، إذ إن عطاء بن دينار لم يدرك أحدًا من أصحاب النبى ﷺ ، بل روايته عن صغار التابعين ، فالإسناد معضل ، فبان أنه يضعف القوى ، ويقوى الضعيف ، والله المستعان .

وللحديث شاهدان أخرجهما الشيخ ـ رحمه الله ـ عقب هذا برقم (٢٢)، (٢٣) ، وقد اعترف هذا النكرة فى آخر كلامه بصحته ، حيث قال : وبالجملة فالحديث صحيح المتن .

(١) وناقض الشيخ شعيب الأرناؤوط فى حكمه على سهل ، فـاعترض علـى الحـافظ فى التقريب ، وضعفه ، بينما أخذ بقوله ، وحسن حديثه فى التعليق على المسند (١٥٦٣٩) .

☐ تضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة



● المثال الأول :

حديث رقم [١١٥] ـ الصحيحة [٤٧٤]

خرج الشيخ ـ رحمه الله ـ من عند أحمد (٥٢/٦ ، ٩٧) وغيره عن إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم أن عائشة لما أتت الحوأب سمعت نباح الكلاب ، فقالت : ما أظننى إلا راجعة ، إن رسول الله ﷺ قال لنا : **أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب** . فقال لها الزبير : ترجعين ، عسى الله ﷻ أن يصلح بك بين الناس .

● قال الشيخ : وإسناده صحيح جدًا .

ـ **فقال النكرة** : إسناد مرسل ، فى الإسناد علة ، فقول قيس إن عائشة مرسل ، قال ويدل على ذلك :

أن يكون قائله من لم يعرف بالرواية عن شيخه وأن يثبت أنه يروى عنه بواسطة ، وألا يكون ممن أدركه بالسن[1] ، وإلا ففيه إرسال خفى ، وهو كما هنا ، فقيس تابعى كبير يروى عن أبى بكر وعمر ، إلا أنه يروى عن عائشة بالواسطة ، ثم ذكر أنه روى حديث الدار مرة عن عائشة مباشرة ، ومرة عن أبى سهلة عن عائشة ، وقال : وقد بحثت فى المسانيد والسنن وغيرها فلم أجد له عنها غير هذين الحديثين : الحوأب ـ والدار .

(١) كيف يكون لم يدرك عائشة ، مع كونه أدرك أباها ، فهل يقول هذا عاقل ؟!!!.

● **وأقول** : أما قوله (لم أحد له عنها غير هذين الحديثين) فدال على قلة معرفته بهذا العلم ، فإن ابن أبي شيبة قال : في " **مصنفه** " (٧٠٨/٨) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل عن قيس قال : قالت عائشة لما حضرها الوفاة : ادفنوني مع أزواج النبي عليه السلام ، فإني كنت أحدثت بعد حدثاً .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين إلى قيس ، ورواه الحاكم (٦/٤) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

وروى الحاكم (١١٩/٣) ، ومن طريقه البيهقي في " **الدلائل** " (٤١١/٦-٤١٢) بإسناد صحيح عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة قالت : وددت أني ثكلت عشرة مثل ولد الحارث بن هشام ، وأني لم أسر مسيري الذي سرت .

وقد روى أبو عوانة (١٥٥/١) من طريق يوسف بن أسود عن بيان عن قيس عن عائشة قالت : من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد كذب ، قال الله : **لا تدركه الأبصار** الآية .

ويوسف ذكره الذهبي في " **المقتنى** " (٦٨٣٠)، ولم أقف على من وثقه، فهذه بعض الروايات ، لقيس عن عائشة ، ومن استقصى فسوف يقف على غيرها إن شاء الله تعالى .

والعجيب من أمر هذا النكرة أن قيس بن أبي حازم قد سمع من أبي بكر وعمر[1] وغيرهما من كبار الصحابة ، فكيف يسمع من أبي بكر الذي مات بعد النبي ﷺ بسنتين وبضعة أشهر ولا يسمع من ابنته عائشة التي ماتت سنة (٥٧ هـ) ؟

(١) وقد ذكر ذلك النكرة

ولم ينف أحد من أهل العلم سماعه من عائشة ، فتهجم مثل هذا النكرة على نفي سماعه منها من التعدي على السنة الذي ابتلينا به في هذا العصر ، والله المستعان .

وقد قال ابن المديني : لم يسمع من أبي الدرداء ولا من سلمان ، وروى عن بلال ، ولم يلقه ، وروى عن عقبة بن عامر ، ولا أدري سمع منه أم لا ؟ .

فرد ذلك العلائي بقوله : في هذا القول نظر ، فإن قيساً لم يكن مدلساً ، وقد ورد المدينة عقب وفاة النبي ﷺ والصحابة بها مجتمعون ، فإذا روى عن أحد ، الظاهر سماعه منه . اهـ .

● **قلت** : وقد أخرج البخاري حديث قيس عن بلال في " **صحيحه** " رقم (٣٧٥٥) .

ومعلوم أن يحيى بن سعيد القطان من المتشددين، خاصة في مسألة التفرد، فإنه يستنكر الأفراد غالباً[1] ، وقد استنكر على قيس تفرده بأحاديث منها حديث الحوأب ، ولم يعله بالإرسال كما فعل النكرة ، ولو كان مرسلاً عنده لكان الإعلال بالإرسال أولى من مجرد التفرد، وقد رد قوله الذهبي في " **الميزان** " بقوله : ثقة حجة ، كاد أن يكون صحابيا ، وثقه ابن معين والناس . وقال علي ابن عبد الله عن يحيى بن سعيد : منكر الحديث ، ثم سمى له أحاديث استنكرها ، **فلم يصنع شيئاً ، بل هي ثابتة ، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى**[2] ، **من ذلك حديث كلاب الحوأب** .

(١) وقد بينت ذلك في كتابي " **القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** "

(٢) ولتقدمه أيضاً فلو سلكنا هذا المذهب مع الصحابة لحكمنا بنكارة ما تفردوا به ، والله المستعان .

ثم قال الذهبى : أجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه ، نسأل الله العافية وترك الهوى ، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين : كان قيس أوثق من الزهرى[1] .

– **ثم قال النكرة** : ثم وجدت ما يعضد الإرسال :-فقد ذكر ابن المدينى فى " **العلل** " ص (٥٩) أسامى صحابة كثيرين ليس فيهم عائشة ممن سمع منهم قيس ، وسئل : هل شهد الجمل . قال : لا ، كان عثمانيا .

● **قلت** : لقد ذكر المزى روايته عن واحد وأربعين صحابياً ، وذكر ابن المدينى سماعه من خمسة وعشرين صحابياً ، فهل يقال إنه لم يسمع من الباقين ؟ إن من البين أن كلام ابن المدينى ليس على سبيل الحصر ، ثم إنه نفى سماعه فى الموضع نفسه من بلال وأبى الدرداء وسلمان ، وتردد فى عقبة بن عامر[2] ، ولم يذكر فى النفى عائشة ، فلماذا لم يستدل النكرة على سماعه منها لذلك ؟ إنه الهوى .

– **وأما قوله** : وسئل : هل شهد الجمل ؟ قال : لا ، كان عثمانيا .

● **قلت** : إن السائل لما سمع إثباته السماع من على ظنه من طائفته ، فسأله عن شهوده الجمل مع على ، فنفى ذلك عنه ابن المدينى : أى أنه لم يشهد الجمل مع على لا مطلق شهودها ، يدل على ذلك تعليله النفى بقوله : كان عثمانيا ، يعنى كان مائلا إلى الطائفة التى تطالب بدم عثمان ، وهم طلحة والزبير ومعهم عائشة رضى الله عنها ، وبهذا يظهر أن كلام ابن المدينى فى إثبات شهود قيس الجمل أولى من نفيه ، ولكن مع عائشة رضى الله عنها .

(١) وقد نقل الشيخ هذا الكلام فلم يستفد منه النكرة شيئاً .

(٢) وقد سبق جواب العلائى عن ذلك بما فيه الكفاية .

فمن كابر ، ورد هذا التفسير لكلام ابن المدينى ، فليبين لنا وجه قوله (كان عثمانياً) تعليلا لنفى شهودها ، فإن أصر على المكابرة ، وعلى نسبة القول بنفى شهود قيس وقعة الجمل مطلقاً لابن المدينى .

● **فأقول** : لئن كان الأمر على ما تقول فإن ابن المدينى حينئذ يكون نافياً ، فإن جاء ما يثبت فهو مقدم ، لأن المثبت عنده زيادة علم ، وقد جاء الإثبات فيما رواه ابن أبى شيبة فى " **المصنف** " (٢٤١/١٤) رقم (٣٨٧٦٦) : حدثنا أبو أسامة قال حدثنا إسماعيل بن أبى خالد قال أخبرنا قيس قال : رمى مروان بن الحكم يوم الجمل طلحة بسهم فى ركبته ، قال : فجعل الدم يغدو ، يسيل ، قال : فإذا أمسكوه استمسك ، وإذا تركوه سال ، قال : فقال : دعوه، قال : وجعلوا إذا أمسكوا فم الجرح انتفخت ركبته ، فقال : دعوه ، فإنما هو سهم أرسله الله ، قال : فمات . قال : **فدفناه على شاطئ الكلاء** ، فرأى بعض أهله أنه قال : ألا تريحوننى من الماء ؟ فإنى قد غرقت _ ثلاث مرار يقولها ، قال : فنبشوه ، فإذا هو أخضر كالسلق ، فنزفوا عنه الماء ، ثم استخرجوه ، فإذا ما يلى الأرض من لحيته ووجهه قد أكلته الأرض ، فاشتروا له دارًا من دور آل أبى بكرة بعشرة آلاف ، فدفنوه فيها[1] .

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، بل من أصح الأسانيد ، وحكايته ما جرى لطلحة على التفصيل يدل على شهوده الوقعة معهم ، وقوله (**فدفناه**) صريح فى ذلك ، وقد أورد ابن أبى شيبة حديث الحوأب عقبه بالإسناد نفسه مما يدل على أنه حديث واحد .

وقد أورده ابن أبى شيبة (٣٨٧٩٩) عن وكيع عن إسماعيل عن قيس به مختصراً .

(١) رواه ابن سعد فى " **الطبقات** " (٢٢٣/٣-٢٢٤) .

وقال الحاكم فى " **مستدركه** " (٣/٣٧٠) : حدثنا على بن حمشاذ العدل ثنا محمد بن غالب ثنا يحيى بن سليمان الجعفى ثنا وكيع عن إسماعيل ابن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم قال : **رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة ابن عبيد الله يومئذ ، فوقع فى ركبته ، فمازال يسبح إلى أن مات** .

● **قلت** : رجال الإسناد كلهم ثقات أثبات غير يحيى بن سليمان الجعفى ففيه كلام لا ينزل به حديثه عن الحسن ، وقد أخرج له البخارى فى " **صحيحه** " ، وقد سكت عنه الحاكم ، فنص الذهبى على تصحيحه . وهذا نص صريح فى شهود قيس وقعة الجمل ، فمتى نستريح من عبث هؤلاء الصبيان بسنة رسول الله ﷺ ؟ ، هذا وإن الشيخ قد أورد له شاهدًا من حديث ابن عباس ، ورجاله ثقات ، وإن حكم عليه أبو حاتم بالنكارة .

وله شاهد أخرجه عبد الرزاق (٢٠٧٥٣) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه فذكره . وهو مرسل صحيح الإسناد .

فلو سلمنا للنكرة ما ادعاه من الإرسال لكان الحديث ثابتاً بمجموع مرسلين صحيحين فضلاً عن حديث ابن عباس ، والله المستعان .

وقد ذكر الشيخ خمسة من الأئمة صححوا الحديث ، وهم ابن حبان ، والحاكم ، والذهبى ، وابن كثير ، وابن حجر ، فلم يبال النكرة بهذا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

● المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث رقم [٤٧] ـ الصحيحة [٢٥٤]

أورد الشيخ من طرق عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً : **من استعاذكم بالله ، فأعيذوه ، ومن سألكم بالله ، فأعطوه ، ومن دعاكم ، فأجيبوه ، ومن استجار بالله ، فأجيروه ، ومن أتى إليكم معروفاً ، فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا الله له حتى تعلموا أن قد كافأتموه** .

– **قال النكرة** : قد راجعت هذا الإسناد فى مصنفات كثيرة فلم أره إلا معنعناً[١] ، ثم قال : قال أبو حاتم : إن الأعمش قليل السماع من مجاهد ، وعامة ما يروى عن مجاهد مدلس .

● **قلت** : قال الترمذى : قلت لمحمد (يعنى البخارى) : يقولون : لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث ؟

قال : ريح ، ليس بشيء ، لقد عددت له أحاديث نحوًا من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها : حدثنا مجاهد[٢] .

وقد نقل هذا النكرة فى ص (٤٧) ، فإخفاؤه هنا خيانة للأمانة كنظائره التى لا تحصى .

وأبو حاتم نافٍ ، والبخارى مثبت بعد تتبع ، فقوله مقدم بلا ريب .

---

(١) قال الشيخ مصطفى بن العدوى فى تعليقه على هذا الحديث من " **المنتخب** " لعبد بن حميد فى إسناده الأعمش ، وقد عنعن فى كل الطرق التى وقفنا عليها ، فهل هذا صادر عن تشابه بينهما أم أن وراء ذلك شيئاً آخر ؟.

(٢) " **الجامع فى ذكر الرجال** " لأبى طالب القاضى الذى بآخر " **العلل الكبير** " ص (٣٨٨) رقم (٤٧) .

وقد أورد الشيخ متابعاً للأعمش حيث قال :

وتابعه ليث عن مجاهد به دون الجملة الأولى والرابعة أخرجه أحمد ، ولابن أبي شيبة الجملة الثانية فقط ، وليث هو ابن أبي سليم؛ وهو ضعيف . اهـ .

– **فقال النكرة** : وروى هذا الحديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر مختصرًا أخرجه أحمد ، وابن أبي شيبة[1] ، فظهر من هذا أن الأعمش لم يسمعه من مجاهد ، بل الأرجح أنه تلقاه عن الليث ، ثم دلسه .

● **قلت** : قوله (فظهر من هذا أن الأعمش لم يسمعه من مجاهد) دليل على جهل بالغ بأصول هذا العلم الشريف مع جرأة عجيبة ، فمن الذى قال من أهل العلم : إن الراوى الذى وصف بالتدليس إذا روى عن شيخ له بالعنعنة ، وتابعه آخر عن ذلك الشيخ كان ذلك دليلاً على كونه لم يسمع هذا الحديث من شيخه الذى روى عنه بالعنعنة ؟

إن هذا لا يقوله أحد .

وأما قوله (بل الأرجح أنه تلقاه عن الليث ، ثم دلسه) ، فيفضح افتراءه أن الطبرى ـ رحمه الله ـ رواه فى " **تهذيب الآثار** " ـ مسند عمر بن الخطاب رقم (١٠٩) قال : حدثنا على بن مسلم الطوسى حدثنا محمد بن أبى عبيدة المسعودى عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن مجاهد فذكره .

وهذا إسناد صحيح إلى الأعمش ، فثبت أن الواسطة غير ليث ، بل هو إبراهيم بن يزيد التيمى ، وهو ثقة من رجال الجماعة .

---

(١) ولم يشر لكون الشيخ ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الطريق ، فأوهم أنها فاتته ، وهو الذى وقف عليه .

ورواه الطبرى (١١٠) : حدثنى يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبى عبيدة المسعودى حدثنى أبى عن أبيه عن جده عن الأعمش عن إبراهيم التيمى به .

وإبراهيم بن محمد قال الشيخ محمود شاكر ـ رحمه الله ـ لم أقف له على ترجمة .

● **قلت** : وقد صح الحديث من الطريق الأول ، وليث متابع لإبراهيم وروايته عند أحمد (٢/٩٥-٩٦) وغيره ، فيزداد بها الحديث قوة . وقد صحح الحديث ابن حبان، والحاكم ، ووافقه الذهبى ، والنووى فى " **رياض الصالحين** " ص (٦٥٣) ، والإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ ، والشيخ شعيب الأرناؤوط كما فى " **التعليق على المسند** " (٥٣٦٥) ، وشيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ كما فى " **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** " (٥/٣٥٦) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وضعفه هذا النكرة ونظيره المشار إليه آنفا فى الحاشية .

● المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث [٣٦] ـ الصحيحة [٢٢٦]

لأن يطعن فى رأس رجل بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له .

عن شداد بن سعيد عن أبى العلاء قال حدثنى معقل بن يسار مرفوعا.

● **قال الشيخ** : هذا سند جيد .

– **فقال النكرة** : معل بالوقف ، قد خولف شداد فى رفعه ، خالفه بشير بن عقبة قال حدثنى يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وهو أبو العلاء عن معقل بن يسار قوله .

أخرجه ابن أبى شيبة فى " **المصنف** " (٤١٩/٣) بسند صحيح عن بشير، وبشير ثقة ، احتج به الشيخان ، ووثقه أحمد وابن معين ، والفلاس ومسلم ابن إبراهيم ، وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ولم يجرحه أحد .

أما شداد فإنه ضعيف ، حديثه يصلح للتقوية ، لا للاحتجاج ، فقد ذكره العقيلى ، وقال : له غير حديث لا يتابع عليه ، ونقل قول البخارى : قال عبد الصمد : فى حفظه شيء . انتهى كلامه .

● **قلت** : أما بشير فهو ثقة ، وأما تضعيفه لشداد فمن جهله بهذا العلم وجرأة غير محمودة ، فإن الكلام الذى ذكر فيه غير مؤثر ، فقول الدارقطنى : يعتبر به ، وكذا قول أبى أحمد الحاكم ليس بالقوى عندهم من الجرح غير المفسر وكذا قول البخارى فى " **تاريخه الكبير** " (٢٢٧/٤) : ضعفه عبد الصمد وإن كان الذى يظهر لى أن هذا التضعيف للحديث الذى أورده ، وليس لشداد ، وعلى أى حال فقد علم أئمة هذا الشأن بكلام من تكلم فيه ، وردُّوه ، ففى سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص (١٣٩) : قلت ليحيى : فأبو طلحة شداد بن سعيد الراسبى ؟ قال : شيخ بصرى . قلت : كيف حديثه ؟ قال: ثقة، ليس به بأس ، سألت يحيى بن معين عن شداد بن سعيد الراسبى ، ويكنى أبا طلحة ؟ فقال : ثقة . قلت ليحيى : إن ابن عرعرة يزعم أنه ضعيف ، فغضب ، وقال : ثقة ، وتكلم يحيى بكلام ، وأبو خيثمة يسمع ، فقال أبو خيثمة : شداد ابن سعيد ثقة .اهـــ.

● **قلت** : وأين يقع كلام من تكلم فيه إلى جنب من وثقه ، فقد وثقه كما سبق يحيى بن معين ، وأبو خيثمة ، وأحمد بن حنبل ، والنسائى ، والبزار ، وقال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكرًا ، وأرجو أنه لا بأس به ، وابن حبان ، وإن قال فى موضع ربما أخطأ ، ولم يذكره فى موضع آخر .

ومن أفاعيل هذا النكرة ما نقله عن العقيلى حيث ترك قوله : قال البخارى : ضعفه عبد الصمد ، ولكنه صدوق فى حفظه بعض الشيء ، وهذا توثيق منه ، فحذفه خيانة كغيرها مما سبق .

وجملة القول أن شداد بن سعيد ثقة ، ولذا قال الذهبى فى الكاشف : وثقه أحمد وغيره، وضعفه من لا يعلم، وإن كان أقل شيئاً ما من بشير بن عقبة، ففى مثل هذا المقام حمل الحديث على أنه محفوظ موقوفاً ، ومرفوعاً هو الأولى خاصة أنه روى مرفوعا من وجه آخر ، وهو الذى ساقه الشيخ ـ رحمه الله ـ من سنن سعيد بن منصور (٢١٦٨) ، وهو مرسل جيد .

والحديث الأول رواه الطبرانى ج (٢٠) رقم (٤٨٧) ، والرويانى (١٢٨٣) كلاهما من طريق نصر بن على الجهضمى عن أبيه عن شداد عن أبى العلاء .

ورواه البيهقى فى " **الشعب** " (٥٤٥٥) من طريق سعيد بن سليمان النشيطى عن شداد عن الجريرى عن أبى العلاء عن معقل به ، وزيادة الجريرى لا تثبت ، فإن النشيطى ضعيف ، وقد خالفه على بن نصر ، وهو ثقة ، وتابعه النضر بن شميل ، وهو ثقة ثبت ، عند الطبرانى ج ٢٠ رقم (٤٨٦) ، وقد صرح شداد بسماعه من أبى العلاء فى روايته ، فالحديث صحيح ، لا غبار عليه .

● المثال الرابع لتضعيف الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة

حديث رقم [٤٩] ـ الصحيحة [٢٥٧] :

من قرأ القرآن فليسأل الله به ، فإنه سيجيء أقوام يقرؤون القرآن يسألون به الناس .

لقد ذكر الشيخ ـ رحمه الله ـ هذا الحديث من طريق الحسن عن عمران ابن حصين ، وضعفه ، ثم قال : إنما حسن الترمذى هذا الحديث مع ضعف إسناده لما له من الشواهد الكثيرة ، ثم قال : أما شواهد الحديث فهى عن جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ، وهاك بعضها ، ثم ساق شواهد منها ما رواه أبو داود (٨٣٠) ، وأحمد (٣٩٧/٣) عن خالد الطحان عن حميد الأعرج عن محمد ابن المنكدر عن جابر ، وحميد وهو ابن قيس الأعرج ثقة روى له الجماعة ، وتابعه أسامة بن زيد الليثى عند أحمد (٣٥٧/٣) ، ورواه عبد الرزاق (٦٠٣٤) عن ابن عيينة ، وابن أبى شيبة (١٦٤/٧) ، والبيهقى فى " **الشعب** " (٢٦٤١) عن الثورى كلاهما عن محمد بن المنكدر مرسلا .

ويحمل هذا على أنه محفوظ على الوجهين ، وعلى أى حال فله شواهد أخرى من حديث سهل بن سعد ، وأبى سعيد الخدرى ، ولم يتعرض هذا النكرة لهذه الطرق التى أوردها الشيخ ، فأى استخفاف فى الحكم على حديث رسول الله ﷺ أعظم من ذلك ؟!.

والحديث حسنه الترمذى ، وابن حبان وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبى ، والحافظ فى " **الفتح** " (١٠٠/٩) ، والإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ ، والشيخ شعيب الأرناؤوط فى " **التعليق على المسند** " (١٥٢٧٣) ، وشيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ فى " **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** "

(٥١٥/٣) ، وله شاهد بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن شبل ، وقد قابل كل هذا النكرة بقوله : منكر مرفوعاً ، وصح من قول عمر بن الخطاب .

وقد صحح الإسناد عن عمر مع أنه أقر بانقطاع إسناده ، وذكر له طريقاً فيه أبو فراس ، وقال عنه : تابعى مجهول ، ولعل الحسن تلقاه عنه ، فلا ينشرح القلب لتقوية الإسنادين ببعضهما ، لكن قد يمشى إسناد الجريرى لتابعية أبى فراس ، وهو يروى أثرًا لا يحل ولا يحرم .

● **وأقول** : كيف يمشيه وقد حكم على راويه بالجهالة ؟

أهذا تفسير غير العبث بهذا العلم الشريف ؟!! .

ﻫﻫﻫﻫﻫﻫﻫﻫ

● المثال الخامس لتضعيف الأحاديث المشهورة بالتهور والمجازفة :

حديث [٥٠] ـ الصحيحة [٢٦٠]

اقرؤوا القرآن ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به ، ولا تجفوا عنه ، ولا تغلوا فيه .

– **قال النكرة** : هذا الحديث يرويه يحيى ، واختلف عليه : فرواه حماد ابن يحيى الأبح عنه عن أبى سلمة عن أبيه .

ورواه الضحاك بن نبراس الأزدى عنه عن أبى سلمة عن أبى هريرة .

ورواه معمر عن يحيى عن زيد بن سلام عن جده ممطور قال كتب معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل .

ورواه همام وأبان عن يحيى عن زيد عن جده عن أبى راشد الحبرانى عن عبد الرحمن بن شبل .

ورواه هشام الدستوائى عنه عن أبى راشد عن ابن شبل ، فلم يذكر زيد ابن سلام عن جده ، وتابعه عليه أيوب فلم يذكرهما أيضا .

وقول هشام ومن تابعه هو الصواب . انتهى كلامه .

● **قلت** : وهذا يعنى أن الإسناد منقطع عنده ؛ لأن يحيى إذا لم يسمع من أبى سلام فمن باب أولى ألا يسمع من شيخه أبى راشد الحبرانى .

فأما حكمه على رواية همام وأبان بالخطأ فبسبب جهله بهذا العلم الشريف ، فإن أحمد قال : همام ثبت فى كل المشايخ ، وقال ابن عدى : همام أشهر ، وأصدق من أن يذكر له حديث ، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة ، وهو متقدم فى يحيى بن أبى كثير .

وقال أحمد أيضا عن أبان وهو ابن يزيد العطار : ثبت فى كل المشايخ .

وقال أبو حاتم : هو أحب إلى من همام فى يحيى بن أبى كثير ، وقال أيضا هو أحب إلى من شيبان ، فكيف يتعجل هذا النكرة بالحكم على هذين الثقتين بالخطأ ، بل الأولى حمل الحديث على الوجهين فى مثل هذا المقام .

فكيف إذا تابعهما معمر على ذكر (زيد بن سلام عن جده) وهى متابعة معتبرة ، وإن لم يذكر أبا راشد ، وروايته عند عبد الرزاق (١٩٤٤٤) ، ومن طريقه عبد بن حميد (٣١٤)[1] ، وأحمد (٣/٤٤٤) .

---

(١) وقد ضعف إسناده الشيخ مصطفى بن العدوى فى تعليقه على " **المنتخب** " معللا ذلك بعنعنة يحيى بن أبى كثير ، وحكم على الإسناد بالانقطاع بمجرد ذلك ، ولم يقف على تصريح يحيى بالسماع كما بينه شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ مع أنه عزا الحديث إليه ، فما معنى ذلك ؟ وقد ذكر نفى ابن معين لسماع يحيى من زيد بن سلام ، ولم يذكر إثبات أبى حاتم له ، فلماذا ؟

فكيف إذا تابعهم علي بن المبارك كما عند الطحاوي في " **شرح معاني الآثار** " (٣/١٨) ؟

وقد قال يحيى بن معين : قال بعض البصريين : عرض علي بن المبارك على يحيى بن أبي كثير عرضا ، وهو ثقة ، وليس أحد في يحيى مثل هشام الدستوائي والأوزاعي ، وهو بعدهما .

وأما من تكلم في روايته عنه ، فإنما تكلم عنه في رواية الكوفيين عنه .

● **قلت** : والراوي عنه هنا أبو عامر العقدي ، وهو بصري .

فلا يحكم على رواية هؤلاء الأربعة الثقات بالخطأ إلا جاهل أو صاحب هوى، وقد صرح يحيى بالسماع من زيد عند أبي يعلى في " **مسنده** " (١٥١٨)، وفي " **المفاريد** " (٣٠) ، والطحاوي .

فكيف إذا توبع يحيى بن أبي كثير على ذكر (زيد عن جده) ؟

فقد رواه ابن أبي عاصم في " **الآحاد والمثاني** " (٢١١٦) : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم نا محمد بن شعيب بن شابور أخبرني معاوية ابن سلام عن أخيه زيد أنه أخبره عن جده أبي سلام عن أبي راشد قال كنا مع معاوية ﷺ في منزل يقال له : مسكن ، فلما أذن المؤذن بالأذان الأول أرسل معاوية إلى عبد الرحمن بن شبل رضى الله عنهما ، فقال : أما إنك من قدماء أصحاب رسول الله ﷺ وفقهائهم ، فإذا صليت ودحست فسطاطي ، فقم في الناس وحدثهم مما سمعت من رسول الله ﷺ ، فقام عبد الرحمن ﷺ ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره .

وهذا إسناد صحيح بعيد عن الخلاف السابق ، فليُعد هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة هذه الطعون في السنن لسؤال الله لهم عن ذلك جواباً !.

وقد صحح الحديث البزار حين أورد طريق حماد بن يحيى ، ثم قال : أخطأ فيه حماد بن يحيى ، لأنه لين الحديث ، والحديث الصحيح الذي رواه يحيى ابن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل .

وأما قول الدارقطني في « **العلل** » (١٧٦٠) : يرويه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عنه ، فرواه الضحاك بن نبراس البصري ، وهو ضعيف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ووهم فيه .

والصحيح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، فذلك الذي صححه في مقابل من جعل الحديث عن أبي هريرة ، ولم يفصل في الخلاف على يحيى بن أبي كثير ، وإنما الذي فصل هو أبو حاتم كما حكاه ابنه في « **العلل** » (١٦٧٤)حيث قال : سألت أبي عن حديث رواه وهيب عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال : **اقرؤوا القرآن** ؟ قال أبي : رواه بعضهم فقال : عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي ﷺ ، كلاهما صحيح ، غير أن أيوب ترك من الإسناد رجلين.

فلما رأى النكرة كلام أبي حاتم بهذا الوضوح والتفصيل لم يذكره ، وإنما ذكر الموضع فقط لأجل ذكر طريق أيوب ، وهذه خيانة واضحة ، والله المستعان .

وقد قوى الحديث مع من سبق ذكرهم الحافظ في « **الفتح** » (١٠١/٩)، ومن المعاصرين الشيخ شعيب الأرناؤوط في « **المسند** » (١٥٥٢٩) ، والأستاذ حسين سليم أسد في التعليق على « **مسند أبي يعلى** ».

□ تضعيف أحاديث بالشبه الواهية



● المثال الأول :

حديث [٧٧] ـ الصحيحة [٣٤٩]

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : أخرج أحمد (٢٦٧/٥) : ثنا أبو اليمان ثنا إسماعيل بن عياش عن يزيد بن أبي مالك عن لقمان بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال :

ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله ﷻ مغلولاً يوم القيامة ، يده إلى عنقه ، فكَّهُ برُّهُ ، أو أوبقه إثمه ، أولها ملامة ، وأوسطها ندامة ، وآخرها خزى يوم القيامة .

● **قال الشيخ** ـ رحمه الله ـ : هذا إسناد شامى جيد .

ـ **فقال النكرة** : ضعيف بهذا السياق ، ثم قال : فى ثبوته عن أبى أمامة بهذا الإسناد نظر كبير ، فقد رواه الطبرانى فى « **مسند الشاميين** » (١٥٨٠) : حدثنا أبو زرعة ثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ثنا إسماعيل بن عياش حدثنى يزيد ابن أيهم الحمصى عن لقمان بن عامر عن أبى أمامة به .

قال : والإسناد على الوجهين ضعيف .

لقمان بن عامر : تابعى مستور ، ويزيد بن أيهم مجهول ، أما يزيد ابن أبي مالك ففيه مقال يسير يقبل حديثه فى مرتبة الحسن كما قال الألبانى ، وقد ذكروه بالإرسال والتدليس .

قال أبو مسهر : يدلس ، لذلك ذكره ابن حجر في " **طبقات المدلسين** " في المرتبة الثالثة المختلف في الاحتجاج بعنعنتها .

وذكره الحافظ العلائي في " **جامع التحصيل** " بذلك ، والذهبي في " **الميزان** " قال : وهو صاحب تدليس ، وإرسال عمن لم يدرك . اهـ .

● **قلت** : وفي هذا من التعدي على السنة بالطعن في رواتها ما يتحمل جرمه من نشر لهذا النكرة .

فإن لقمان بن عامر روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولذا قال الذهبي في " **الميزان** " : صدوق ، وكذا قال الحافظ في " **التقريب** " ، وأما قوله في يزيد بن أيهم مجهول ، فلا أدري للتفريق بينه وبين لقمان وجهاً في الحكم كما فعل هذا النكرة إلا أن يكون العبث ، والله المستعان .

والحق أن يزيد بن أيهم حسن الحديث كما ذكر الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في " **الصحيحة** " رقم (٤٥٦) .

وأما طعنه في يزيد بن أبي مالك بقوله : قال أبو مسهر : يدلس ، فهذا كذب على أبي مسهر فما قال ذلك ، فإن كلام أبي مسهر نقله عنه العلائي في " **جامع التحصيل** " ص (٣٠٢) : قال العلائي : روى حديث الإسراء عن أنس ، وجاء فيه عنه حدثني بعض أصحاب أنس عن أنس ، وقال أبو مسهر : هذا هو الصواب ، والأول مُدَّلس .

فكلام أبي مسهر واضح أنه وصفه بكونه وقع التدليس في هذا الحديث بعينه ، ولم يقل (يدلس) التي تفيد الاستمرار والكثرة ، فحذف هذا النكرة لكلام أبي مسهر الذي يوضح الأمر مع هذا التصرف يعتبر خيانة كغيرها مما

سبق ، ولم يصف أحد يزيد بن أبي مالك بالتدليس غير أبي مسهر في هذا الحديث بعينه مع كثرة الذين أثنوا عليه من الأئمة ، وهذا يدل على ندرة وقوع ذلك منه بما لا يؤثر على روايته ، ولم يصفه بالتدليس الذهبي في " **الكاشف** " ، ولا ابن حجر في " **التقريب** " .

ثم قال النكرة : اختلاف آخر : فقد رواه الطبراني في " **المسند** " (١٦١٧) : حدثنا الحسن بن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان ابن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل عن يزيد بن أبي مالك عن سليم بن عامر عن أبي أمامة به .

ثم قال : وهذا اضطراب في الإسناد .

● **قلت** : ورواه الطبراني أيضا في " **الكبير** " (٧٧٢٠) : حدثنا الحسن ابن علي بن خلف الدمشقي ثنا سليمان بن عبد الرحمن (ح) وحدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي حدثنا حيوة بن شريح قالا ثنا إسماعيل بن عياش فذكره .

● **قلت** : ليس هذا اضطراباً كما زعم النكرة، فإن الطرق غير متكافئة، وخلاصة القول في إسماعيل بن عياش ما قال الفسوي : تكلم قوم في إسماعيل ، وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام ، وأكثر ما قالوا : يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، وقال دحيم (وهو بلديه ، وأعرف به) : إسماعيل في الشاميين غاية ، وخلط عن المدنيين .

● **قلت** : وهذا الإسناد شامي .

وأما الكلام على طرقه فإن شيخ الطبرانى الأول ، وهو الحسن بن على ابن خلف الدمشقى ، ذكره ابن عساكر فى " **تاريخه** "، وذكر أن الطبرانى روى عنه وذكر جمعاً ، وكذا ترجم له الذهبى فى " **تاريخ الإسلام** " ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً كما ذكر ذلك شيخنا المفضال مقبل بن هادى الوادعى ـ رحمه الله ـ فى تراجم رجال الدارقطنى ، ومثل هذا الراوى يصفه النكرة بالجهالة ، وشيخ الطبرانى الثانى أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر ، وقال ابن حبان فى ترجمة أبيه فى الثقات : ثقة فى نفسه ، يتقى حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء .

ومثل هذا الطريق لا يعارض الطريقين الأولين ، ويبقى النظر فيهما ، ولا شك فى ترجيح الإمام أحمد على مخالفه وهو أبو زرعة الدمشقى ، وعند الترجيح لا يتجه وصف الحديث بالاضطراب ، على أنه قد سبق أن يزيد بن أبى مالك ، وابن أبيهم صالحان للحجية ، فالحديث حسن على كل حال ، والحديث له شواهد صحيحة تدل على أن إسماعيل بن عياش قد حفظه .

فالجزء الأول منه رواه الدارمى (٢٥١٥) ، والبزار (١٦٣٩) كلاهما من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن يسارعن أبى هريرة مرفوعاً به ، وإسناده صحيح ، وصححه شيخنا مقبل ـ رحمه الله ـ فى " **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** " (٥٥٩/٤) .

ورواه أحمد فى " **مسنده** " (٤٣١/٢) وغيره عن يحيى القطان عن محمد ابن عجلان قال حدثنى سعيد المقبرى عن أبى هريرة ، قال (يعنى ابن عجلان) :

سمعت أبى يحدث عن أبى هريرة ، قال الإمام أحمد : قلت ليحيى : كلاهما عن النبى ﷺ ؟ قال : نعم ، فذكره .

وهذا يدل على أن ابن عجلان حفظه لفصله بين روايته عن أبيه وسعيد، وللحديث طرق أخرى عن أبى هريرة وغيره ، وفيما ذُكر كفاية .

وأما الجزء الثانى منه فله شاهد ، رواه البزار (١٥٩٧) ، وابن أبى عاصم فى " **الآحاد والمثانى** " (١٢٨٥)، والطبرانى فى " **الكبير** " ج ١٨ رقم (١٣٢)، وفى " **الشاميين** " (١١٩٥) ، وفى " **الأوسط** " (٦٧٤٧) من طريق صدقة ابن خالد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن يزيد بن الأصم عن عوف ابن مالك أن رسول الله ﷺ قال : **إن شئتم أنبأتكم عن الإمارة ، وما هى ؟ : أولها ملامة ، وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة إلا من عدل** .

وإسناده صحيح .

ورواه ابن أبى عاصم فى " **الآحاد والمثانى** " (١٢٨٤): حدثنا أبو موسى نا عبد الرحمن بن مهدى عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك به ، وصححه الحافظ ابن حجر فى " **الفتح** (١٢٥/١٣) ، وقد أورده شيخنا العلامة مقبل بن هادى الوادعى ـ رحمه الله ـ فى "**الجامع الصحيح** " (٥٥٩/٤-٥٦٠) وقال : حديث حسن على شرط مسلم .

ورواه الطبرانى فى " الشاميين " (٢٠٠٦) : حدثنا أحمد بن أبى يحيى الحضرمى ثنا محمد بن أيوب بن عافية ثنا جدى عافية ثنا معاوية بن صالح عن أرطأة بن المنذر عن بسر عن يزيد عن عوف .

وأحمد بن أبى يحيى لينه ابن يونس ، ومحمد بن أيوب لم أقف له على ترجمة ، فالصواب الإسناد الذى قبله .

● المثال الثاني لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث رقم [١٠] ـ الصحيحة [١٠٦]

يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن ، وأعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التى لم تكن مضت فى أسلافهم الذين مضوا ، ولم ينقصوا المكيال والميزان ، إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلط الله عليهم عدوا من غيرهم ، فأخذ بعض ما فى أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله ـ ويتخيروا مما أنزل الله ـ إلا جعل الله بأسهم بينهم .

الحديث بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجه ، وإسناده ضعيف ، وقد بين ذلك الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ثم أورده من عند الحاكم والطبرانى ، وحسن إسناده ، وسياقه مطابق لحديث ابن ماجه بهذا الطول إلا أنه ليس فيه (**ويتخيروا مما أنزل الله**) ، فقال : لا يصح بهذا التمام ، فهل رأيت أخى القارئ مثل هذا ؟

إن هذه الجملة لا تضيف شيئاً فى الحكم ، ولكنها مفسرة ، والرواة يختلفون فى سياق الأحاديث بأكثر من هذا ، فهل يصلح هذا مسوغاً للتشكيك فى صحة الحديث ؟ ولكنه الاعتداء على السنة ، والله المستعان .

● المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث رقم [٤] ـ في الصحيحة [٤٨]

إن الله ﷻ خلق آدم ، ثم أخذ الخلق من ظهره ، وقال : هؤلاء إلى الجنة ولا أبالي ، وهؤلاء إلى النار ولا أبالي ، فقال قائل : يا رسول الله ، فعلى ماذا نعمل ؟ قال : **على مواقع القدر** .

الحديث : رواه أحمد (٤/١٨٦) من طريق الليث بن سعد ، وابن قانع (٢/١٥٩) رقم (٦٣٥) ، وابن حبان كما في " **الإحسان** " (٣٣٨) ، والحاكم (١/٣١) كلهم من طريق عبد الله بن وهب .

ورواه ابن سعد (٧/٤١٧) ، والفريابي في " **القدر** " (٢٥) كلاهما من طريق معن بن عيسى .

ورواه ابن سعد (١/٣٠) من طريق حماد بن خالد الخياط (ابن وهب ، والليث ، ومعن ، وحماد) أربعتهم عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد قال حدثني عبد الرحمن بن قتادة السلمى وكان من أصحاب النبي ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ فذكره .

وخالفهم عبد الله بن صالح كاتب الليث ، فرواه من طريقه الفريابي في " **القدر** " (٢٤) ، والطبراني في " **الكبير** " ج (٢٢) رقم (٤٣٤) ، وفي " **الشاميين** " (٢٠٤٦) والطبري في " **تفسيره** " (٩/٨١) عن معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلاً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أنبتدئ الأعمال أم قد قضي القضاء ؟ فقال رسول الله ﷺ ، فذكره .

ورواه الفريابي في القدر (٢٦) ، والطبراني في " **الشاميين** " (٢٠٤٥) ، ومن طريقه أبو نعيم في " **المعرفة** " (٤٦٦٦) عن عبد الله بن صالح أيضاً عن معاوية عن راشد عن عبد الرحمن بن قتادة قال سمعت النبي ﷺ .

فظهر بما سبق أن الرواة الأربعة الثقات اتفقوا في روايتهم بإثبات صحبة عبد الرحمن بن قتادة وسماعه الحديث من النبي ﷺ ، ووافقهم على ذلك عبد الله ابن صالح مرة ، وخالفهم أخرى على ما فيه من ضعف ، فلا يشك من له أدنى معرفة بالحديث في خطأ عبد الله بن صالح في روايته المخالفة لرواية الجماعة ، وظهر بذلك سلامة طريق معاوية بن صالح من أي اضطراب .

وقد ذكر النكرة رواية الجماعة عن معاوية ، وذكر الرواة عنه ، ثم قال : ورواه معاوية مرة أخرى ، فقال : عن راشد عن عبد الرحمن عن هشام ابن حكيم قال : إن رجلا . ولم يذكر من رواه عن معاوية ، وهو عبد الله بن صالح فهل أخفى ذكره لما فيه من المقال ، أم جهلا منه ؟

ورواه الفسوي (٣٥٦/٢) من طريق حيوة بن شريح وابن المصفي ، وابن أبي عاصم في " **السنة** " (١٦٨) ، وفي " **الآحاد والمثاني** " (٥٩٩) من طريق عبد الوهاب بن نجدة الحوطي ، وعمرو بن عثمان ، وابن المصفي ، والفريابي في " **القدر** " (٢٢) ، ومن طريقه الآجري في " **الشريعة** " (٣٦٨) كلهم من طريق عمرو بن عثمان ، والفريابي في " **القدر** " (٢٣) من طريق أبي أنس مالك بن سليمان ، والطبراني في " **الشاميين** " (١٨٥٥) من طريق إسحاق ابن راهويه ، والبيهقي في " **الأسماء والصفات** " (٧١٢) من طريق هشام ابن خالد ، (حيوة بن شريح ، وابن المصفي ، وعبد الوهاب بن نجدة ، وعمرو ابن عثمان ، ومالك بن سليمان ، وإسحاق بن راهويه ، وهشام بن خالد) سبعتهم

سبعتهم عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن هشام بن حكيم أن رجلا ، فذكره .

ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده كما في " **المطالب العالية** " (٣٢٥٣) ، ومن طريقه البيهقي في " **الأسماء والصفات** " (٧١١) ، والبزار كما في " **كشف الأستار** " (٢١٤٠) ، والطبري في " **تفسيره** " (٨٠/٩) من طريق أحمد بن الفرج الحمصي ، والطبراني في " **الكبير** " ج (٢٢) رقم (٤٣٥) من طريق محمد بن المبارك الصوري ، (إسحاق بن راهويه ، وأحمد بن الفرج ، ومحمد بن المبارك) ثلاثتهم عن بقية عن الزبيدي عن راشد عن عبد الرحمن ابن قتادة عن أبيه عن هشام بن حكيم أن رجلا فذكره .

وقد رواه الطبري (٨١/٩) عن محمد بن عوف عن حيوة ويزيد عن بقية فقالا فيه (عن عبد الرحمن عن أبيه) ، فتبين بما سبق اضطراب رواية بقية[1] ، وهذا يدل على عدم حفظه لإسناد الحديث ، وقد خالف من هو أوثق منه ، وهو معاوية بن صالح ، مع أن معاوية لم يختلف عليه اختلافاً يؤثر ، فكيف ترد أو تعل رواية معاوية بن صالح لرواية بقية ؟ إن هذا لقول غير مقبول .

وأما طريق عبد الله بن سالم فلا تثبت عنه بوجه ، وقد اعترف بذلك النكرة ، فلم يبق إلا طريق بقية ، ومعاوية بن صالح ، وقد سبق ما فيهما .

---

(١) هذا مع أن رواية من رواه عنه بدون ذكر أبيه أرجح من رواية من أثبتها ، إلا أن الحق يقتضي أن حمل الوهم على بقية أولى من حمله على الثقات الذين رووه عنه لما فيه من مقال مع مخالفته لمعاوية بن صالح الذي هو أوثق منه ، ولم يختلف عليه كما اختلف على بقية ، والله أعلم .

وأما نفى البخارى ومن تبعه لصحبة عبد الرحمن بن قتادة فقد خالفهم غيرهم من أهل هذا الشأن كابن سعد حيث قال : عبد الرحمن بن قتادة السلمى صحب النبى ﷺ ، وروى عنه ، ونزل الشام ، وابن سعد حجة فى هذا الباب ، وكذلك أثبت له الصحبة ابن قانع ، وابن حبان فى رواية عنه [1] ، والحاكم ، وأبو نعيم ، والبغوى ، وابن شاهين ، وابن منده ، وابن الأثير ، وابن حجر ، والحجة معهم ، فلا شك فى تقديم قولهم ، فالحديث صحيح من طريق معاوية ابن صالح ، ومع ذلك فالحديث له شواهد صحيحة أخرجها الشيخ معه ، فكان ماذا ؟.

هذا ، وليُعلم أننى حين قدمت قول المذكورين على قول الإمام البخارى فإن ذلك لا يتنافى مع معرفتى وإقرارى بمنزلة البخارى ـ رحمه الله ـ ، ولكنه من باب تقديم القول الذى عليه الحجة ، كما فعل البخارى نفسه فى الحديث الثانى حيث قدم الإسناد الذى فيه تصريح عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود بالسماع من أبيه على نفى شعبة سماعه منه مع معرفته بجلالة شعبة وإمامته فى هذا الشأن ومع كون شعبة من رواة ذلك الإسناد .

وأما هذا الزائغ الذى قدمته مكتبة السنة للناس فإنه قد خطَّأ البخارى وأبا حاتم وابن عدى وابن صاعد وابن حجر بالجهل المحض كما سيأتى بيانه فى الحديث رقم (٣٧) ، والله المستعان .

❦❦❦❦❦❦❦❦❦

(١) وقد حكى ابن أبى حاتم سماعه من النبى ﷺ ، ولم ينكره .

● المثال الرابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث [١٣]، [١٤] رقم [١١٣]، [١١٤] من الصحيحة

من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير بعد ما يصلي الغداة عشر مرات كتب الله ﷻ له عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكن له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل ، فإن قالها حين يمسي كان له مثل ذلك . وكن له حجاباً من الشيطان حتى يصبح .

متنهما متقارب ، والأول أعل بالإرسال ، ولئن سلمنا بإرساله ، فالذي بعده يشهد له ، وهو إسناد صحيح أخرجه أحمد وغيره من طريق إسماعيل ابن عياش عن صفوان بن عمرو عن خالد بن معدان عن أبي رهم عن أبي أيوب بنحوه .

وأما محاولة النكرة الطعن في صحته بدعوى تدليس إسماعيل بنقله عن الحافظ في المدلسين قوله : أشار ابن معين ، ثم ابن حبان في الثقات إلى أنه كان يدلس فهي دليل آخر من الأدلة الكثيرة على قصده الهدم ، فإنني لم أجد أحدًا وصف إسماعيل بالتدليس غير هذا النقل عن الحافظ ، مع أنني لم أجد ترجمة لإسماعيل في الثقات ، فضلاً عن أن يكون فيها وصفه بالتدليس ، بل إن الذي في المجروحين يرد هذا النقل ، فإنه نقل عن ابن معين قوله : إذا حدث عن الشاميين عن صفوان وجرير فحديثه صحيح ، وروايته هنا عن صفوان كما ترى فهي صحيحة عند ابن معين وابن حبان ، ثم إن هذا الطريق لم يختلف فيه ، بل إن لها متابعة عند الطبراني (٣٨٨٤) من طريق ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن ربيعة بن مطير عن أبي رهم به .

فجعل النكرة هذه المتابعة علة للإسناد السابق ، مع أن كل من عنده أدنى فهم يعلم أنها إن لم تنفعه فلن تضره .

وحديث أبي أيوب روى من طريق عمرو بن ميمون ، وفيه اختلاف كثير ، ومع ذلك أخرجه البخاري (٦٤٠٤) ، ومسلم (٢٦٩٣) .

وقد حكى الدارقطني في " **علله** " (٦/١٠٣ – ١٠٦) رقم (١٠٠٨) الخلاف ، ولم يذكر طريق إسماعيل ، فهي لا خلاف عليها ، وقد صححها الشيخ الألباني _ رحمه الله _ كما سبق ، وحسن إسنادها الشيخ شعيب الأرناؤوط في التعليق على المسند (٢٣٥٦٨) .

– **وقال النكرة وحده** : منكر جدًا .

● المثال الخامس لتضعيفه الأحاديث بشبه واهية :

حديث [٣١] _ الصحيحة [٢٠٠]

نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة .

من طرق عن هلال بن يساف عن وهب بن الأجدع عن على ﷺ ، وقد نقل الشيخ توثيق ابن حزم _ رحمه الله _ لوهب بن الأجدع .

– **فقال النكرة** : أما توثيق ابن حزم فليس بمحل قبول عند المحققين ، وذلك لشهرته بمخالفة أهل النقد في أقواله في الجرح والتعديل ، والكلام على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

ونقل عن الشيخ _ رحمه الله _ ما نقله عن ابن عبد الهادى حيث قال : وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة ..

ونقل تعقيب الشيخ بقوله : ينبغى أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبت من صحته وعدم شذوذه ، شأنه فى ذلك شأنه فى الفقه الذى يتفرد به ، وعلم الكلام الذى يخالف السلف فيه .

– **فقال النكرة** : ومع ذلك فقد استكان الشيخ لرأى ابن حزم فى هذا الراوى وفى المذهب ، فصحح حديثه ، وقال بسنية الصلاة بعد العصر .

● **قلت** : لا أدب ولا فضيلة ، فلا تأدب مع الشيخ فى الخطاب ، ولا فهم كلامه ، فليس معنى كلام ابن عبد الهادى رد توثيق ابن حزم ولا هو معنى كلام الشيخ _ رحمه الله _ ،بل إنى لا أعرف أحدًا من أهل العلم يرد توثيق ابن حزم _ رحمه الله _ ، فإنه معروف بالتشدد ، وقد وافقه على توثيقه العجلى وابن حبان ، ولذا قال الحافظ فى " **التقريب** " : ثقة .

ومن عدم فهم هذا النكرة لكلام أهل العلم ما زعمه من تضعيف ابن خزيمة للحديث بقوله : حديث غريب ، سمعت محمد بن يحيى الذهلى يقول : وهب بن الأجدع قد ارتفع عنه اسم الجهالة ، وقد روى عنه الشعبى أيضاً . وهذا تقوية للحديث ، وليس تضعيفاً له بدليل نقله عن الذهلى القول برفع الجهالة عن وهب ، والغرابة معناها التفرد ، وقد أورد الحديث مستدلاً به حيث قال : الدليل على أن النبى ﷺ إنما نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس إذا كانت الشمس غير مرتفعة ، فدانت للغروب ، وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم كما سبق ، وابن الجارود فى المنتقى ، وابن حبان ، والحافظ العراقى ، وابن حجر .

فهل يلتفت بعد ذلك لكلام هذا النكرة أو أشباهه ؟.

● المثال السادس لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث رقم [٣٣] ـ في الصحيحة [٢١٦]

أورده الشيخ من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجوز إلى النبي ﷺ وهو عندي ، فقال لها رسول الله ﷺ : **من أنت** ؟ قالت : أنا جثامة المزنية ، فقال : **بل أنت حسانة المزنية ، كيف أنتم ؟ كيف حالكم ؟ كيف كنتم بعدنا** ؟. قالت : بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فلما خرجت ، قلت يا رسول الله تقبل على هذه العجوز هذا الإقبال ؟ فقال : **إنها كانت تأتينا زمن خديجة ، وإن حسن العهد من الإيمان** .

● وحسن الشيخ إسناده .

– **فقال النكرة** : ضعيف ، لضعف صالح ، وهو أبو عامر الخزاز البصري . وقد تناقض الشيخ فيه ، فقد صرح بضعفه في أكثر من مكان ، ففي هذا الجزء (١/١٨٤) : قال : صدوق كثير الخطأ كما في " **التقريب** " ، فمثله يستشهد به ، فهذا صريح في أن حديثه عنده لا يرقى للاحتجاج ، وفي (١٠/٢) " **الصحيحة** " قال : فيه ضعف ، وفي (٦/٥٤٥ " **الصحيحة** ") قال: صدوق كثير الخطأ ، وجعله علة . انتهى كلام النكرة .

● **وأقول** : لقد سلك هذا مسلك سلفه السقاف في رمي الشيخ بالتناقض ، وليس في ذلك تناقض إن شاء الله ، بل إن الشيخ كان متابعاً أولاً للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ في حكمه على صالح ، وأما في هذا الحديث فقد فصَّل الشيخ القول فيه ، وبيَّنه تمام البيان حيث قال : وصالح بن رستم ـ وهو أبو عامر الخزاز البصري ـ لم يخرج له البخاري في " **صحيحه** " إلا تعليقاً ، وأخرج له في " **الأدب المفرد** " أيضاً ، ثم هو مختلف فيه ، فقال الذهبي في

" **الضعفاء** " : وثقه أبو داود ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أحمد : صالح الحديث ، وهذا هو الذي اعتمده في " **الميزان** " ، فقال : وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثاً ، وهو كما قال أحمد : صالح الحديث .

● **فقال الشيخ** : فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى ، فقد قال ابن عدي : وهو عندي لا بأس به ، ولم أر له حديثاً منكرًا جدًا .

وأما الحافظ فقال في " **التقريب** ": صدوق ، كثير الخطأ ، وهذا ميل منه إلى تضعيفه ، والله أعلم .

● **قلت** : أفبعد هذا البيان يعارض كلام الشيخ بكلام مجمل سبق منه قبل ذلك ؟

ولقد قال ابن عدي عن صالح روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه، وهو عندي لا بأس به ، ووثقه البزار ، ومحمد بن وضاح ، وأبو داود الطيالسي، وأبو داود السجستاني ، وقال الإمام أحمد : صالح الحديث ، وقال العجلي : جائز الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو أحمد والدارقطني : ليس بالقوي ، وهذا جرح غير مفسر ، وقد أخرج له مسلم في صحيحه ، فجاوز القنطرة ، ولكن هذا النكرة لا يدري ما يقول ، والله المستعان .

● المثال السابع لتضعيفه الأحاديث بالشبه الواهية :

حديث رقم [٤٤] ـ الصحيحة [٢٤٠]

أورده الشيخ من " **المسند** " (١٧٣/٤) ، و " **صحيح ابن حبان** " من طريق زائدة بن قدامة عن الربيع بن عبد الله عن أيمن بن نابل قال : قال ابن حبان : ابن ثابت عن يعلى بن مرة قال سمعت النبي ﷺ يقول : **أيما رجل ظلم شبرًا من الأرض كلفه الله ﷻ أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه إلى يوم القيامة حتى يقضي بين الناس .**

● **وجوَّد الشيخ إسناده .**

– **فقال النكرة** : فيه نظر ، فالربيع لم يخرجوا حديثه في الكتب الستة ، وقال علي بن المديني : وسألت يحيى بن سعيد عنه ، فجعل يضرب فخذه تعجباً من عبد الرحمن ـ ابن مهدي ـ ، فقلت ليحيى : لا أروي عنه شيئاً أبدًا ، قال : أجل ، فلا ترو عنه شيئاً ، أنا أعلم به . وفي الميزان قال : وهاه ابن معين ، وقال النسائي وغيره : ليس بالقوي ، وهو متكلم فيه أيضا لبدعته ، فقد كان يرى القدر ، وكان يجالس عمرو بن فائد يوم الجمعة ، وذكره العقيلي في الضعفاء والساجي ، وأبو العرب . ثم ضعف الحديث بسببه بعد ذلك .

● **وأقول** : أما ذكر الساجي وأبي العرب له في الضعفاء فليس من الجرح المفسر ، وكذا قول النسائي : ليس بالقوي ، وأما ما ذكره في " **الميزان** " من قوله : وهَّاه ابن معين ، فالظاهر أنه تصحف من القطان ، لأن الذهبي ذكره في الضعفاء له ، وقال : وهَّاه القطان ، ولم يذكر لابن معين فيه قولاً ، ولم يُذكر هذا في شيء من كتب ابن معين ، ولم يُذكر إلا في هذا الموضع من " **الميزان** " ، وأما عدم رواية القطان عنه فمعلوم أنه من المتشددين ، وقد قابله

توثيق عبد الرحمن بن مهدي ، وهو من المعتدلين ، وقد اقتطعه من سياق الكلام هذا النكرة ، وتلك خيانة أخرى كنظائرها مما سبق ، وقد أحفي توثيق الإمام أحمد له ، وكذا ابن شاهين ، وابن حبان ، وقول ابن عدي : لم أر له حديثا يتهيأ لي أن أقول من أي جهة : إنه ضعيف ، فالحق فيه أنه صدوق كما قال الحافظ في التقريب .

وأما ما ادعاه الحسيني من استبعاد كون الراوي هنا هو الربيع ابن عبد الله بن خطاف ، فلم أر من سبقه ولا من تابعه على ذلك ، وقول ابن حبان في الثقات : يشبه أن يكون هذا هو ابن خطاف الأحدب مقدم عليه .

فالإسناد جيد كما قال الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وقد أورد له الشيخ متابعاً رواه أحمد في " **المسند** " (١٧٢/٤-١٧٣) : حدثنا إسماعيل بن محمد وهو أبو إبراهيم المعقب حدثنا مروان يعني الفزاري حدثنا أبو يعفور عن أبي ثابت قال سمعت يعلى بن مرة الثقفي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : **من أخذ أرضاً بغير حق كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر .**

وأبو ثابت هو أيمن بن ثابت[1] ، وهو صدوق ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

والعجب أن هذا الغِرّ قد عد هذه الطريق علة للأولى لعدم ورود كلمة الحفر فيها ، مع أن هذا من لازم لفظ هذه الطريق ، ففيها أنه مكلف بحمل ترابها ، فكيف يحمله دون حفر ، ولو عوملت الروايات في الصحيح بمثل هذا العبث لضرب بعضها ببعض ، إذ الغالب وقوع الاختلاف في بعض الألفاظ كما هو معلوم لمن له أدنى دراية بطرق الأحاديث وألفاظها .

---

(١) وقد رجح الشيخ بهذا الطريق كون الذي في الإسناد الأول : أيمن بن ثابت ، وهو كذلك .

ولو أننا جارينا هذا النكرة على إعلال الطريق الأولى بالثانية للزم أن يحكم للثانية بأنها محفوظة ، وهذا ما لم يفعله هذا النكرة ، بل حكم على الحديث بهذا السياق بالنكارة حدًّا .

ثم قال هذا النكرة : أما طريق الطبراني الذى يرويه الشعبى فهو معلول كذلك ، ولكن ليعلم أنه بلفظ مختلف مما يدل على تساهل الشيخ فى قبوله .

فقد رواه الطبراني فى " **الصغير** " (١٠٢٧) ، و " **الكبير** " (٢٢/٢٧٠) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقى حدثنا عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبى عن أيمن بن نابل ـ كذا ـ عن يعلى بن مرة مرفوعا : **من سرق من الأرض شبرًا أو غله جاء يحمله يوم القيامة إلى أسفل الأرضين السبع** .

وقال : لم يروه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عبيد الله بن عمرو .

قال النكرة : لعله يقصد مرفوعاً ، فقد رواه يحيى بن أبي زائدة عنه عن أبي عمرو الشيبانى قال : أخبرت أنه ما من أحد يسرق أرضاً يكون له توبة ما وحد أرضاً ، فحفرها .

وهذا أصح من إسناد الطبراني ، فإسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الأزدى : منكر الحديث .

وقد خالفه يحيى فى إسناده ، وهو ثقة حافظ ، وأبو عمرو الشيبانى هو سعد بن إياس الكوفى ، وهو ثقة مخضرم . انتهى كلامه .

● **وأقول** : أما اتهامه للشيخ ـ رحمه الله ـ بالتساهل فى قبوله فدليل على جهله بهذا العلم الشريف . فالحديث واحد متناً وسندًا ، فمن حيث السند

فمخرجه واحد ، فهو من طريق أيمن بن ثابت عن يعلى بن مرة ، ومن قال : أيمن بن نابل ، فقد أخطأ كما نبه على ذلك الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وقد سبقه بذلك الحسينى ـ رحمه الله ـ ، ومن حيث المتن فأصل الحديث واحد ، واختلف الرواة فى بعض ألفاظه كما يقع ذلك فى أكثر الأحاديث كما سبق بيانه .

وأما قوله : إسماعيل بن عبد الله متكلم فيه ، وذكر قول الأزدى فيه : منكر الحديث ، فالأزدى نفسه متكلم فيه ، وقال الذهبى : له كتاب كبير فى الجرح والضعفاء ، عليه فيه مؤاخذات ، وإسماعيل بن عبد الله بن زرارة روى عنه جمع كثير ، ووثقه ابن حبان ، وقد قال الحافظ فى " **التقريب** " : صدوق ، تكلم فيه الأزدى بلا حجة[1] .

وقد توبع فى الإسناد نفسه ، تابعه عبد الله بن جعفر الرقى ، وهو ثقة من رجال الجماعة تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه كما فى التقريب ، وعمرو ابن عثمان الكلابى ، وهو ضعيف ، فأخفى هذا النكرة ذكر هذين الراويين المتابعين لإسماعيل مع كونهما فى الإسناد نفسه ، فهى خيانة ظاهرة كغيرها مما سبق مما لا يكاد يحصى .

وعلى ذلك فحكمه بالخطأ على إسماعيل من التجنى عليه ، فالخلاف بين زيد بن أبي أنيسة وهو ثقة من رجال الجماعة ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ،

---

(١) ونحن لا نهمل قول الأزدى بالكلية ، ولكن قوله فى ذلك الراوى ليس فيه حجة ، وأما هذا النكرة فقد قال ص (١٣٨) : أما توثيق مسلمة بن قاسم فلا عبرة به ، لأنه هو نفسه غير ثقة ، ولا يقبل قول المجروحين فى التعديل والتجريح ، فلماذا قبل قول الأزدى ؟ فهل من قف هؤلاء تصدر عن دين ؟!.

وهو ثقة متقن من رجال الجماعة ، فحمل الحديث على الوجهين في مثل هذا هو الذي يجب المصير إليه خلافاً لصنيع المتطفلين على هذا العلم .

نعم العلة التي لها شأن بالنسبة لهذا الإسناد خاصة هي ما ذكرها الدوري في روايته عن ابن معين (١٩٢٥) حيث قال : سمعت يحيى يقول : حدثنا علي ابن معبد عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن السبيعي عن أيمن بن ثابت عن يعلى في قصة : من اقتطع أرضا . قال يحيى : والسبيعي إسماعيل بن أبي خالد ، قال يحيى : وقد كان شيخ قد قدم درب الحدث يقال له : ابن زرارة فحدثنا عن عبيد الله بن عمرو عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن أيمن أبي ثابت .

فقال يحيى : أخطأ ، إنما هو إسماعيل السبيعي ، فغلط الشيخ ، فقال : عن الشعبي . انتهى .

● **قلت** : وإسماعيل بن أبي خالد أحمسي وليس سبيعيًّا . فلا أدري كيف قال ذلك ابن معين ، وقد رواه الطبري في " **تهذيب الآثار** " (٣١٠) قال حدثني سعيد بن عثمان التنوخي قال حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن إسماعيل عن الشعبي به ، وسعيد ضعفه الحافظ كما في **اللسان** " .

وقد سبق أن إسماعيل توبع من عبد الله بن جعفر الرقي ، وعمرو ابن عثمان الكلابي ، وتابعه أيضا العلاء بن هلال الرقي ، عند الطبري (٣٠٨) ، (٣٠٩) ، وهو ضعيف أيضا ، وتابع بقية بن الوليد عبيد الله بن عمرو ، فرواه عن زيد لكن بالعنعنة .

وعلى أي حال فالحديث ثابت من الطريقين الأولين كما سبق بيانه ، والله الموفق .

☐ تضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة :



● المثال الأول :

حديث [١١٨] ـ الصحيحة [٤٨٤]

أورد الشيخ من عند أحمد (١٨٢/٢) : حدثنا هشيم أخبرنا حجاج حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين بدنة ، وأن عمرًا سأل النبي ﷺ عن ذلك ؟ ، فقال :

أما أبوك فلو كان أقر بالتوحيد ، فصمت ، وتصدقت عنه نفعه ذلك.

● **قال الشيخ** : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات ، على الخلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهشيم والحجاج كلاهما مدلس ، ولكنهما قد صرحا بالتحديث ، فزالت شبهة تدليسهم .

– **قال النكرة** : نعم صرح الحجاج بالتحديث، لكنه ضعيف، ولو رجع الشيخ إلى " **التقريب** " لوجد ابن حجر يقول فيه : صدوق كثير الخطأ والتدليس .

● **قلت** : الحجاج ، وهو ابن أرطأة مختلف في الاحتجاج بحديثه ، وقد مشاه الشيخ ، فكان ماذا ؟

قال الذهبي في " **الموقظة** "ص (١١) بعد ذكر أعلى مراتب الحسن : ثم بعد ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها ، بعضهم يحسنونها ، وآخرون يضعفونها ، كحديث الحارث بن عبد الله ، وعاصم بن ضمرة ، وحجاج بن أرطأة ..

والعجب من النكرة كيف يطالب الشيخ بتقليد الحافظ مع أنه أنكر عليه فى كثير من المواضع متابعته له ؟!.

هذا مع أن النكرة قد ذكر أنه لن ينتقدَ شيئاً مختلفاً فيه ، ثم الأدهى من ذلك أن هذا النكرة لم يكلف نفسه أن يبحث : هل توبع حجاج أم لا ؟

ولو فتح " **سنن أبى داود** " لوجد متابعة حسان بن عطية له فيه برقم (٢٨٨٣) ، وحسان ثقة فقيه عابد ، فليعتبر بذلك من كان له قلب أو ألقى السمع ، وهو شهيد ، والله المستعان .

ﻼﻼﻼﻼﻼﻼﻼﻼ

● المثال الثانى لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة:

– **قال النكرة** ص (٢٩) : وأخرج ابن أبى شيبة (٧/٧٢٦) : عن ابن أبى نجيح قال : قال رجل عند مجاهد : قال رسول الله ﷺ : **الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان . فقال مجاهد : قد بعث رسول الله ﷺ دحية وحده ،** وبعث عبد الله وخباباً سرية ، ولكن قال عمر : كونوا فى أسفاركم ثلاثة ، فإن مات واحد وليه اثنان . الواحد شيطان ، والاثنان شيطانان .

– **قال النكرة** : واحتجاج مجاهد بقول عمر مما يقويه ، ويدل على نكارة ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : **الراكب شيطان .. والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب** ، ولعله أصله قول عمر .

● **فأقول** : إن احتجاج العالم بالحديث أو الأثر لا يلزم منه أن يكون صحيحاً فى نفس الأمر إذ قد يرويه عمن يظنه ثقة ، ولا يكون كذلك .

وأما قوله (يدل على نكارة ما رواه عمر بن شعيب ...) فدال على أنه لا يدرى ما يقول ، فإن من المعلوم عند كل أحد أن مجاهدًا أو غيره لم يحط بالسنة ، فلم يقل أحد أن عدم معرفة العالم _ خاصة من الصحابة والتابعين قبل جمع السنة _ دليل على عدم ثبوته ، وقد أخرج الشيخ الحديث برقم (٦٢) .

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فأكتفى فى هذا المقام بقول البخارى فيه : رأيت أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى ، وإسحاق ابن راهويه ، وأبا عبيد ، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، قال البخارى : من الناس بعدهم ؟

● **قلت** : غفر الله للبخارى ، فإنه ما تنبه لكون مكتبة السنة ستخرج علينا بإمام جديد بعد البخارى بنحو اثنى عشر قرناً يخالف هؤلاء . ويحكم على حديث عمرو بن شعيب بالنكارة .

ثم إنه قد ورد عن مجاهد احتجاجه بهذا الحديث فيما رواه ابن أبى شيبة (٧/٧٢٦) يعنى فى الصفحة نفسها : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن حجاج بن أبى يزيد عن مجاهد قال : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يسافر وحده ؟ قال : **شيطان** . قيل : فالاثنان ؟ قال : **شيطانان** ، قيل : فالثلاثة ؟ قال : **صحابة** .

وحجاج هو ابن صفوان بن أبى يزيد ، وهو ثقة ، فالإسناد إليه صحيح، فظهر بذلك أن مجاهدًا لا يضعف الحديث ، بل يثبته ، وظهر بذلك افتراء هذا الجاهل على مجاهد وغيره ، والله المستعان .

ﻼﻼﻼﻼﻼﻼﻼﻼ

● المثال الثالث لتضعيفه الأحاديث بالتهور والمجازفة :

حديث ٢ ـ رقم (٢٥) : **من فجع هذه بولدها ، رُدُّوا ولدها إليها** .

أورده الشيخ من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر ، فانطلق لحاجة ، فرأينا حُمَّرة معها فرخان ، فأخذنا فرخيها ، فجاءت الحمرة ، فجعلت تفرش ، فجاء النبى ﷺ ، فقال : فذكره .

– **فقال النكرة** : هذا الحديث من رواية عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه ، وقد اختلف العلماء فى سماعه من أبيه ، لكن الراجح أنه سمع منه فى الجملة ، لكن شيئا يسيرًا .

ثم قال : وذكره ابن حجر فى طبقات المدلسين فى المرتبة الثالثة ، وقال : فعلى هذا يكون الذى صرح فيه بالسماع من أبيه أربعة أحاديث : أحدها موقوف ، وحديثه عنه كثير ، ففى السنن خمسة عشر ، وفى المسند زيادة على ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة ، وهذا هو التدليس .

ثم قال : ومع أن البخارى ممن أثبت له السماع من أبيه إلا أنه لم يخرج له عن أبيه شيئاً .

ثم قال : فالإنصاف يقتضى التوقف فى أحاديثه المعنعنة عن أبيه .

● **قلت** : لقد بنى هذا الحكم تقليدًا للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ ، وفى الحديث الذى قبله رماه بالإثم، ورد حكمه مع أنه كان مصيباً ـ رحمه الله هناك ، فلا أدرى هل ذلك من هوى أم من قلة فهم أم منهما جميعاً ؟

وحكم الحافظ ـ رحمه الله ـ على عبد الرحمن بالتدليس لم أقف على من سبقه به من أئمة الجرح والتعديل ، وكلامه يبين أنه لم يبن حكمه عليه بالتدليس بناء على قول أحد سبقه حيث ذكر أن الأحاديث التي وقف على تصريحه بالسماع فيها من أبيه أربعة ، وله غيرها لم يصرح فيها بالسماع .

فقال : وهذا هو التدليس ، وهذا يعني أن وصفه له بالتدليس استنباط منه ـ رحمه الله ـ .

وهذا الاستنباط إنما يستقيم إذا علمنا أنه لم يسمع إلا هذه الأربعة التي صرح فيها بالسماع ، وهذا غير معلوم ، ولم يحدد أحد من أهل العلم سماعه منه بأحاديث معينة إلا العجلي ، فإنه قال كما في الثقات ص (٢٩٥) : يقال : إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحدًا : **محرم الحلال كمستحل الحرام**[1] .

– **وقوله** : يقال : صيغة تمريض ، ولم يذكر قائلاً ، ثم إن كلامه منتقض بما ذكره الحافظ نفسه من أنه صرح بالسماع في أربعة أحاديث ، فلا يعول على هذا القول حينئذ .

وقال ابن المديني ـ رحمه الله ـ إنه سمع من أبيه حديثين ، حديث الضب ، وحديث تأخير الصلاة ، ولم يقل إنه لم يسمع غيرهما ، وقد قال البخاري في **التاريخ الأوسط** "(٩٩/١) : حدثني مقدم بن محمد حدثني عمي القاسم بن يحيى ثنا أبو عثمان عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه أخَّر الوليد بن عقبة الصلاة بالكوفة ، فانكفأ ابن مسعود إلى مجلسه ، وأنا مع أبي ، وقال البخاري : قال شعبة : لم يسمع عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود من أبيه .

---

(١) تصريحه بالسماع فيه عند الطبراني (٨٨٥٣) ، وهو حديث الضب .

ويرد على تعلق هذا النكرة بكلام الحافظ ابن حجر أنه أورد حديثه محتجا به ، ففى " **فتح البارى** " (٣١٤/٤) قال : ولأصحاب السنن ، وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه .

فقد حكى تصحيح ابن خزيمة ، وأقره ، وقال فى " **الفتح** " أيضا (١٥٠/٦) : وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه : **إنه لا ينبغى أن يعذب بالنار إلا رب النار** . وهو من طريقه عنه أيضاً ، هذا مع قوله فى المقدمة ص (٤) : منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك . اهـ .

وأما دعواه أن الشيخ ـ رحمه الله ـ أقر بالانقطاع فى الحديث رقم (١٩٤٢) فما أوهاها من حجة ، فإن الشيخ قد قال هناك : مظنة الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وأبيه ، لكن الشيخ هنا جازم بالاتصال ، فمتى رد الجزم واليقين بالشك ؟!.

فتبين مما سبق وهاء دعوى الانقطاع بين عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود وأبيه ، وقد ادعى إعلال الحديث بقوله : هناك علة أخرى : وهى الاختلاف فى سنده : فقد رواه المسعودى عن الحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله مرسلاً لم يذكر أباه (ابن مسعود) ، رواه أحمد .

ورواه المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله هكذا مرسلاً ، أو معضلاً ، أخرجه ابن أبي شيبة فى " **المصنف** " (٦٥٨/٧) عن وكيع عن المسعودى ، ورواه أحمد عن يزيد عن المسعودى عن القاسم والحسن بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله مرسلاً . انتهى ما حكاه من الخلاف على المسعودى .

● **قلت** : ذكر هذا النكرة من رواه من طريق المسعودي مرسلاً ، ولم يذكر من رواه موصولا ، فقد رواه البخاري في " **الأدب المفرد** " (٣٨٢)[1] ، وفي " **التاريخ الكبير** " (٣٠٠/٥) من طريق طلق بن غنام . وأبو داود الطيالسي (٣٣٦) ، ومن طريقه ، البزار كما في " **كشف الأستار** " (٢٠١٠) ، والبيهقي في " **الدلائل** " (٣٢/٦) كلاهما (طلق ، والطيالسي) عن المسعودي عن الحسن ابن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .

وطلق بن غنام ثقة سمع من المسعودي قبل الاختلاط .

والطيالسي سمع منه بعده ، وأما من رواه مرسلاً فيزيد بن هارون ، وقد سمع منه بعد الاختلاط ، وأبو قطن عمرو بن الهيثم ، وهو ثقة منه سمع قبله ، فالطريقان متكافئان ، فمثل هذا يحمل على كونه محفوظاً على الوجهين عن المسعودي .

وعلى أي حال فالحديث موصول من غير طريق المسعودي ، فقد رواه أبو داود (٢٦٧٥) ، (٥٢٦٨) ، والحاكم (٢٣٩/٤) ، والطبراني في **الكبير** (١٠٣٧٦) ، والبيهقي في " **الدلائل** " (٣٣/٦)[2] معلقا ، كلهم عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه به .

وأبو إسحاق الشيباني اسمه سليمان بن أبي سليمان ثقة من رجال الجماعة ، قال ابن عبد البر ثقة حجة عند جميعهم ، ولم يتكلم فيه أحد ، أما المسعودي فالكلام فيه كثير حتى قال ابن حبان: اختلط حديثه فلم يتميز .

---

(١) وهذا العزو موجود في تخريج الشيخ ، فلم أخفاه ؟!

(٢) قد سقط من إسناد البيهقي ذكر الحسن بن سعد في الطريق الموصول .

فاستحق الترك ، وقال الذهبى فى " **الميزان** " : أحد الأئمة الكبار، سيء الحفظ ، وقال ابن حجر : صدوق اختلط قبل موته .

فأحسن أحواله أن يكون حسن الحديث فى رواية من روى عنه قبل الاختلاط ، وأما أن يرجح على أبى إسحاق الشيبانى فهذا لا يقوله من شم رائحة الحديث ، فكيف إذا اختلف على المسعودى ولم يختلف على أبى إسحاق، فكيف إذا توبع أبو إسحاق ، فقد تابعه أبو خالد الدالانى عند الطبرانى فى " **الكبير** " (١٠٣٧٥) ، وأبو خالد حسن الحديث ، فكيف ترجح رواية المسعودى المختلف فيه ، والمختلف عليه فيها على رواية هذين الثقتين ؟

وأما تعليله ترجيح رواية المسعودى المرسلة بقوله : قول المسعودى أولى بالصواب : فقد رواه عن شيخين له مرسلاً ، فهذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم من علم الحديث شيئاً ، وإما أنه غاش للأمة ، وهو الظاهر من أمره، فرواية المسعودى عن شيخين له هى من رواية يزيد بن هارون عنه ، وقد روى عنه حال اختلاطه ، فروايته عنه ضعيفة ، وأيضاً فإن من الواضح جدًّا لكل من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن الاختلاف ليس بين شيوخ المسعودى وغيرهم ، وإنما الخلاف بين المسعودى وغيره، وبين الرواة عن المسعودى نفسه .

وقد ذكر طريقاً للحديث من " **مصنف ابن أبى شيبة** " (٦٥٨/٧)، فساق إسناده ، وهو عن وكيع عن المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن ، ولم يذكر لفظه ، وذلك لأنه حديث آخر لا صلة له بحديث الباب ، فلفظه : **إنى لم أبعث أعذب بعذاب الله ، إنما بعثت بضرب الرقاب ، وشد الوثاق** .

فذكره فى طرق حديث الباب غش وخداع وكذب محض ، فما لهؤلاء والعلم الشرعى ؟! .

ثم إنه قد ذكر شواهد ضعيفة للحديث ، ثم قال : وجملة القول : إن هذه الشواهد تدل على أن للقصة أصلاً .

فإذا كان الأمر عنده كذلك فلم صدر الحكم على الحديث بقوله : معل بالإرسال ؟ أليس ذلك من الغش أيضاً ؟

ﻪﻪﻪﻪﻪﻪﻪﻪﻪ

☐ أمثلة لإعلاله الأحاديث بعلل غير قادحة :



●المثال الأول :

حديث [٦٥] ـ الصحيحة [٣١٦]

أورد الشيخ الحديث من « **المعجم الأوسط** » للطبراني (٨٤٧٣) ، و« **سنن البيهقي الكبير** » (١٧٩/٢) من طريق معاذ بن المثنى نا عبد الله ابن عبد الوهاب نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس **أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمة واحدة .**

● وصححه الشيخ .

– **فقال النكرة** : معل بالوقف ، وقال : فلم يثبت من وجه صحيح أن النبي ﷺ كان يقتصر على تسليمة واحدة .

وذكر إعلاله بما رواه ابن أبي شيبة (٣٠٧٩) عن أبي خالد الأحمر عن حميد قال : كان أنس يسلم واحدة .

فالخلاف بين عبد الوهاب الثقفي ، وهو ثقة تغير قبل موته فحُجب ، فلم يضر تغيره ، وقد روى له الجماعة ، وبين أبي خالد الأحمر ، واسمه سليمان ابن حيان ، وقد قال فيه الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ ، وقد اعتمده مسلم ، وروى له البخاري في المتابعات ، فلئن صرنا إلى الترجيح فرواية عبد الوهاب المرفوعة هي الراجحة ، ولئن صرنا إلى الجمع ، وهو الأولى ، فإنه يحمل على كونه محفوظاً مرفوعاً وموقوفاً .

وأما المتابعات التي ذكرها النكرة : كرواية هشيم من « **المصنف** » (٤١٤٨) : حدثنا هشيم قال : أخبرنا حميد عن أنس أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا يستفتحون القراءة بـ (**الحمد لله رب العالمين**) .

قال حميد : وأحسبه ذكر النبي ﷺ .

فواضح أنه في هذه الرواية تردد في ذكر النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر ، فلا صلة له بالرفع أو الوقف ، ثم إنه حديث آخر كما هو ظاهر من متنه ، وكذلك ما ادعاه من متابعة مالك فإنها وردت في افتتاح النبي ﷺ الصلاة بالحمد لله رب العالمين كالمتن السابق .

ثم قال : ثم وقفت على متابعات لمالك وأبي خالد الأحمر رواها البيهقي (٥٢/٢) ، فرواه عن معاذ بن معاذ عن حميد به .

وقال : هكذا رواية الجماعة عن حميد ، وذكر بعضهم رسول الله ﷺ . غير أنهم ذكروه بلفظ الافتتاح بالحمد لله رب العالمين .

قال حرملة: قال الشافعي في رواية مالك عن حميد ـ أي بذكر البسملة ـ خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفي وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له . والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد .اهـ .

● **أقول** : حاسب الله الذين نشروا لهذا النكرة بما يستحقون ، فإني ما رأيت مثل هذا قط ، فإن البيهقي ـ رحمه الله ـ ساق رواية مالك عن حميد عن أنس أنه قال : قمت وراء أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان ﷺ ، فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إذا افتتح الصلاة ، كذا رواه مالك ، وخالفه أصحاب حميد في لفظه .

– هكذا نص البيهقي ـ رحمه الله ـ على أن أصحاب حميد خالفوا مالكاً في روايته عن حميد ، وهذا النكرة يعدهم متابعين لمالك .

– والبيهقي يحدد وجه الخلاف، وهو في لفظ الحديث حيث قال مالك: لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، والآخرون قالوا : يفتتحون قراءتهم بالحمد لله رب العالمين ، فالحديث مختلف تماماً عن حديثنا، والخلاف غير ما ادعاه النكرة .

– والبيهقي يعد الثقفي موافقاً للجماعة ، والنكرة يعده مخالفاً للجماعة.

– والبيهقي يذكر حديثنا هذا في باب آخر ، وهو جواز الاقتصار على تسليمة واحدة ، ويعتمده ، ويقول بموجبه ، وقد نقل ذلك عنه الإمام المجدد الألباني ـ رحمه الله ـ .

فهل وقفت أخي القارئ على عبث بالسنة يشبه هذا ؟!

* * *

● المثال الثاني لإعلاله الأحاديث بعلل غير قادحة :

حديث[٥٧] ـ الصحيحة [٢٩٣]

أورد الشيخ عن أبي يعلى ثنا عبد الرحمن بن صالح الأزدي حدثني عجلان بن عبد الله من بني عدي عن مالك بن دينار عن أنس قال : لما حضرت أبا سلمة الوفاة قالت أم سلمة : إلى من تكلني ؟ فقال : اللهم إنك لأم سلمة خير من أبي سلمة ، فلما توفي خطبها رسول الله ﷺ ، فقالت : إني كبيرة السن ، قال : **أنا أكبر منك سناً ، والعيال على الله ورسوله ، وأما الغيرة ، فأرجو الله أن يذهبها** .

● **قال الشيخ** : هذا سند جيد ، وله شاهد نحوه عن أم سلمة عند مسلم والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد دون قوله (**أنا أكبر منك سناً**) .

– **فقال النكرة** : صحيح ، ولكن قوله : (وله شاهد نحوه عند مسلم) هذا وهم ، فلم يخرجه مسلم بنحو هذه السياقة أبدًا .

● **قلت** : لفظ مسلم : عن أم سلمة قالت : أرسل إليَّ رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبني له ، فقلت : إن لي بنتا ، وأنا غيور ، فقال : **أما ابنتها فندعو الله أن يغنيها عنها ، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة** .

وقد بين الشيخ أن قوله (**أنا أكبر منك سناً**) ليس عند أحدٍ من المذكورين ، ومنهم مسلم ، وهو كذلك .

وأما بقية الحديث فواضح لكل أحد أنه بمعنى حديث مسلم ، وإن لم يطابقه في الألفاظ ، ولذلك قال الشيخ بنحوه ، ولم يقل بمثله ، فما لنا ولهؤلاء الذين تطفلوا على هذا العلم الشريف ، ولم يفهموا بعد الفروق بين عبارات الأئمة ؟!.

وهل قال أحد إن الشاهد لا بد أن يكون مطابقاً للمشهود له في ألفاظه؟

ثم **قال النكرة** : كما أن زجه مسلماً مع أحمد وابن حبان يوهم أن إسنادهم واحد ، وهذا غير الواقع .

● **قلت** : ليس في كلام الشيخ ما يوهم أن إسنادهم واحد ، بل كلام الشيخ نص في كون هؤلاء جميعاً أخرجوه من حديث أم سلمة ، لا يعني أكثر من ذلك ، ولكننا ابتلينا بمن لا يدري ما يقول ، والله المستعان .

* * *

● **المثال الثالث لإعلاله الأحاديث بعلل غير قادحة :**

حديث ٢٠ ـ رقم [١٥٠] في الصحيحة

إن الله أذن لى أن أحدث عن ديك ، قد مرقت رجلاه الأرض، وعنقه منثنٍ تحت العرش ، وهو يقول : سبحانك ما أعظمك رَبنا ، فيرد عليه : ما يعلم ذلك من حلف بى كاذباً .

أورده الشيخ من " **الأوسط** " للطبراني (٧٣٢٤) ، والعظمة لأبي الشيخ (٥٢٤) ، (١٢٤٨) عن محمد بن العباس بن أيوب حدثنا الفضل بن سهل الأعرج عن إسحاق بن منصور السلولى عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً به .

– **فقال النكرة** : هذا الحديث فيه علتان : إسنادية ومتنية .

فأما المتن فإنه مضطرب !، ففى الطبرانى والحاكم جاء المتن هكذا كما صدر به الشيخ البحث ، فجاء فيه : " ديك ..... وعنقه منثنٍ تحت العرش " .

ورواه أبو يعلى عن عمرو الناقد حدثنا إسحاق بن منصور عن إسرائيل بسنده بلفظ آخر مرفوعاً : **إن الله أذن لى أن أحدث عن ملك قد خرقت رجلاه الأرض السابعة والعرش على منكبيه ، وهو يقول : سبحانك أين كنت وأين تكون** . فخالفهم : فذكر (ملك) بدلاً من (ديك)، وأنه يحمل العرش على منكبيه .

وأما السند : ففيه علة ذكرها الإمام الدارقطني في " **العلل** " (١٥٦/٨): وسئل عن حديث رواه سعيد المقبرى ... فذكر لفظ أبي يعلى ، فقال : يرويه

إسرائيل ، واختلف عنه ، فرواه إسحاق بن منصور السلولي عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن المقبري عن أبي هريرة .

وغيره يرويه عن إسرائيل عن إبراهيم أبي إسحاق وهو إبراهيم بن الفضل مديني ضعيف . اهـ .

● **قلت** : أما حكمه على المتن بالاضطراب فمن تعديه على السنة ، فإن من شرط الاضطراب عدم إمكان الجمع ولا الترجيح ، وكلا الأمرين ممكن في هذا الحديث ، فإن رواية من قال : ديكاً ، لا يعني أنه ديك من تلك الديكة التي نراها ، بل بالوصف المذكور ، فهو مخلوق عظيم من خلقه جل وعلا ، ولا يمتنع أن يكون ملكاً في صورة ديك ، والله جل وعلا يخلق ما يشاء كيف شاء .

والخلاف بين عمرو الناقد وبين الفضل بن سهل الأعرج ، وكلاهما ثقة، وإن كان عمرو مقدماً شيئاً ما إلا أن الفضل قد توبع ، فقد رواه الحاكم (٢٩٧/٤) كما ذكر الشيخ من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بمتن رواية الفضل ، فترجحت روايتهما على رواية عمرو بن بكير ، فإن عبيد الله ابن موسى ثقة ، روى له الجماعة ، ومن تكلم فيه فإنما هو لتشيعه ، بل قال أبو حاتم : عبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه ، فيقرأ عليه القرآن ، وهو ثقة ، وبهذه المتابعة يظهر أن العلة التي أوردها الدارقطني غير قادحة ، ولم يرجح هو شيئا ، ولم يلتفت الدارقطني ـ رحمه الله ـ إلى الاختلاف في ألفاظ الحديث الذي ضعفه به النكرة.

وله شاهد من حديث ثوبان أخرجه أبو الشيخ في " **العظمة** " (٥٢٥) ، (١٢٤٩) : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن حدثنا عيسى بن يونس الرملي حدثنا أيوب بن سويد عن إدريس ـ يعني الأودي ـ عن عمرو بن مرة عن سالم عن ثوبان .

وأيوب ضعيف ، وسالم وهو ابن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان .

وله شاهد من حديث عائشة أخرجه إسحاق بن راهويه فى " **مسنده** " (١٧٨٢) ، وأبو الشيخ فى " **العظمة** " (٥٢٣) ، وفيه حرب بن سريج حسن الحديث ، وزينب بنت يزيد لم أقف لها على ترجمة إلا أن أبا حاتم ذكرها فى مشائخ حرب ، وقد قال الذهبى فى " **الميزان** " : وما علمت فى النساء من اتهمت ، ولا من تركوها .

● **قلت** : وهى تابعية فحديثها يصلح فى الشواهد .

وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو الشيخ فى " **العظمة** " (٥٢٧) ، (١٢٥١) ، وأبو نعيم فى " **أخبار أصبهان** " (٢٨٨/٢) ، وفى إسناده رشدين ابن سعد ، وهو ضعيف ، وعبد الله بن صالح كاتب الليث ، وفيه ضعف .

وله طرق أخرى ضعيفة استغنيت بذكر هذه عنها ، وقد صححه من الطريق الأول وحده : الحاكم ، ووافقه الذهبى ، والحافظ المنذرى فى " **الترغيب والترهيب** " (٢٧٤٤) ، والهيثمى فى " **مجمع الزوائد** " (١٨٠/٤-١٨١) ، وابن حجر كما فى **المطالب العالية** " (٣٨٠١) ، وفى " **تحفة النبلاء من قصص الأنبياء** " ص (٥٣) ، والسيوطى فى " **الجامع الصغير** " (١٦٨٠) ، وأقره المناوى ، وإمام المحدثين فى هذا العصر الألبانى ، والأستاذ حسين سليم أسد فى " **التعليق على مسند أبى يعلى** " (٦٦١٩) ، ومحدث الديار اليمنية شيخنا مقبل بن هادى فى " **الجامع الصحيح** " (٤٢٠/٦-٤٢١) ، وقد قال كل هؤلاء هذا النكرة بقوله : (واه) ، فتأمل هذه المفارقات العجيبة ، وهل يوثق بعد ذلك بأقوال أمثال هذا النكرة ؟! .

والظاهر أن هذا النكرة قد تأثر بسلفه المسمى بإيهاب الأثرى فى إنكار متن الحديث ، وقد أورده عثمان بن سعيد الدارمى فى نقضه لكلام المريسى ص (٢٧١) ، وكذلك صححه الأئمة المذكورون دون أن ينكر متنه أحد ، ولكننا ابتلينا بهؤلاء ، والله المستعان .

● **المثال الرابع لإعلاله الأحاديث بعلل غير قادحة :**

الحديث رقم [٤٥] ـ الصحيحة [٢٤٤]

من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل .

أورده الشيخ من طريق عقار بن المغيرة بن شعبة عن أبيه مرفوعاً .

– **فقال النكرة** : أخرجه أحمد عن شعبة عن منصور قال : سمعت مجاهدًا يحدث قال حدثنى عقار بن المغيرة حديثاً ، فلما خرجت من عنده لم أمعن فى حفظه ، فرجعت إليه أنا وصاحب لى ، فلقيت حسان بن أبى وجزة وقد خرج من عنده ، فقال : ما جاء بك ؟ فقلت : كذا كذا ، فقال حسان : حدثناه عقار بن المغيرة ... فذكره .

فاتضح أن هناك واسطة بين مجاهد وعقار ، وهو حسان ، وهو مدار هذا الحديث ، وكان الرواة عن مجاهد يسقطونه من الإسناد ، وحسان هذا مجهول ، ثم ذكر نحوه من التاريخ الكبير للبخارى .اهـ.

● **وأقول** : إن معنى هذا أن مجاهدًا سمع الحديث من عقار بن المغيرة فتشكك فيه ، فتثبت من حسان هذا ، وهذا جائز .

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ فى " **اختصار علوم الحديث** "ص (٩٨) : قد روى عن الإمام العلم عبد الرحمن بن مهدى أنه قال : يكفيك من الحديث شمه، وكذا قال غير واحد من الحفاظ ، وقد كانت المجالس تعقد ببغداد وبغيرها من البلاد ، فيجتمع الفئام من الناس ، بل الألوف المؤلفة ، ويصعد المستملى على الأماكن المرتفعة ، ويبلغون عن المشايخ ما يملون ، فيحدث الناس عنهم بذلك مع ما يقع فى مثل هذه المجامع من اللغط والكلام .

وحكى الأعمش أنهم كانوا فى حلقة إبراهيم إذا لم يسمع أحدهم الكلمة جيدًا استفهمها من جاره ، وقد وقع هذا فى بعض الأحاديث عن عقبة بن عامر ، وجابر بن سمرة وغيرهما ، وهذا هو الأصلح للناس ، وإن قد تورع آخرون ، وشددوا فى ذلك ، وهو القياس ، والله أعلم . اهـ .

● **قلت** : وهذا هو الواقع فإن مجاهدًا لم يحفظ الحديث جيدًا ، فاستثبت فيه من حسان ، فحسان لم ينفرد به كما ظن هذا الجاهل ، وإنما أعاد على مجاهد ما كان سمعه ، فهو متابع لمجاهد ، فقد انجبر شك مجاهد بمتابعة حسان ، وهذا معنى كلام الدارقطنى ـ رحمه الله ـ ، حيث قال فى " **العلل** (١١٥٠٧) : يرويه منصور عن مجاهد واختلف عنه ، فرواه زائدة وعبيدة ابن حميد عن منصور عن مجاهد عن حسان بن أبى وجزة عن العقار عن أبيه .

ورواه إسرائيل والثورى عن منصور عن مجاهد عن العقار لم يذكرا فيه حسانًا .

ورواه شعبة ، فحفظ إسناده ، رواه عن منصور قال : سمعت مجاهدًا حدث به أنه سمع من العقار حديثًا ، فشك فيه ، فاستثبته من حسان بن أبى وجزة عن العقار ، فصح القولان جميعًا .اهـ .

وقد عزا هذا النكرة الحديث " **لعلل الدارقطنى** "، ولم ينقل كلامه ، فهل لكونه لم يفهم أنه ينقض كلامه أم فهم وكتم كغيره مما سبق عنه ؟

واحتجاجه بقول الخطيب فى " **الكفاية** " (٢/٥٥) : (باب فى أن الحافظ إذا نسى حديثًا سمع من شيخ أو لم يتيقن حفظه فى حال سماعه لم يجز له أن يرويه عنه ، لكنه يرويه نازلاً عمن ضبطه عن ذلك الشيخ) فهذا من باب التشدد فى الرواية كما سبق عن ابن كثير ـ رحمه الله ـ ، ومع ذلك فالظاهر أن الخطيب لا يعنى رد الرواية بذلك ، وإنما هو مزيد احتياط ، فإنه قال عقب الحديث : وقد كان سمعه مجاهد من عقار ، فلم يحكم حفظه . أى أنه حفظه لكن حفظه له لم يكن محكماً ، فاستثبت من حسان كما قال الدارقطنى . وقد أورد الخطيب عقيب هذا الحديث آخر من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبى مليكة عن عقبة بن الحارث قال : سمعته يحدث . وحدثنى عنه صاحب لى ، قال : وأنا لحديث صاحبى أحفظ قال : تزوجت أم يحيى بنت أبى إهاب . فدخلت علينا امرأة سوداء ، فزعمت أنها أرضعتنا جميعاً ... الحديث .

ففيه بيان أن ابن أبى مليكة لم يتقن حفظ الحديث من عقبة بن الحارث . وأتقن حفظه من صاحبه (المبهم) ، ومع ذلك فقد أخرج البخارى الحديث فى " **صحيحه** " (٨٨) ومواضع أخرى ، فهل يحكم هذا الجاهل على حديث البخارى بالنكارة كما فعل مع حديثنا هذا ؟!

مع أن الذى أخذ عنه ابن أبى مليكة فى الصحيح مبهم ، والذى استثبت منه مجاهد مسمى ، وقد ترجم له البخارى فى " **التاريخ الكبير** " (٣/٣٢) ، وابن أبى حاتم فى " **الجرح والتعديل** " (٣/٢٣٤) ، وذكر له راوياً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وهو تابعى ، فلو انفرد لما جاز

أن يحكم على حديثه بالنكارة كما فعل هذا النكرة ، فكيف وقد توبع بسماع مجاهد ، وإن كان فيه بعض الشيء ، فلا شك أنه ينجبر بمتابعة حسان ، فأسأل الله أن يحاسب العابثين بالسنة والناشرين لعبثهم بما يستحقون .

● المثال الخامس لإعلاله الأحاديث بعلل غير قادحة :

حديث [٥٢] ـ الصحيحة [٢٧١]

أورد الشيخ عن الخرائطى فى " **مكارم الأخلاق** " ص (٦٤) رقم (٣٢٠) : حدثنا حماد بن الحسن الوراق حدثنا حَبَّان بن هلال حدثنا سليم بن حيان حدثنا حميد بن هلال عن أبى قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : **يا أيها الناس ابتاعوا أنفسكم من الله من مال الله ، فإن بخل أحدكم أن يعطى ماله للناس فليبدأ بنفسه ، وليتصدق على نفسه ، فليأكل وليكتس مما رزقه الله** ﷻ .

● **قال الشيخ** : وهذا سند صحيح ، وأبو قتادة هو العدوى البصرى ، أثبت صحبته ابن منده ، ونفاها غيره .

ثم قال : ثم وقفت على طريق آخر للحديث من رواية أبى قلابة عن أنس ، وسأتكلم عليه فيما يأتى تحت الحديث نفسه ، وقد قدر أن يقع مكررًا برقم (٣٧٧) .

فقال **الشيخ فى ذلك الموضع** : ثم تبين أنه مرسل .

ـ **فنقل النكرة** أقوال من لم يثبت له صحبة ، وكأنه يستدرك بها على الشيخ مع جزم الشيخ بإرساله .

ثم ذكر الشيخ الطريق الآخر من " **شعب الإيمان** " للبيهقى (٤٥٧٠) ، و " **مسند الفردوس** " من طريقين عن محمد بن الوليد البسرى حدثنا حبان بن هلال حدثنا سليم بن حيان حدثنا حميد بن هلال سمعته يحدث عن أبى قلابة عن أنس رفعه .

● **قال الشيخ** : وهذا إسناد نظيف كما قال الحافظ ، فإن رجاله كلهم من رجال الشيخين ، ويلاحظ القراء معى أن محمد بن الوليد البسرى قد تابع حماد بن الحسن الوراق فى روايته عن الشيخ حبان بن هلال ، وخالفه فى إرساله وفى اسم تابعيه ، فقال : " عن أبى قلابة عن أنس " ، بدل " أبى قتادة " أى مرسلاً ، فلا أدرى إذا كان أحدهما وهم فى تسمية التابعى أو حفظ . وعلى الأول فلعل الأرجح رواية البسرى ، لأنه محتج به فى " **الصحيحين** " بخلاف الوراق ، فلم يحتج به البخارى ، وعلى الآخر ، فيحتمل أن يكون لحميد بن هلال شيخان ، فإنه ثقة عالم كما قال الحافظ فى " **التقريب** " . فأرسله شيخه أبو قتادة على ترجيح أنه تابعى كما تقدم ، وأسنده أبو قلابة عن أنس .اهـ.

● **وأقول** : فليتأمل القارئ هذا التفصيل والبيان الذى يجرى على طريقة المحققين من أهل هذا الشأن ، وهو أنه إذا أمكن حمل الحديث على الوجهين فإن ذلك أولى من تخطئة الثقات .

وأما هذا الغر فقد حكم على الحديث أولاً بالإرسال ، ثم فى نهاية كلامه بالاضطراب حيث قال : فالراويان متساويان ، ويصعب الترجيح ، وهذا هو الإسناد المضطرب .

فدل هذا على أنه لا يعرف إلا الترجيح ، وإلا فالاضطراب ، بخلاف ما عليه أئمة هذا الشأن فإنهم يتحاشون تخطئة الثقات ، ويحاولون الجمع مهما أمكن :

فمن ذلك قول الدارقطني في « **التتبع** » ص (١٣١-١٣٢) : وأخرجا جميعا (يعني البخاري ومسلماً) حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : قصة المسيء صلاته ، وقول النبي ﷺ : ارجع ، فصل ، **فإنك لم تصل** .

فقال الدارقطني : وقد خالف يحيى أصحاب عبيد الله كلهم ، منهم أبو أسامة ، وعبد الله بن نمير ، وعيسى بن يونس وغيرهم ، وروَوه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة ، فلم يذكروا أباه ، ورواه معتمر عن عبيد الله عن سعيد مرسلاً عن النبي ﷺ ، ويحيى حافظ ، ويشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين ، والله أعلم .اهـ.

● **قلت** : والحديث الذي يلي هذا من التتبع مثله تماماً .

وفي « **التتبع** » ص (١٧١) : وأخرجا جميعاً حديث الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى : **المرء مع من أحب** . من رواية الثوري وأبي معاوية ومحمد بن عبيد ، قال : وتابعهم زهير ، وزياد بن خيثمة ، ومحمد بن كناسة ، ومنصور بن أبي الأسود ، وجبير بن حنين الحجري ، وأخرجاه من حديث شعبة ، وجرير ، وسليمان بن قرم عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، زاد البخاري : تابعهم أبو عوانة قال : وتابعهم عبيدة بن حميد، ومندل ، وحفص ، وعمران ، وصالح بن أبي الأسود : محفوظان عن الأعمش ، والله أعلم .اهـ.

● **قلت** : ومثل هذا كثير ، فهل سيدرك القائمون على مكتبة السنة ما اقترفوا في حق سنة رسول الله ﷺ بنشرهم هذا العبث لهذا النكرة ؟!.

❑ أمثلة لضربه السنن بعضها ببعض

● **المثال الأول :**

حديث رقم [٧٤] ـ الصحيحة [٣٤١]

البذاذة من الإيمان .

رواه أحمد في « **المسند** » (٤٩٣/٣٩) ، وفي « **الزهد** » ص (١٢) ، وعنه ابنه عبد الله في « **السنة** » (٧٨٠) قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زهير ـ يعني ابن محمد ـ عن صالح ـ يعني ابن كيسان ـ أن عبد الله بن أبي أمامة أخبره أن أبا أمامة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : فذكره .

ورواه الحاكم (٩/١) : أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

والقطيعي هو راوي المسند والزهد عن عبد الله بن أحمد عن أبيه . والحاكم روى الحديث عن القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه بإسناده ومتنه سواء ، إلا أنه خالف ، فقال : (صالح بن أبي صالح) مكان (صالح بن كيسان) ومن له عقل يقضي بأن الحاكم أخطأ لأن هذه المصادر المذكورة أولاً هي الأصل ، والحاكم نقل منها ، وليس له مصدر آخر سواها ، فإن خالفها فالخطأ منه قطعاً ، وبذلك قطع شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ قال : ما في **المستدرك** وهم من بعض الرواة ، إن لم يكن من الحاكم نفسه .

والظاهر أن الشيخ ـ رحمه الله يعني ببعض الرواة رواة « **المستدرك** » ، وإلا فرواة الإسناد قد رووه على خلاف ما في « **المستدرك** » كما سبق بيانه .

- **فعلق على ذلك النكرة بقوله** : توهيم ما في " **المستدرك** " غير صواب .

فهل مثل هذا يصح أن يعد من العقلاء ؟ فضلا عن أن يكون طالب علم ، فضلاً عن أن يجعل من نفسه ناقدًا على إمام الصنعة في هذا العصر ؟!!!.

وأما استدلاله على تصويب ما في " **المستدرك** " بما ورد في " **الآداب** " للبيهقي برقم (٢٦١) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنبأنا أبو جعفر الرزاز حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثني زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه به . فلا يغير شيئا مما سبق تقريره ، فإن هذا طريق آخر بخلاف ما في " **المستدرك** " فإنه منقول من المصادر المذكورة أولاً .

وقد رواه القضاعي في " **الشهاب** " (١٥٧) : أخبرنا عبد الرحمن ابن عمر التجيبي أنبأ أحمد بن محمد بن زياد ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زهير بن محمد عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه فذكره .

وهذا إسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن محمد بن منصور ، وقد أشار الشيخ له .

وقد توبع عبد الرحمن بن مهدي في تسميته صالح بن كيسان ، تابعه أبو عامر العقدي عند الروياني (١٢٧٣) ، وهو ثقة من رجال الجماعة ، وقد ذكر النكرة هذه المتابعة وكانت كافية في ترجيح تسمية شيخ زهير بصالح بن كيسان ، ولكنه لم يفعل مما يدل على قصد المخالفة ، ولو كانت على حساب السنة .

وتابعهما أبو حذيفة وهو موسى بن مسعود النهدي ، وهو متكلم فيه بما لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن ، فقد أخرج له البخاري ، وقد أخرج حديثه

محمد بن نصر المروزي في " **الصلاة** " (٤٨٨) ، وأبو القاسم الأصبهاني في " **الترغيب والترهيب** " (١٣) عن زهير عن صالح بن كيسان به .

وقد توبع زهير على روايته عن صالح بن كيسان ، تابعه سعيد بن سلمة ابن أبي الحسام ، وقد قال في " **التقريب** ": صدوق صُحيح الكتاب ، يخطئ من حفظه .

فلا شك أن المحفوظ هو رواية الجماعة بتسمية شيخ زهير : (صالح بن كيسان) .

ولا شك أيضا في خطأ الحاكم ـ رحمه الله ـ ، وأما البيهقي فالظاهر أنه تلقى هذا الخطأ من شيخه الحاكم ، فإنه رواه عنه وجمع الطريقين في " **الشعب** " (٨١٣٦) : أخبرنا أبو الحسين بن بشران أنا أبو جعفر الرزاز نا عبد الرحمن بن محمد بن منصور نا عبد الرحمن بن مهدي ، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ (يعني شيخه الحاكم) نا أحمد بن جعفر القطيعي نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل حدثني أبي نا عبد الرحمن نا زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح فذكره .

ولما أفرد البيهقي طريق أحمد بن حنبل جعله (صالح بن كيسان) كما في " **الشعب** " (٦١٧٣)[1] .

وقد توبع صالح بن كيسان ، فرواه أبو أحمد الحاكم في " **الأسامي والكنى** " (١٣/٢) بإسناد صحيح ، وابن ماجه (٤١١٨) عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن أبي أمامة عن أبيه مرفوعاً به .

وأسامة حسن الحديث خلافاً لهذا النكرة الهدام .

---

(١) لكنه جعله عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلاً ، وهذا لا يضر فيما نحن بصدده ، والله أعلم .

ورواه الطحاوى فى " **مشكل الآثار** " (٤٧٨/١) ، (١٥١/٤) ، والطبرانى فى " **الكبير** " (٧٩١) ، ومحمد بن نصر المروزى فى " **الصلاة** " (٤٨٤) ، وأبو أحمد الحاكم (١٤/٢-١٥) ، وأبو نعيم فى " **المعرفة** " (١٣٨٩) كلهم من طريق عبد الله بن حمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبى أمامة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه قال له سمعت أباك يحدث أنه سمع النبى ﷺ ، فذكره .

- ورواه البخارى فى " **الكنى** " ص (٣) ، وابن أبى عاصم فى " **الآحاد والمثانى** " (٢٠٠٢) ، وابن أبى الدنيا فى " **التواضع** " (١٢٩) ، ومحمد بن نصر المروزى فى " **الصلاة** " (٤٨٦) ،(٢٨٧) ، والطبرانى فى " **الكبير** " (٧٨٨) من طريق عبد الله بن منيب بن عبد الله بن أبى أمامة عن أبيه منيب عن رجل عن أبى أمامة به . وبعضهم سمى الرجل محمود بن لبيد .

- ومنيب بن عبد الله قال الذهبى فى " **الميزان** " : ما علمت عنه راوياً سوى ولده منيب .

- ورواه الطبرانى فى " **الكبير** " (٧٨٩) من طريق إسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عبد الله بن عبيد الله بن حكيم بن حزام أن أبا المنيب بن أبى أمامة أخبره عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبى أمامة به .

- وعبد العزيز ضعيف ، وشيخه قال فيه الشيخ الألبانى : لم أجد له ترجمة .

- وأخرجه أبو داود (٤١٦١) ومن طريقه البيهقى فى " **الشعب** " (٦٤٧٠) ، ومن طريق شيخه النفيلى فى " **الآداب** " (٢٦٢) عن محمد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبى أمامة عن عبد الله بن كعب ابن مالك عن أبى أمامة به .

- وأخرجه ابن أبى الدنيا فى " **التواضع** " (١٢٨) ، والبيهقى فى " **الشعب** " (٨١٣٥) كلاهما من طريق عباد بن العوام عن محمد بن إسحاق عن عبد الله ابن أبى أمامة عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه فذكره .

- قال البيهقى : ويحتمل أن يكون المراد بقوله (عن أبيه) : أى عبد الله ابن أبى أمامة .

- ورواه محمد بن نصر المروزى فى " **الصلاة** " (٤٨٥) من طريق حماد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله ابن كعب عن أبى أمامة الباهلى .

- قال محمد بن نصر : هذا قد غلط فى قوله : أبو أمامة الباهلى . وليس هو بالباهلى .

- ورواه الحميدى (٣٥٧) ، وابن أبى عمر فى " **الإيمان** " (٤٦) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن كعب بن مالك عن أبيه أو عن عمه ، فذكره .

ومحمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن فى الطرق كلها ، والظاهر أن هذا الاختلاف منه ، والله أعلم .

وعليه فليس يسلم من تلك الطرق إلا ما رواه صالح بن كيسان وأسامة ابن زيد عن عبد الله بن أبى أمامة عن أبيه ، وطريق عبد الله بن حمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن أبى أمامة عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبى أمامة .

وقد صرح عبد الله بن أبي أمامة بالسماع من أبيه كما سبق بيانه ، فإن صرنا للجمع فيكون عبد الله بن أبي أمامة سمعه من أبيه ، ثم سمعه من عبد الرحمن بن كعب عن أبيه ، وهذا ممكن ، وإن صرنا للترجيح فطريق صالح ابن كيسان وأسامة أرجح ، والله أعلم .

فالحديث حسن على كل حال [١] .

وأما النكرة فأقر بترجيح طريق صالح بن كيسان على غيرها حيث قال : (وعندئذ لا تصفو إلا طريق عبد الحميد ، وهو ثقة ، ولكن مخالفوه أكثر وأوثق) ، ثم نقض ما قرره في آخر كلامه حيث قال : (فهذه هي طرق الحديث ، وهو بحق مضطرب) ، ثم نقض الذي ادعى أنه الحق بعده بقوله (وإن كان من الممكن ترجيح طريق صالح بن كيسان ومحمد بن عمرو ومن تابعهما على طريق عبد الحميد بن جعفر ومن تابعه من المدلسين والضعفاء .

فتأمل كيف دفعته رغبته في الهدم إلى هذه الصورة المزرية من التناقض !، والله المستعان .

ثم انقض على الحديث فضعفه بـ " عبد الله بن أبي أمامة " ، ووصفه بأنه مستور ، وهذا يجري على قاعدة أمثاله من المتطفلين على هذا العلم فإن عبد الله قد روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان ، ولذا قال الحافظ في " **التقريب** " : صدوق .

---

(١) وأما ما رواه أبو عبيد في " **غريب الحديث** " (٣/١٧٥-١٧٦) ، ومحمد بن نصر في الصلاة (٤٨٩) من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن عبد الله بن أبي أمامة مرسلاً ، فإنه لا يضر ، لأن محمد بن عمرو وهو ابن علقمة قريب من أسامة بن زيد ، فكيف إذا توبع من صالح ابن كيسان الثقة الثبت ؟ ، وكذلك هو دون عبد الحميد بن جعفر .

– **ثم قال** : قد جاءت أحاديث صحيحة في الحث على نظافة الناس والتجمل والإسلام دين النظافة والتطهر .اهـ.

● **قلت** : هكذا فعل في معظم كتابه حيث ضرب الأحاديث بعضها ببعض ، على عادة أمثاله ، وأما أهل العلم الراسخون فإنهم يجمعون بين الأحاديث ، ولا يضربون بعضها ببعض ، ومن هؤلاء الإمام الطحاوي ـ رحمه الله ـ حيث أورد هذا الحديث في " **مشكل الآثار** " [١] ، ثم حديث : **إن الله إذا أنعم على عبد نعمة أحب أن يرى أثر نعمته عليه** .

– **ثم قال** : إن هذين الحديثين ملتئمان غير مختلفين . فأما حديث ابن ثعلبة فعلى البذاذة التي لا يبلغ صاحبها بها البذاذة التي يعود بها إلى ما لا يتبين ذو النعمة من غير ذي النعمة .

وما في حديث عبد الله بن مسعود وعمير بن الأحوص على النعمة التي ترى على صاحبها ليس مما فيه الخيلاء ولا السرف ولا اللباس المذموم مما يشينه ، ويكون اللباس المحمود هو ما فوق البذاذة التي لا بذاذة أقل منها .

وما في الحديثين الآخرين على اللباس الذي لا يدخل به صاحبه في أعين الناس ، فيكون فاعل ذلك يدخل في معنى قول الله تعالى : **﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾** [سورة الفرقان : ٦٧].

وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي : قلت : ما البذاذة ؟

قال : التواضع في اللباس .

---

(١) وموضوع كتابه على كبر حجمه في الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، ثم يحاول التوفيق بينها خلافاً لهؤلاء الهدامين .

● **قلت** : وهكذا يفعل أهل العلم مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، والله المستعان .

● المثال الثاني لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث رقم [٧٢] _ الصحيحة [٣٣٤]

أورد الشيخ من " **سنن أبي داود** " وغيره من طريق عبد الرحمن ابن شريح الإسكندراني حدثني أبو هانئ الخولاني أنه سمع أبا علي الجنبي أنه سمع أبا سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : **من قال : رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً وجبت له الجنة** .

● **قال الشيخ** : هذا إسناد جيد .

ثم قال : وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد يرويه ابن لهيعة عن خالد ابن أبي عمران عن أبي عبد الرحمن الحبلي عنه قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي ، فقال : **يا أبا سعيد ثلاثة من قالهن دخل الجنة** . قلت : ما هن يا رسول الله ؟. قال : **من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً** . ثم قال : **يا أبا سعيد والرابعة لها من الفضل كما بين السماء إلى الأرض ، وهي الجهاد في سبيل الله** .

● **قال الشيخ** : أخرجه أحمد ثنا يحيى بن إسحاق أنا ابن لهيعة .

قال : وإسناده لا بأس به في المتابعات والشواهد ، وبخاصة أن يحيى ابن إسحاق من قدماء أصحاب ابن لهيعة .

● **قلت** : واضح من عرض الشيخ أنه لا خلاف بين هذه الطريق وبين الأولى ، ولما نُبه الشيخ على طريق مسلم استدرك ، وبين الخلاف ، فقال : ثم استدركت ، فقلت : قد رواه ابن وهب : حدثني أبو هانئ الخولاني عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : **يا أبا سعيد من رضي بالله رباً** .... الحديث رواه مسلم . استفدت هذا من الأخ الفاضل عبد الله الصالح في رسالته " **التعقبات المليحة على السلسلة الصحيحة** " ، وقد كان موفقاً في الكثير الطيب منها [1] . اهـ .

– **فقال النكرة** : الحديث لا يصح بهذا اللفظ : « **من قال** .... » وإن كان شائعاً في كتب الأذكار ، وهنا حشد الشيخ الطرق ، وجعلها متجاذبة متعاضدة ، وهي في الواقع متنافرة متباعدة .

● **قلت** : في هذا تجنٍّ على الشيخ _ رحمه الله _ ، فإنه قد بين الخلاف كما سبق ، لكن هذا النكرة لا يفهم كلام أهل العلم .

– **ثم قال** : رواه عبد الرحمن بن شريح عن أبي هانئ عن أبي علي الجنبي عن أبي سعيد بهذا اللفظ : « **من قال** ... " ، وخولف فيه سندًا ومتناً .

فأما السند : فرواه عبد الله بن وهب والليث بن سعد فقالا : عن أبي هانئ عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي سعيد بلفظ مسلم ، وهو المحفوظ .

● **قلت** : أما ذكر الليث بن سعد ، فلم أر أحدًا ذكره إلا الطبراني معلقاً ، ولا ندري ما حال إسناد الطبراني إلى الليث .

(١) ● **قلت** : هذا من أعظم الأدلة على إنصاف هذا الإمام وتواضعه ، ولكن ليس فيه مسوغ لكل ناقص يريد إكمال نقصه على حساب السنة وحساب هذا الإمام .

فالمعتمد هو الخلاف بين عبد الرحمن بن شريح ، وهو ثقة فاضل من رجال الجماعة ، وعبد الله بن وهب ، وهو ثقة حافظ روى له الجماعة أيضاً ، فحمل الحديث على أن لأبي هانئ فيه شيخين أولى ، والله أعلم .

– **ثم قال** : وتوبع أبو هانئ تابعه خالد بنْ أبي عمران عن أبي عبد الرحمن سندًا ومتناً .

● **قلت** : هذا يدل على أحد أمرين : إما أنه لا يفهم ولا يدرى ما يقول أو أنه يكذب ، ولذلك نظائر ذكرت بعضها .

ويدل على الثاني أنه حذف لفظ حديث خالد ، وقال : بنحو لفظ مسلم ، مع أن الشيخ ساقه كما نقلته عنه ، وفيه قوله ﷺ : (**ثلاثة من قالهن دخل الجنة**) ، فذكر (القول) كمتن حديث عبد الرحمن بن شريح ، فهو موافق له متناً ، وإن تابع ابن وهب على ذكر أبي عبد الرحمن الحبلي .

– **وقال النكرة** بعد ذلك : مجرد قوله : (**رضيت** ...) ليس محفوظاً عن معصوم ﷺ فيما رواه الأثبات عنه ، وليس هذا مراده من مسلم .

ثم أورد بعد ما ينقض ما قرره من أصله ، وهو ما أخرجه مسلم (٣٨٦) وغيره من طريق الحكيم بن عبد الله بن قيس عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : **من قال حين يسمع المؤذن : أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله . رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام دينا غفر له ذنبه** .

● **قلت** : ففيه الاقتصار على القول المجرد ، فهل نضرب الأحاديث بعضها ببعض كما يفعل هذا الهدام للسنة ؟! .

ثم إن هذا الحديث الذي رواه مسلم قد رواه من طريق آخر عن عامر ابن سعد أيضاً ، فقد رواه مسلم (٣٤) عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عامر ابن سعد عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : **ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً** .

فلو سلك أحد مسلك هذا الهدام لقال إن محمد بن إبراهيم ثقة من رجال الجماعة ، والحكيم صدوق فروايته شاذة ، وصنيع مسلم يبين فساد طريقة هؤلاء المتطفلين على هذا العلم الشريف ، والله المستعان .

● المثال الثالث لضربه السنن بعضها ببعض :

رقم [٦٦] – الصحيحة [٣١٩]

أورد الشيخ – رحمه الله – عن أبي داود (٩٤٨) ، والحاكم (١/ ٢٦٤-٢٦٥) ، والبيهقي (٢/٢٨٨) كلهم من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن حصين ابن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة عن أم قيس بنت محصن أن رسول الله ﷺ **لما أسن ، وحمل اللحم اتخذ عمودًا في مصلاه يعتمد عليه** .

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

● **وقال الشيخ** : صحيح فقط ، ليس هو على شرط الشيخين .

– **فقال النكرة** : هذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ، وعلته : حصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي ، وهو ثقة احتج به الشيخان ، إلا أنه اختلط ، وصفه بذلك أبو حاتم والنسائي ويزيد بن هارون ، ونفاه علي بن عاصم كما في « **الميزان** » ، وعلي ضعيف لا يحكم له على الأثبات . اهـ .

● **قلت** : لم ينفرد عليّ بن عاصم بنفي اختلاطه ، بل أنكره على ابن المديني كما في « **التهذيب** » ، وإخفاؤه ذلك من عدم أمانته كغيرها من أفاعيله، وهذا يدل على أن تغيره لم يكن شديدًا ، وقد أخرج البخاري ومسلم لكثير ممن قيل إنهم رووا عنه بعد التغير ، وإن قال الحافظ ابن حجر إن البخاري لم يخرج لهم عنه إلا حيث توبعوا إلا أن البخاري لا يمكن أن يذكر في صحيحه تلك الأسانيد الكثيرة ، وهي ليست على شرطه أو على الأقل ليست صحيحة ، وهذا ما انتهى إليه الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ حيث أورده في كتابه : « **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** »[1] ص (٨٥) : حصين ابن عبد الرحمن الأسدي : وثقوه ، قيل : إنه تغير يسيرًا .

فمن العجب أن نرى لمثل هذا النكرة حكمه على الحديث بقوله : منكر جدًّا ، وعلته حصين بن عبد الرحمن ، مع أنه لم يسبق بمثل هذا الحكم .

وأما معارضته متن الحديث بما ثبت عنه ﷺ من الصلاة قاعدًا مؤخرًا ، فمما لا يستغرب من مثله ، وإلا فإن من الظاهر لمن له أدنى فهم ألا تعارض بين الحديثين ، لإمكان وقوعهما في أحوال متفرقة ، وكلٌّ حدَّث بما رأى ، ولذلك نظائر غير خافية ، والله المستعان .

ﮩﮩﮩﮩﮩﮩﮩﮩﮩ

---

(١) ولعل هذا النكرة وأمثاله لم يسمعوا عن أمثال هذه الكتب ، وإلا فما حملهم على مثل هذا العبث ؟

● **المثال الرابع لضربه السنن بعضها ببعض :**

حديث [١١١] ـ الصحيحة [٤٥٥]

لقد أورد الشيخ حديث أم سلمة الذى أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما مرفوعاً : **إنكم تختصمون إلى ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى لكم على نحو مما أسمع منكم ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتى بها يوم القيامة .**

● **قال الشيخ** : وللحديث شاهد مرفوع بلفظ : **إنما أنا بشر ، فما حدثتكم من الله فهو حق ، وما قلت فيه من قبل نفسى فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ .**

أخرجه البزار فى « **مسنده** » (ص٢٧ـ زوائد الحافظ) : حدثنا إسماعيل ابن عبد الله الأصبهانى ثنا حسين بن حفص ثنا خطاب بن جعفر بن أبى مغيرة عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يطوف فى النخل بالمدينة ، فجعل الناس يقولون : فيها وسق ، فقال رسول الله ﷺ : **فيها كذا وكذا** ، فقالوا : صدق الله ورسوله ، فقال رسول الله ﷺ : فذكره . وقال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد .

قال الهيثمى (١٧٨/١) : إسناده حسن ، إلا أن شيخ البزار لم أر من ترجمه .

وتعقبه الحافظ بقوله : هو الحافظ الشهير سمويه ، ترجمه أبو نعيم فى تاريخه ، ووثقه ابن منده وأبو الشيخ وأبو نعيم وغيرهم .

ـ **قال النكرة** : بل إسناده ضعيف ، ومتنه منكر ، وعلته : جعفر هذا، فإنهم ضعفوه فى روايته عن ابن جبير .

قال ابن منده : ليس بالقوى فى سعيد بن جبير .

ونقله الذهبى فى « الميزان » ، وأقره ، وأكد ذلك ، فذكر له حديثاً عن سعيد قد خولف فيه ، وقد استنكر أبو زرعة كثرة رواية جعفر بهذا الإسناد أحاديث نحواً من الأربعين .

● **وأقول** : أما قوله : فإنهم ضعفوه فى روايته عن ابن جبير فكذب بَيِّن، فإنه لم يتكلم فيه أحد غير ابن منده ، وقد ذكر له ابن منده ما رواه عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس فى قوله : **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ** . قال : علمه ، فقال ابن منده : لم يتابع عليه ، فالظاهر أن كلام ابن منده فيه لأجل هذا الحديث ، وإلا فقوله (ليس بالقوى فى سعيد بن جبير) لا يعنى تضعيفه فى سعيد بن جبير خاصة ، وإنما يقع فى هذا من لا يدرى طريقة القوم ، فإن أكثر حديث جعفر عن سعيد بن جبير حتى قال الذهبى فى « **الميزان** » : صاحب سعيد بن جبير ، وقد نبهت على ذلك مرارًا ، ولكن هذا النكرة لا يفهم ، وقول ابن منده : (ليس بالقوى) من الجرح غير المفسر ، وأما ما حكاه عن أبى زرعة من استنكار كثرة حديثه عن سعيد فلا أدرى من أين أتى به ، وذلك مما لم يذكره أحد ممن ترجم له ، والنكرة غير مؤتمن ، ويكفى فى بيان حال جعفر ما قال عنه الإمام أحمد كما فى « **العلل ومعرفة الرجال** » (٤٣٩٣) : جعفر بن أبى المغيرة القمى ، وهو جعفر المصور ثقة ، وهو جعفر بن دينار ، ونقله عنه ابن شاهين فى « **الثقات** » ، وأقره ، ولذا قال الذهبى فى « **الميزان** » : كان صدوقاً ، وهذا مما حذفه النكرة ، وهو خيانة كغيرها من أفاعيله .

ثم ذهب النكرة يضرب النصوص بعضها ببعض كما فعل فى غالب ما سوده ، فقال : والمتن منكر كذلك ، فالمحفوظ فى هذه القصة ما رواه مسلم عن

ثلاثة من الصحابة : طلحة ، رافع بن خديج ، عائشة ، بل ورابع هو أنس : فأخرج ـ رحمه الله ـ قصة تأبير النخل ، ومرور الرسول الكريم على أصحابه وهم يلقحونها ، فقال : **لعلكم لو لم تفعلوا كان خيرًا** ، فتركوه فنقصت ، فذكروا ذلك له ، فقال : **إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر** .

● **وأقول** : من الواضح لكل من له أدنى فهم أن القصتين مختلفتان سندًا ومتناً ، فأما السند فواضح ، وأما المتن فإن حديث ابن عباس قد ورد في حزر النبى ﷺ لثمار النخيل، وهذه الأحاديث التي ذكرها في تأبير النخل يعنى تلقيحه، ولو سلك هذا النكرة هذا المسلك مع حديث أم سلمة لعارض بينه وبين هذه الأحاديث، ومن غرور هذا النكرة أنه لم يُعر تحسين الهيثمي وابن حجر والألباني للحديث سندًا ومتناً اهتماماً ، واستقل بنفسه في الحكم على متن ذلك الحديث بالنكارة .

ثم إن الشيخ لم يستشهد بالقصة ، وإنما أورد الحديث ليستشهد بالمتن الموافق لمتن حديث أم سلمة في معناه ، فلماذا أورده هذا النكرة ووضع له رقما مستقلاً . فهل لذلك من سبب سوى قصد الهدم والتنقص ؟!.

● المثال الخامس لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث رقم [١١٣] ـ الصحيحة [٤٦٦]

أورد الشيخ ـ رحمه الله ـ من « **صحيح ابن حبان** » (٢٥٠٤) ، والدارقطني (٢/١٦) كلاهما من طريق يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن

إسحاق حدثني أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال : دخل سليك الغطفاني المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب الناس ، فقال له رسول الله ﷺ : **اركع ركعتين ، ولا تعودن لمثل هذا** . يعني الإبطاء عن الخطبة ، قاله لسليك الغطفاني .

● **قال الشيخ** : وإسناده حسن ، وقد أورده عبد الحق الإشبيلي ، وسكت عليه ، مشيرًا بذلك إلى صحته .

– **قال النكرة** : منقطع ، فرواية مجاهد عن جابر صحيفة ، ومجاهد لم يسمع منه شيئاً ، ومجاهد كثير الإرسال .

ونقل عن القطان قوله : كانوا يرون أن مجاهدًا يحدث عن صحيفة جابر ، وقال البرديجي : أحاديث مجاهد عن جابر ليس لها ضوء ، إنما هي من حديث ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد ، ومن حديث ليث بن أبي سليم عنه .

● **قلت** : يرد ذلك ما أخرجه البخاري في « **صحيحه** » (١٥٧٠) : قال : حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعت مجاهدًا يقول : حدثنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما : قدمنا مع رسول الله ﷺ ، ونحن نقول : لبيك اللهم لبيك بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ ، فجعلناها عمرة ، وأخرجه مسلم (١٢١٦) .

ثم راح هذا النكرة يعارض بين هذا الحديث وغيره كعادته القبيحة في هدمه للسنن في غالب كتابه ، فقال : المحفوظ عن جابر من طرق أصحابه ، ورواها أصحاب الصحاح ليس فيه : « **ولا تعودن لهذا** » فقد رواه الستة بألفاظ كثيرة ، فلم يذكروا هذه الجملة مما يدل على نكارتها ، فقد جاء في الحديث

المحفوظ أن الرسول ﷺ قال له : **أصليت ؟**. قال سليك : لا ، قال : **قم ، فصل الركعتين ، إذا جاء أحدكم الجمعة ، وقد خرج الإمام فليصل ركعتين ، يا سليك قم فاركع ركعتين ، وتجوز فيهما** .

– **قال النكرة** : هكذا رواه أصحاب جابر : أبو الزبير ، عمرو ابن دينار ، وأبو سفيان . وخرج أحاديثهم جميعا مسلم ، وروى هذه القصة كذلك : أبو هريرة ، وأبو سعيد الخدرى ، وأنس بن مالك ، وسليك نفسه ، وأبو ذر .اهـ.

● **وأقول** : إن هذا إسناد مستقل عن جابر ، وقد صح الإسناد فلا معنى لمعارضته بسائر الروايات عن جابر ، ولو سلك هذا النكرة هذا المسلك مع زيادات الصحيح لحكم بنكارة الكثير منها ، وأقرب شيء لذلك قوله هنا (**وتجوز فيهما**) ، فإن أصحاب جابر كعمرو بن دينار في "**الصحيحين**" [1] ، وأبي الزبير عند مسلم ، ومعاذ بن عبد الله بن خبيب عند ابن خزيمة ، ومحمد ابن المنكدر عند ابن خزيمة وغيرهم يروون الحديث بدونها ، وإنما ذكرها في الحديث أبو سفيان على خلاف عليه فيه ، والحسن ولم يسمع منه ، ومع ذلك أخرجها مسلم في "**صحيحه**" ، والله المستعان .

~~~~~~~~~~~~

(١) ولا يلتفت إلى رواية من ذكرها من طريقه كما في « **الأوسط** » للطبراني (٦٤١٣) . ففي إسناده غالب بن عبيد الله ، وهو تالف .
~~~~~~~~~~~~

● المثال السادس لضربه السنن بعضها ببعض :

حديث [١١٤] ـ [الصحيحة ٤٦٩]

أورد الشيخ ـ رحمه الله ـ عن ابن أبي عاصم في « **الديات** » (٢٣٠) ، وابن عدى فى « **الكامل** » (١٣٣/٦) ، وأبو نعيم فى « **تاريخ أصبهان** » (٧٦/٢) [1] كلهم من طريق محمد بن بلال عن عمران عن قتادة عن أنس ابن مالك ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : **إذا حكمتم فاعدلوا ، وإذا قتلتم فأحسنوا ، فإن الله محسن يحب المحسنين** .

● **قال الشيخ** : هذا إسناد جيد ، رجاله ثقات معروفون ، غير محمد ابن بلال ، وهو البصرى الكندى ، قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال الحافظ : صدوق يغرب .

– **فقال النكرة** : هكذا بتر كلام ابن عدى فى الرجل ، ويظهر من كلام الأئمة أن ابن بلال صدوق فى نفسه له إفرادات [كذا] وغرائب ، وفى حفظه ضعف ، ويشتد ضعفه إذا روى عن عمران القطان .

أما عبارة ابن عدى ففى « **التهذيب** » قال : هو يغرب عن عمران ، وله عن غير عمران أحاديث غرائب ، وليس بالكثير ، وأرجو أنه لا بأس به ، وذكره العقيلى : يهم كثيرًا عن همام والقطان .

● **وأقول** : قول ابن عدى ـ رحمه الله ـ : يغرب عن عمران ليس معناه أنه يغرب عن عمران خاصة ، وإنما خص عمران بالذكر لكثرة حديثه عنه ، وقِلّته عن غيره ، وعبارة ابن عدى واضحة فى ذلك ، وقد نبهت على ذلك

(١) والطبرانى فى « **الأوسط** » (٥٧٣٥) .

مرارًا ولكن هذا النكرة وأشباهه من المبتدئين لا يفهمون ، وقد احتص هذا بالوقاحة ، فإنه مع عدم فهمه قد اتهم الشيخ ببتر كلام ابن عدى ، مع أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد أتى بحكم الحافظ الذى يصفه بالإغراب ، ولو ساغ لهذا النكرة اتهامه للشيخ ـ رحمه الله ـ ببتر كلام ابن عدى لكان هذا الاتهام متوجهاً إلى الذهبى ـ رحمه الله ـ من باب أولى ، حيث قال : وساق له ابن عدى أحاديث حسنة ، وقال : أرجو أنه لا بأس به ، والظاهر أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد نقل كلام ابن عدى من « **الميزان** » ، ومع اتهام هذا النكرة للشيخ ـ رحمه الله ـ بما هو برىء منه فقد تصرف عامدًا متعمدًا فى كلام العقيلى ـ رحمه الله ـ بما يغيره عن معناه ، فقد قال العقيلى : محمد بن بلال عن همام وعمران القطان : بصرى يهم فى حديثه كثيرًا . فقدم النكرة ، وأخر ، فصيره : (يهم كثيرًا عن همام والقطان) ، ليصيره نصاً فى كونه يهم كثيرًا فى حديثه عن همام والقطان خاصة ، وهذا من تغيير كلام الأئمة عمدًا ليصل إلى مراده ، فهى خيانة جلية كغيرها ، ومن خيانته أيضا تركه توثيق أبى داود له حيث قال : ما سمعت إلا خيرًا .

وخلاصة أمره ما قاله الذهبى فى « **الميزان** » صدوق ، غلط فى حديث كما يغلط الناس .

– **ثم قال النكرة** فى عمران القطان : اتهم فى مذهبه فهو خارجى ، وفى روايته ، قال الدارقطنى : كان كثير المخالفة والوهم ، وضعفه النسائى وأبو داود ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، لم يرو عنه يحيى بن سعيد .

● **قلت** : لقد سلك النكرة سبيله المعهودة فى خيانة الأمانة فى نقل أقوال الأئمة ، حتى فى الواحد منهم ، فقد قال عمرو بن على الفلاس : كان ابن مهدى يحدث عنه ، وكان يحيى (يعنى ابن سعيد القطان) لا يحدث عنه ، وقد ذكره يحيى يوماً ، فأحسن الثناء عليه .

فترك يحيى بن سعيد القطان الرواية عنه ليس نصًّا في جرحه له ، خاصة مع ما اشتهر عنه ـ رحمه الله ـ من التعنت فيمن يروي عنه ، فحذف النكرة توثيقه الصريح (فأحسن الثناء عليه) ، ونقل ما يوهم الجرح ، ونقل هذا النكرة عن أبي داود تضعيفه ، وترك ما يفسر سبب التضعيف ، وهو قوله : أفتى في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك الدماء .

وهذا تضعيف له في مذهبه ، وليس في حديثه ، وحذف توثيقه له حيث قال الآجري عنه : هو من أصحاب الحسن ، وما سمعت إلا خيرًا ، وترك أيضاً قول الإمام أحمد : أرجو أن يكون صالح الحديث ، وقول الساجي : صدوق ، وثقه عفان ، وقول الحاكم : صدوق ، وكذا توثيق العجلي وابن حبان ، وتوثيق ابن شاهين له ، وقال : من أخص الناس بقتادة ، وكانوا يقولون إنه يميل إليه ، إلا أنهم لم يثبتوا عليه شيئاً .

فمن تأمل أقوال الأئمة تبين له صحة قول أمير المؤمنين في الحديث ابن حجر : صدوق يهم ، وقد سبقه بذلك أمير المؤمنين البخاري ـ رحمهما الله ـ ، فهو حسن الحديث ما لم يخالف من هو أوثق منه .

والعجب من النكرة ـ بل لم نعد نعجب من شيء يصدر منه ـ قوله :

وقد خولف عمرانُ القطان في الإسناد : خالفه سعيد بن بشير ، فقال : عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : **إذا ذبحتم ، فأحسنوا** ... الحديث ، قال أبو حاتم : هذا وهم ، إنما يروونه عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد عن النبي ﷺ .

– **قال النكرة** : سعيد من بابة عمران القطان .

● **وأقول** : ليس سعيد من بابة عمران القطان ، فأكثر الأئمة على تضعيف سعيد ، ولذا قال الحافظ في « **التقريب** » : ضعيف ، فأحسن أحواله أن يصلح في المتابعات والشواهد ، فلا شك في تقديم عمران عليه ، ثم إنه قد خولف كما بينه أبو حاتم ـ رحمه الله ـ ، وقد حكم عليه بالوهم . وأما رواية عمران فهي طريق مستقلة ، ولذلك لم يذكرها أبو حاتم في الخلاف ، ولم يعارض بينها وبين طريق مسلم كما فعل النكرة كعادته في ضرب الأحاديث بعضها ببعض حيث قال : والمحفوظ في ذلك ما رواه مسلم وأصحاب السنن وغيرهم عن شداد مرفوعاً ، فذكر الحديث .

وعدم ذكر أبي حاتم لحديث أنس في الخلاف مما يبين فساد طريقة هذا النكرة وحرصه على هدم السنن ، وقد ذكر الحافظ ابن رجب حديث أنس في « **جامع العلوم والحكم** » (١/٣٨٩-٣٩٠) مستشهدًا به لحديث شداد الذي رواه مسلم ، ولم يضرب أحدهما بالآخر كما فعل النكرة ، والله المستعان .

❦❦❦❦❦❦❦❦❦❦

☐ طعنه فى صحيح البخارى



حديث [٩٧] ـ الصحيحة [٣٩٥]

لا تصوم المرأة يوماً تطوعاً فى غير رمضان وزوجها شاهد إلا بإذنه .

أورده الشيخ من " **سنن الدارمى** " (١٧٦١) : أخبرنا محمد بن أحمد ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : فذكره .

● **قال الشيخ** : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، جميع رواته ثقات من رجاله ، والحديث أخرجه الشيخان من طرق عن سفيان دون قوله " **يوماً تطوعاً فى غير رمضان** " ، وهى زيادة صحيحة ثابتة ، ومن أجلها خرجت الحديث هنا .

وقد جاءت من طريقين آخرين عن أبي هريرة نحوه ، وإسناد أحدهما صحيح ، والآخر حسن .اهـ .

– **فقال النكرة** : قد جاءت الرواية الصحيحة هكذا بلفظ : **لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن فى بيته وهو شاهد إلا بإذنه ، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له .**

قال : أخرجه البخارى (٥١٩٢) ، (٥٣٦٠) ، و...... كلهم عن طريق [كذا] معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة به مرفوعاً .

ورواه البخاري من طريق شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : **لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه .** والباقي نحوه ، وأخرجه برقم (٥١٩٥) ، وقال عقبه : رواه أبو الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة : في الصوم .

– **قال النكرة** : وهذه إشارة ذكية من أمير المؤمنين أن المحفوظ عن أبي الزناد هو هذا الإسناد الذي يروي به فقرة الصوم فقط .

● **وأقول** : لا ينبغي أن ينخدع أحد بما صدر النكرة كلامه من الثناء على البخاري ـ رحمه الله ـ ، فإنه من الواضح أنه يريد أن يموه على من لا يدري ويخفي طعنه في حديث أخرجه البخاري مسندًا في " **صحيحه** " محتجاً به ، بل ليس في الباب غيره ، فقد بوب البخاري في كتاب النكاح : (باب : لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه) ، ثم أورد الحديث ، قال : حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : **لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أنفقت من نفقة عن غير أمره ، فإنه يؤدى إليه شطره .**

فموضع الشاهد للباب قوله : (**ولا تأذن في بيته إلا بإذنه**) ، ومع ذلك فقد زعم النكرة أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته ، وأن الصواب في حديث أبي الزناد بذكر الصوم فقط ، والزيادة على الصوم في الحديث ليست محفوظة ، ومنها موضع الشاهد للترجمة (**ولا تأذن في بيته إلا بإذنه**) ، وبذلك يظهر أن هذا النكرة قد انتهى إلى أن البخاري ـ رحمه الله ـ يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة ، فماذا ينتظر من هذا الهدام إن قدر له أن يواصل الكتابة وأن يجد من ينشر له ؟

والحديث رواه البخاري (٥١٩٥) كما سبق والطبراني في " **الشاميين** " والبغوي في " **شرح السنة** " (١٦٨٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بالحديث كاملاً .

ورواه النسائي في " **الكبرى** " (٢٩٢٠) ، وأحمد (٤٤٤/٢ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠) وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى ابن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بذكر الصيام فقط .

وأما سفيان بن عيينة فرواه بالإسنادين جميعاً ، وإن كان متثبتاً أكثر من الطريق الثاني، فرأى البخاري ـ رحمه الله ـ أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعا، فأما رواية شعيب فبالحديث كاملاً ، وأما رواية السفيانين فبجزء الصيام فقط ، وهذا معنى قول البخاري : ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم ، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضاً الترمذي (٧٨٢) ، وهذا هو الذي فهمه الحافظ أيضاً من قول البخاري حيث قال : (يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة ، وهو صيام المرأة إسنادًا آخر) ، ولذا لم يورده الحافظ في الأحاديث التي تُكلِّم فيها في المقدمة مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث ، وكم يعل أمثال هذا النكرة الأحاديث بمثل هذا الاختلاف الذي لم يعده الأئمة مؤثرًا على صحة الحديث ، والله المستعان .

وأما ما ذكره الحافظ من (قول أبي عوانة في رواية علي بن المديني : حدثنا سفيان به بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان ـ فراجعته فيه ، فثبت على موسى ، ورجع عن الأعرج) فليس معناه أنه لم يكن عنده الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج ، فإنه ثابت من طريق شعيب كما سبق ، وإنما يعني أنه كان لطريق موسى أحفظ لها من طريق الأعرج ، فرد هذه الطريق سندًا ومتناً ، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ فى السند والمتن كما فعل هذا النكرة من التسرع والجرأة على تخطئة الثقات ، وقد رواه عنه بزيادة (من غير رمضان) جمع منهم :

الإمام أحمد فى " **مسنده** " (٢٤٥/٢) ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمى (١٧٦١) ، وقتيبة بن سعيد ونصر بن على عند الترمذى (٧٨٢)؛ والبغوى (١٧٦٥) ، وقتيبة عند النسائى فى " **الكبرى** " (٣٢٨٨) ، والحسين ابن حريث عند ابن خزيمة (٢١٦٨)، وزهير بن حرب عند أبى يعلى (٦٢٧٣)، كلهم (أحمد بن حنبل ، ومحمد بن أحمد بن أبى خلف ، وقتيبة بن سعيد . ونصر بن على ، والحسين بن حريث ، وزهير بن حرب) ستتهم عن سفيان ابن عيينة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة مرفوعا بزيادة (من غير رمضان) والحديث ثابت من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة فالحكم بالخطأ على سفيان فى إثبات هذه اللفظة فيه غير مقبول ، خاصة وأنها ثابتة من وجه آخر ، فقد وردت عند عبد الرزاق (٧٨٨٦) ، وأخرجه أبو داود (٢٤٥٨) عن الحسن بن على عنه وهذه الزيادة ثابتة فى طريق موسى بن أبى عثمان بإقرار النكرة ، وموسى وأبوه قال فى كل منهما الحافظ فى " **التقريب** " : مقبول .

وقد أورد له الشيخ شاهدًا صحيحاً من حديث أبى سعيد الخدرى أخرجه أبو داود (٢٤٥٩) ، وأحمد (٨٠/٣) ، وسياقه دال على أن النهى فى التطوع ، وله شاهد أخرجه الطيالسى (١٩٥١) من حديث ابن عمر ، وفى إسناده ليث بن أبى سليم ، وهو ضعيف ، يصلح فى الشواهد والمتابعات .

قال ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ : قوله ﷺ : " **من غير شهر رمضان** " من الجنس الذى نقول : إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة ، والأمر قائم ، فالأمر قائم ، والنبى ﷺ لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها إذ صوم رمضان واجب عليها كان كل صوم صوم واجب مثله[1] جائز لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، ولهذه المسألة كتاب مفرد قد بينت فيه الأمر الذى هو لعة ، والزجر الذى هو لعلة .اهـ.

ـــــــــــــــ

(١) يعنى ـ رحمه الله ـ بقوله : صوم صوم واجب : صيام ما كان واجباً صومه ، فلا تكرار فى العبارة .

☐ تخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة



● المثال الأول :

حديث [١٠٢] ـ الصحيحة [٤٢٣]

لقد أورد النكرة عن ابن أبى حاتم فى " **العلل** " (٣٧٥/١) قال : سمعت أبى يقول : طلق بن غنام هو ابن عم حفص بن غياث ، وهو كاتب حفص ابن غياث روى حديثاً منكرًا ، وذكر الحديث .

– **ثم قال النكرة** ص (٣٦٢) : ثم رجعت إلى كتاب " **الجرح والتعديل** " ، فوجدته لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فنما إلى فكرى أنه لا يعرفه ، فهو عنده مجهول الحال ، لذلك رجح فى نقده أنه ـ أى طلق ـ ، وقد انفرد بهذا الحديث عن رجل مشهور مثل القاضى شريك ـ رجح أنه أخطأ فيه ، وهذا ظاهر من اضطرابه فيه ، ثم نقل كلامه الذهبى موافقاً عليه ، وليس بجيد بالنسبة له حيث قد ثبت عنده أنه ثقة .اهـ.

فتأمل كيف حكم على أبى حاتم ـ رحمه الله ـ بالجهل بحال طلق لمجرد أنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ثم لام الذهبى على ذكره حكم أبى حاتم على الحديث بالنكارة مع ذكره توثيق من وثقه ، فأى تعارض بين هذا وذاك إلا عند من لا يدرى ما يقول ؟ ، والله المستعان .

● **المثال الثانى لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :**

حديث رقم [٩٨] ـ الصحيحة [٤٠٠]

خرج الشيخ حديثاً من " **مستدرك الحاكم** " من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ، ونقل قول الحاكم : صحيح الإسناد ، فقال الذهبى : صحيح على شرط مسلم ، وقال الحافظ فى " **الفتح** " (٧٩/١٠) : سنده قوى .

– **فقال النكرة** : فى تصحيح الإسناد نظر ، فحماد بن سلمة ليس من حفاظ حديث هشام بن عروة ، بل هو كثير الخطأ عليه .

● **قلت** : هذا من تجنيه على حماد بن سلمة وتهوره ومجازفته ، فإنه لم يقل ذلك أحد غيره .

ثم نقل كلاماً عن ابن رجب لم يفهمه فى رواية حماد عن قتادة ، وأيوب ، وداود بن أبى هند ، والجريرى ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، وعمرو بن دينار .

ثم **قال** : وقد أخرج الإمام مسلم لحماد عن هؤلاء المذكورين ما عدا الأخير ، وذلك فى المتابعات لا الأصول .

ثم **قال** : من هنا تدرك خطأ قول الذهبى (على شرط مسلم) .

● **قلت** : بل من هنا ندرك تعديه على الذهبى بتخطئته إياه بالتهور والمجازفة، فقد روى له مسلم حديثاً بهذا الإسناد رقم (٢٣٦٣) فى تلقيح النخل، والله المستعان .

❊❊❊❊❊❊❊❊❊❊

● **المثال الثالث لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :**

حديث [٩١] ـ الصحيحة [٣٦٦]

إن التجار هم الفجار . قيل : يا رسول الله أوليس قد أحل الله البيع ؟ قال : **بلى ، ولكنهم يحدثون ، فيكذبون ، ويحلفون ، فيأثمون** .

قال الإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ : رواه أحمد (٤٢٨/٣) ، والطبرى فى " **تهذيب الآثار** " (٩٩/٤٣/١، ١٠٠) ، والطحاوى فى " **المشكل** " (١٢/٣) ، والحاكم (٦/٢-٧) ، وعنه البيهقى فى " **الشعب** " (٤٨٤٦/٢١٨/٤) عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير قال : حدثنى أبو راشد الحبرانى سمع عبد الرحمن بن شبل يقول : فذكره مرفوعاً .

قال الحاكم : صحيح الإسناد ، وقد ذكر هشام بن أبى عبد الله سماع يحيى بن أبى كثير من أبى راشد ، وهشام ثقة مأمون ، وأدخل أبان بن يزيد العطار بينهما زيد بن سلام .

● **قال الشيخ** : ووافقه الذهبى ، وهو كما قالا ، أخرجه الحاكم والبيهقى وابن عساكر عن أبان به ، وصرح ابن عساكر بسماع يحيى من زيد ابن سلام أيضا ، وخالفهم معمر فقال : عن يحيى بن أبى كثير عن زيد بن سلام عن جده عن عبد الرحمن بن شبل .

● **قلت** : هكذا وقع التصريح بسماع يحيى بن أبى كثير من أبى راشد عند الحاكم وعند البيهقى ، وقد نص الحاكم على إثبات السماع مما ينفى احتمال التصحيف فى الإسناد ، ولم يعارض الحاكم أحد من أهل العلم بنفى السماع ، مع أن المعروف أن المثبت مقدم على النافى ، فكيف إذا لم ينف أحد؟

ومع ذلك فقد تجرأ هذا النكرة ، ورد هذا النص بقوله : أما تصريح يحيى بالسماع من أبى راشد فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج هذا الحديث إلا عن طريق الحاكم ، ويحيى بينه وبين أبى راشد طبقتان ، ولم يثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال ، ثم ذكر أن رواية أحمد والطحاوى والخرائطى ليس فيها تصريح بالسماع ، ثم قال : فهذا يدل على خطأ الحاكم فى قوله (حدثنى أبو راشد) ، ولا يحتج بزيادات الحاكم فى " **المستدرك** " لكثرة أوهامه وأغلاطه كما يعلم من يقرأ فى كتابه ولو يسيرًا .

ثم ذكر الخلاف فى الإسناد ، ثم قال : وأصحهما ما رواه هشام ، فإنه أثبت أصحاب يحيى ، وإسناده مقطع ، فهو ضعيف .

ثم قال : وقد ذكر البيهقى فى كتابه " **الآداب** " ص (٤٨٦) بعد أن أخرج الحديث عن شيخه الحاكم من طريق هشام ، وفيه (التحديث) ، قال : خالفه ـ أى هشام ـ على بن المبارك وأبان العطار ، فروياه عن يحيى عن زيد ابن سلام عن أبى سلام عن أبى راشد ، وقد ذكر هشام الدستوائى فيه سماع يحيى ابن أبى كثير ، وهشام أحفظ ، والله أعلم .

ومع نص البيهقى ـ رحمه الله ـ على إثبات السماع الذى يقتضى تصحيح الحديث أصر النكرة على تضعيفه ، لكنه هذه المرة ترك تخطئة الحاكم وتوهيمه وانتقل إلى شيخه قائلاً : وقد ظهر لى أنه ربما كان الخطأ من شيخ الحاكم أبى عمرو عثمان بن أحمد بن محمد السماك ، ففيه مقال كما فى " **تاريخ بغداد** " و " **الميزان** " . اهـ .

● **وأقول** : أما قوله : إن بين يحيى بن أبى كثير وبين أبى راشد طبقتين فجهل فاضح فإن يحيى رأى أنساً ، فكيف يبعد سماعه من تابعى من الثانية ؟

وأما توهيمه الحاكم أو شيخه فى التصريح بالسماع فمردود ، لأن الطبرى ـ رحمه الله ـ قد رواه فى " **تهذيب السنن** " (٩٩) قال : حدثنى ابن المثنى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثنى أبى عن يحيى بن أبى كثير قال حدثنى أبو راشد الحبرانى .

وفى رقم (١٠٠) قال : حدثنى يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن علية قال حدثنا هشام ، وحدثنا ابن المثنى قال حدثنا ابن أبى عدى عن هشام عن يحيى قال : حدثنى أبو راشد الحبرانى .

فهذه ثلاثة أسانيد صحيحة إلى هشام بن أبى عبد الله ، وفيها تصريح يحيى بتحديث أبى راشد الحبرانى له .

وقد سبق أن الشيخ ـ رحمه الله ـ خرج الحديث من " **تهذيب السنن** " للطبرى ، فإما أن يكون هذا النكرة لم يكلف نفسه النظر فيه ، ثم أقدم على تخطئة الحاكم وشيخه والبيهقى ، فإقدامه على تخطئتهم والحالة هذه من التهور والمجازفة ، وإما أن يكون قد اطلع عليه ، وأخفاه حتى يتمكن من تضعيف الحديث ليتوصل إلى تنقص الإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ .

وتلك خيانة كنظائرها ، والله المستعان .

– **وقال النكرة** : رواية أبان عند أحمد مثل إسناد على بن المبارك ، فثبت أن هناك خطأ آخر عند الحاكم ، فقد سقط عنده ذكر (أبى سلام) .

● **قلت** : هو مردود أيضا بأنه وقع كذلك عند الطبرى (١٠١) من رواية معمر بدون ذكر (أبى سلام) ، ووقع كذلك أيضا فى " **معجم الصحابة** " لعبد الباقى بن قانع (٢/١٧٤-١٧٥) ، وقد سبق أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد عزا

الحديث للطبرى فى " **تهذيب الآثار** " ، ومع ذلك لم ينظر فيه هذا النكرة ، وتعدى على الإمام الحاكم بالتخطئة ، فما أعظم تهاونه فى الحكم على الأئمة باخطأ ، وما أعظم جرم الذى يسلط أمثال هؤلاء على السنة وحفاظها !.

والحديث قد صححه الطبرى فى " **تهذيب الآثار** "والترمذى ، والحاكم، والبيهقى ، وابن حبان ، والمنذرى ، والذهبى ، وشيخنا الألبانى ، والأرناؤوط ، وخالفهم النكرة ، فقال : ضعيف .

وقد سلك النكرة سبيله المعهودة منه فى كتابه فى ضرب النصوص بعضها ببعض ، فعارض بينه وبين حديث : **يا معشر التجار إن هذا البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة** .

ولا خلاف بينهما ، ومن أراد الوقوف على التوفيق بينهما فليرجع إلى " **مشكل الآثار** " للطحاوى (٣/١٢-١٥) .

ﮧﮧﮧﮧﮧﮧﮧﮧﮧ

● المثال الرابع لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :

حديث [٣٧] ـ الصحيحة [٢٢٧]

أورده الشيخ من طريق زيد بن الحباب حدثنا عثمان بن موهب مولى بنى هاشم قال : سمعت أنس بن مالك ﷺ يقول : قال رسول الله ﷺ لفاطمة : **ما يمنعك أن تسمعى ما أوصيك به ؟ أن تقولى إذا أصبحت وإذا أمسيت : يا حى يا قيوم برحمتك أستغيث ، وأصلح لى شأنى كله ، ولا تكلنى إلى نفسى طرفة عين أبدًا** .

قال الشيخ : هذا إسناد حسن ، رجاله كلهم ثقات ، غير عثمان ابن موهب ، وهو غير عثمان بن عبد الله بن موهب ، قال ابن أبى حاتم عن أبيه : صالح الحديث .

وقال الحافظ : مقبول .

– **فقال النكرة** : صحيح ، عثمان هذا لم يعرفه أحد ممن ترجم له ، وهذا توارد غريب ، يقلد التالى فيه من سبقه ، فترجم له البخارى ، ولم يعرفه ، وتبعه ابن أبى حاتم ، وأصحاب التهذيب ... حتى جاء الألبانى فلم يفعل شيئا .

● **وأقول** : لقد ظن أنه بهذه المعلومات المبعثرة سيتخطى البخارى ، وأبا حاتم ، وابن أبى حاتم ، وعبد الغنى المقدسى ، والمزى ، والذهبى ، وابن حجر وغيرهم .

والعجيب أنه ما أتى بجديد ، وإنما خطأ هؤلاء الأئمة بما قالوه ، وكأنهم لا يفهمون ما يقولون ، فلننظر فيما قرره ، وبماذا احتج ؟

لقد قال : والحق أنه رجل مشهور ، نسب لجده ، وهو عثمان ابن عبد الله بن موهب .

وقال أيضا : والصواب أن ابن موهب ، وعثمان بن موهب ، وعثمان ابن عبد الله بن موهب ثلاثتهم رجل واحد، وهو ثقة معروف ، وحجتى فى ذلك :

- اشتراكهما فى الرواية عن موسى بن طلحة .
- أن عثمان بن عبد الله ... ينسب لجده فى الأسانيد ، فيقال عثمان بن موهب .
- أن الإسناد عند الحاكم جاء اسمه كاملاً .

- أن ابن أبى حاتم قال فى عثمان أنه [كذا] كوفى ، وكذلك عثمان ابن عبد الله بن موهب سكن الكوفة كذلك [كذا] .

- وزيد بن الحباب كذلك سكن الكوفة ، وهو يدركه بالسن .

وكلا العثمانين من طبقة واحدة .

ويؤكد أنهما راو واحد عدم معرفة تلاميذ وشيوخ عثمان بن موهب هذا .

- وكلاهما مولى ، فالأول : قالوا : مولى بنى هاشم ، وفى الثانى قالوا : مولى آل طلحة ، ثم قال : ومما زاد يقينى بصحة ما ذهبت إليه : وجدت الحديث فى « **أمالى الأذكار** » لابن حجر قد أخرجه بسنده عن زيد بن الحباب عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن أنس به ، وقال : حسن غريب ، ثم أخذ يكرر أن عثمان بن عبد الله بن موهب يقال له عثمان بن موهب بما لا طائل وراءه.

● **وأقول** :

- أما القول باشتراكهما فى الرواية عن موسى بن طلحة ، فإن البخارى وحده هو الذى قال إن عثمان بن موهب الهاشمى روى عن موسى بن طلحة ، ومع ذلك فقد فرق بينه وبين الآخر المشهور .

- وأما كون عثمان بن عبد الله بن موهب ينسب إلى جده فقد قال ذلك المزى فى « **تهذيب الكمال** » ، وتبعه ابن حجر ، ومع ذلك فرق بينهما .

- وأما ذكره عند الحاكم (عثمان بن عبد الله بن موهب) ، فقد رواه البيهقى فى « **الأسماء والصفات** » (٢١٣) من طريق الحاكم وأبى يعلى الصيدلانى ، وهو ثقة بإسناد الحاكم ، وفيه (عثمان بن موهب) ، فإما أن يكون هذا من الحاكم نفسه أو ممن رواه عنه .

- وأما ما ورد فى « **الأمالى** » للحافظ ابن حجر من تسميته (عثمان ابن عبد الله بن موهب) فخطأ ، فإن الحافظ رواه عن فاطمة بنت المنجا عن سليمان بن حمزة عن محمد بن عبد الواحد المقدسى بإسناده .

والحديث موجود فى « **الأحاديث المختارة** » للحافظ محمد بن عبد الواحد المقدسى بإسناده ، وفيه تسميته (عثمان بن موهب مولى بنى هاشم) .

وعلى أى حال سواءً كان عثمان بن عبد الله بن موهب أو عثمان ابن موهب فليس ذلك دليلاً على كونهما واحدًا ، فإن لذلك نظائر .

- وأما احتجاجه بكون ابن أبى حاتم قال عن عثمان إنه كوفى فهذا ناشئ من كونه لا يدرى ما يقول ، فإنه قد قال عن ابن أبى حاتم إنه لا يعرفه ، وإنما تابع البخارى فقط فى التفريق بينهما ، فكيف يحتج بكلامه ؟

- وأما دعواه أنهما فى طبقة واحدة فهذا يدل على جهل فاضح . فإن عثمان بن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة سمع أبا هريرة المتوفى سنة (٥٧) أو (٥٨) أو (٥٩هـ) ، ولذا قال الذهبى فى « **السير** » (١٨٧/٥) : توفى بعد سنة عشرين ومائة ، وقد وهم ابن سعد ، فقال ما لا يسوغ . وهو : مات فى خلافة المهدى سنة ستين ومائة .

وأما زيد بن الحباب الراوى عنه فإنه توفى سنة ثلاثين ومائتين ، فبين وفاتيهما (١١٠) سنة فكيف يروى عنه ، بل إنه يبعد أن يروى عنه حتى على قول ابن سعد الذى وهمه فيه الذهبى ، وشيوخ زيد بن الحباب هم تلاميذ عثمان ابن عبد الله بن موهب مولى آل طلحة ، ولم يذكر زيد بن الحباب فى الرواة عنه ، وهذا وحده كاف فى إبطال ما ادعاه هذا النكرة من كونهما واحدًا فكيف إذا انضاف إلى ذلك كون الراوى فى هذا الحديث منصوصاً على كونه

مولى بني هاشم عند النسائي في " **الكبرى** " (١٠٤٠٥) ، والبزار كما في " **كشف الأستار** " (٣١٠٧) ، وابن السني في " **عمل اليوم والليلة** " (٤٨) ، والمقدسي في " **المختارة** " رقم (٢٣١٩) ، (٢٣٢٠) ، (٢٣٢١) .

وأما عثمان بن عبد الله بن موهب الثقة المشهور فإنه مدني ، ويلقب بالأعرج ، وهو مولى طلحة بن عبيد الله التيمي ، فهو مولى التيميين ، فهذا نص على أنه غير الراوي صاحب أنس بن مالك .

وإقدام هذا النكرة على تخطئة الأئمة بهذه الشبه الواهية مع وضوح الصواب في قولهم دليل على أنه لا يدري أن في المصطلح باباً اسمه " **المتفق والمفترق** " فقد ذكر الخطيب في كتابه " **المتفق والمفترق** " أربعة عشر راوياً كلهم اسمه " إبراهيم بن يزيد " ، وكثير منهم في طبقة واحدة ، وبينهم من الاشتراك أكثر مما بين هذين الراويين ، وهذا من شؤم التعجل في الاشتغال بالتجريح قبل إتقان علوم الحديث النظرية وقواعده ، فضلاً عن التصنيف ، فليتق الله كل من يشجع أمثال هذا النكرة على الخوض في هذه الأمور الخطيرة، والله المستعان .

وأما عن حكم الحديث فقد بين الشيخ أمره ، وهو أنه حسن ، وقد سبقه بالتحسين الحافظ ابن حجر كما في " **نتائج الأفكار** "، وصححه المنذري، والحاكم ، ووافقه الذهبي .

● المثال الخامس لتخطئته الأئمة بالتهور والمجازفة :

حديث رقم [٥] ــ في السلسلة رقم [٥٩]

يا علي أصب من هذا ، فهو أنفع لك .

أورده الشيخ ـ رحمه الله ـ من طريق فليح بن سليمان عن أيوب ابن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية .

ونقل قول الترمذي : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث فليح .

ثم قال الشيخ : وهو مختلف فيه ، وقد ضعفه جماعة ، ومشاه بعضهم ، واحتج به الشيخان في صحيحيهما ، والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه ، وأنه يخطئ أحياناً ، فمثله حسن الحديث إن شاء الله إذا لم يتبين خطؤه .

– **فقال النكرة** : أيوب بن صعصعة مجهول الحال ، لم يوثقه معتبر ، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات ، لم يخرج له أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه إلا هذا الحديث الواحد ، ومع ذلك قال ابن حجر : صدوق .

● **وأقول** : فهل إذا لم يخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه إلا هذا الحديث لا يكون له غيره ؟

بل قد أخرج له الإمام أحمد حديثاً في " **مسنده** " (٣٣٨/٢) من حديث أبي هريرة [١] ، وأخرج له يعقوب الفسوي (٤٢٥/٣) حديثاً آخر عن أيوب ابن بشير المعافري .

---

(١) والعجب أن الشيخ شعيباً قد حسن إسناده ، وضعف هذا الحديث ، مع أنه بإسناد واحد ، وقد أورد ابن أبي حاتم الحديث في " **علله** " (٢٣١١) ، وأعل طريقاً من طرقه فقط ، لا أصل الحديث .

وقد ذكر الحافظ في « **التهذيب** » أنه روى عنه جمع ، ووثقه ابن حبان .

وقد قال الذهبي في « **الميزان** » في ترجمة مالك بن الخير الزيادي مصري، محله الصدق ، قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته .

ثم قال الذهبي : يريد أنه ما نص أحد عليَّ أنه ثقة ، وفي رواة « **الصحيحين** » عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح .اهـــ .

● **قلت** : وقد بين هذه القاعدة شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ في « **تمام المنة** » ص (٢٠٤-٢٠٦) تمام البيان ، فلا حاجة لإعادته ، ولكن هذا النكرة ونظراءه لا يدركون مسالك الأئمة ، والله المستعان .

– **ثم قال** : ويعقوب هذا مجهول ، وأخطأ ابن حجر ، ونقل عن أبي حاتم أنه قال فيه : صدوق ، لكن في كتاب ابن أبي حاتم ترجم ليعقوب بن أبي يعقوب أولاً رقم (٩٠٥) : روى عن أبي هريرة ، روى عنه أيوب ابن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، ثم في الرقم التالى (٩٠٦) يعقوب بن يوسف . قال أبو محمد : روى عنه أبي ، وسئل عنه فقال : صدوق .

فلعل ابن حجر ـ رحمه الله ـ انتقل بصره في النقل .اهـــ .

● **وأقول** : هكذا وبكل جرأة يقطع بخطأ الحافظ ابن حجر لكونه لم يجد في « **الجرح والتعديل** » كلمة (صدوق) ، ويعلل ذلك بلعل كذا ... ، فليعلم إلى أي حد بلغه هؤلاء المتطفلون على العلم في تخطئة العلماء ، ألا يحتمل

أن يكون ذلك في نسخة الحافظ من « **الجرح والتعديل** » ، أو أنه سقط من المطبوع ، أو أن الحافظ وقف على ذلك في مصدر آخر غير « **الجرح والتعديل** » ؟

أليس ذلك بأولى من تخطئة هذا الإمام ؟!!.

ثم لو أن هذا النكرة المتجرئ على الحافظ ابن حجر مد يده إلى « **تهذيب الكمال** » لوجد الحافظ المزي قد سبق الحافظ ابن حجر بهذا النقل عن أبي حاتم ، وكذلك سبقه بذلك النقل الحافظ الذهبي في « **تذهيب التهذيب** » (١٣١/١٠) ، فثبتت بذلك براءة الحافظ ابن حجر وجناية هذا النكرة المعجب بنفسه عليه ، فعليه من الله ما يستحق .

ويعقوب قد روى عنه جمع ووثقه ابن حبان أيضا ، وقال الذهبي في « **الكاشف** » : ثقة ، وهذا الغلام يقول عنه : فيعقوب إذن مجهول العين .

ولا أدرى كيف يصفه بكونه مجهول العين مع أنه قد روى عنه جمع ؟

ذكر الحافظ في « **التهذيب** » منهم : أيوب بن عبد الرحمن ، وعثمان ابن عبد الرحمن ، وأبا يحيى السلمي ، وذكر في التعجيل محمد بن إبراهيم التيمي ، وذكر ابن حبان أبا عقيل وابن أبي فديك .

ومعلوم أن مجهول العين من روى عنه واحد فقط ، ولم يوثق .

فتأمل أخي القارئ حكم الذهبي على الراوي بالثقة ، وابن حجر بأنه صدوق ، ثم يحكم عليه هذا النكرة بأنه مجهول العين !!.

فإلى متى ينشر مثل هذا العبث في العلوم الشرعية ؟!.

وأما قوله (ولا يعرف له سماع من أم المنذر ، ولا يدرى هل عاصرها أم لا ؟ وإن كان عاصرها هل كان ممكناً لقاؤهما ؟) فإنه من عجائب الزمان

وتطاول الصبيان ، فإن أم المنذر لا تعرف إلا بروايته عنها ، وقد أثبت لها الصحبة بذلك ابن سعد ، والطبرانى ، وأبو نعيم وغيرهم ، ولم يخالفهم إلا هذا النكرة ، فتأمل !!.

أما قوله (أما قول الشيخ : وإنما يحسن فقط كما قال الترمذى فهذا غير مقصود كلام الترمذى ، فإنه قال : حسن غريب ، وهذا يعنى استغرابه للإسناد، وإن كان المتن يمكن أن يحسن لوجود شواهد له ، لكنه غالبا يقصد بالغرابة الخطأ أو الضعف فى الإسناد) فيدل على جهل فاضح ، فإن الترمذى إنما يقصد بالغرابة الضعف إذا أفردها فى الحكم على الحديث ، وذلك فى الأغلب ، وأما إذا جمعها مع غيرها فإنه يعنى بها التفرد كغيره من أهل العلم ، فقد وصف الترمذى أحاديث بقوله حسن صحيح غريب ، فكيف يكون صحيحاً ضعيفاً ؟ مثل حديث رقم (٧٦) فى الترمذى ، وهو فى " **الصحيحين** "، والحديث رقم (١٥٢) ، وهو فى " **صحيح مسلم** " ، والحديث رقم (٣٣٩٦) ، وهو فى " **صحيح مسلم** " ، وغيره ذلك كثير ، وأما وصف الترمذى للحديث بقوله (حسن غريب) ، وهو صحيح فكثير ، وقد بينت ذلك فى كتابى " **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** " ص (٢١٦) فلا حاجة لإعادته هنا .

– **ثم قال** : ثم وقفت على كتاب " **نظرات فى السلسلة الصحيحة** "[1] للشيخين : مصطفى بن العدوى ، وخالد المؤذن، ووجدتهما ذكرا هذا الحديث، وأعلاه بفليح وأيوب ، وفاتهما العلة الأهم ، وهى جهالة عين يعقوب ، ولعلهما

(١) وقد بينت قدر تلك النظرات وصاحبيها مما تقتضيه قواعد هذا العلم الشريف فى كتابى : " **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار والرد على من رمى الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ بالتساهل** " .

تابعا ابن حجر فى قوله " صدوق " ، وهو كتاب قديم الطبع ، فلعلهما تنبها لذلك .اهـــ.

● **قلت** : ولم أقف لهذا النكرة فى كتابه كله على مثل هذا الاعتذار عن هذين المذكورين فى حق الشيخ الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ مع معرفة القاصى والدانى بالفرق بين مكانة هذين وبين الإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ ، وهذا دال على قصد التشكيك فى الشيخ منه وممن نشر له .

ولا أدل على ذلك فى الحديث نفسه من معارضته احتجاج الشيخ بفليح بقوله : وقد ضعف فليحاً فى بعض تحقيقاته كما فى " **الضعيفة** " (٣٢٢/٣) . مع أنه من الواضح أن قول الشيخ فى " **الضعيفة** " مجمل وقوله هنا مفصل . ومعلوم أن المجمل يرد إلى المفصل ، والله أعلم .

☐ طعنه فى رواة السنة بالتهور والمجازفة :



● المثال الأول :

ص (٣٠١) قال : المعروف عن عبد الرزاق وإن كان ثقة إماماً ، فإنهم وصفوه بالخطأ عن معمر بن راشد .

وقد أخذ هذا من قول الدارقطنى : ثقة ، لكنه يخطئ على معمر فى أحاديث .

● **قلت** : إن عبد الرزاق مكثر جدًّا عن معمر ، فقد استقرأت حديثه من " **التفسير** " الذى جملة رواياته فيه نحو ألفى رواية لمعمر بن راشد ، منها (٧٣٧) ، وهذا يعنى أن أكثر من ثلث رواياته عن معمر ، وعبد الرزاق كغيره من الثقات الأثبات يقع منه بعض الخطأ فى جملة ما يرويه ، فإذا كان مكثرًا جدًّا عن معمر ، فذلك يستلزم أن أكثر أخطائه ستكون عن معمر ، فهذا معنى قول الدارقطنى : يخطئ على معمر فى أحاديث ، ومثل هذا الغُمْر لا يدرك مسالك الأئمة ، ولا يفهم كلامهم ، ولذا فهو يخبط خبط عشواء .

ولما تكلم العباس بن عبد العظيم فى عبد الرزاق قال الذهبى معقبا عليه : هذا ما وافق العباس عليه مسلم ، بل سائر الحفاظ وأئمة العلم يحتجون به ، إلا فى تلك المناكير المعدودة فى سعة ما روى .

ومما يدل على قصد تعدى هذا النكرة على رواة السنة أنه تصرف فى عبارة الدارقطنى ، فزاد فيها كلمة (المعروف) التى تفيد اشتهاره بالخطأ على معمر .

- **ثم قال** : (وصفوه) بالجمع مع أن قائل ذلك الدارقطنى وهى تفيد أن كثيرًا من أهل العلم تكلموا فيه ، وكذا تفيد الاستمرار والمداومة .

هذا مع أن عبد الرزاق من أثبت الناس فى معمر : ففى شرح " **علل الترمذى** " لابن رجب (٢/٧٠٦) قال ابن عسكر(١) : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق ، قال : يعقوب ابن شيبة : عبد الرزاق متثبت فى معمر ، جيد الإتقان ، وقال ابن معين : أبو سفيان المعمرى محمد بن حميد صاحب معمر ثقة ، وعبد الرزاق أحب إلى منه .

والعجب من هذا النكرة أنه مع جهله البالغ وعدم أمانته راح يتطاول على الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ بقوله : أما من لا ينظر إلا إلى " **التقريب** " و " **الكاشف** " ، فيجد ترجمة رجال هذا الإسناد يقال فيهم ثقة ، فلعله لا يفهم مسالك هؤلاء القوم ، بل ويتعجب من صنيعهم (٢) .

● **وأقول** : لا أملك إلا أن أقول: حاسب الله من نشر لهذا بما يستحق.

● المثال الثانى الطعن فى رواة السنة بالخيانة فى النقل :

حديث رقم [١١] ـ الصحيحة [١٠٧]

ما نقض قوم العهد قط إلا كان القتل بينهم ، وما ظهرت الفاحشة فى قوم قط إلا سلط الله ﷻ عليهم الموت ، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله عنهم القطر .

---

(١) الظاهر أنه محمد بن سهل بن عسكر .

(٢) وقد صدر من أحد إخواننا الأفاضل كلام يفهم منه التقليل من شأن كتاب " **الكاشف** " للذهبى ، و " **التقريب** " لابن حجر ، و " **الخلاصة** " للخزرجى ، ولعله حين يقرأ مثل هذا الكلام لهذا النكرة يدرك أن أمثاله ربما تعلقوا ببعض كلامه ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

أورده الشيخ ـ رحمه الله ـ من عند الحاكم والبزار والبيهقي من طريق بشير بن مهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .

ونقل الشيخ قول ابن حجر ـ رحمه الله ـ في بشير : صدوق لين الحديث، ثم أورد طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً بنحوه .

وصحح الشيخ هذا الموقوف ، وقال له حكم الرفع .

ثم أورده الشيخ من طريق آخر عند الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً ، وبين أن إسناده ضعيف ، ثم قال : ويبدو لي أن للحديث أصلاً عن بريدة ، ثم أورد من عند الطبراني في " **الأوسط** " ، وتمام بن محمد الرازي في " **الفوائد** " من طريق مروان بن محمد الطاطرى ثنا سليمان بن موسى ثنا فضيل عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً به مختصرًا .

ثم قال الشيخ : مروان ثقة ، وسليمان بن داود الكوفي صويلح كما قال الذهبي ، وفضيل إن كان ابن مرزوق ففيه ضعف ، وإن كان ابن غزوان فهو ثقة احتج به الشيخان ، فإن كان هو راوي الحديث ، فهو حسن إن شاء الله تعالى .

ثم تبين أنه ابن مرزوق ، فقد ذكره المزي في الرواة عنه في ترجمة ابن مرزوق من تهذيبه ، ولا يمنع ذلك من الاستشهاد به .اهـ .

● **قلت** : رواه تمام في " **الفوائد** " (٩٤٠) من طريق محمد بن عوف ، والطبراني في " **الأوسط** " (٦٧٨٨) من طريق إبراهيم بن مروان بن محمد كلاهما (محمد بن عوف وإبراهيم) عن سليمان بن موسى الكوفي عن فضيل ابن غزوان عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به .

ورواه الطبراني في " **الأوسط** " (٤٥٧٧) من طريق العباس بن الوليد الخلال عن مروان عن سليمان عن فضيل بن مرزوق عن عبد الله بن بريدة عن أبيه .

ومحمد بن عوف ثقة حافظ ، وإبراهيم بن مروان صدوق ، فلا شك في ترجيح روايتهما على رواية العباس وحده ، فهو صدوق فقط ، فترجح بذلك أن فضيلاً هو ابن غزوان الثقة الذي أخرج له الجماعة ، وأما ابن مرزوق ، فكأن الشيخ تابع فيه قول الحافظ في " **التقريب** " حيث قال : صدوق يهم ، والحق أنه أعلى من ذلك ، وأما النكرة فقد غش المسلمين ، وتجنى على السنة بالجور على رواتها ، فقد نقل كلام من تكلم فيه فقط ، ثم اعتمد على ذلك في تضعيفه ، وهذه خيانة ، فإلى الله المشتكى ، فإنه قال : فضيل ضعيف ، قال الحاكم : قد عيب على مسلم إخراج حديثه ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث . صدوق ، يهم كثيرًا .... لا يحتج به ، وقال ابن حبان في " **الثقات** " : يخطئ ، وذكره في الضعفاء ، وزاد : ويروى عن عطية الموضوعات . انتهى كلامه .

● **قلت** : وقد نقل هذا الكلام من " **تهذيب التهذيب** " ، فكتم قول الثورى فيه : ثقة ، وقول سفيان بن عيينة فيه : ثقة ، وقول ابن معين مرة : ثقة، وأخرى : صالح الحديث ، وقول أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيرًا ، وقول العجلي : جائز الحديث ، صدوق [1] .

● **قلت** : وقد قال فيه البخاري : مقارب الحديث ، وسئل عنه أبو داود ، فأجاب بقول سفيان بن عيينة بالتوثيق ، وأقره ، كما في سؤالات أبي عبيد له رقم (٣٠٨) ، ووثقه الفسوي أيضاً .

وأما الكلام فيه فأشده لابن حبان، لكن الكلام المذكور في " **التهذيب** " مختصر اختصارًا مخلاً ، ففي " **المجروحين** " (٢٠٩/٢) قال : يروى عن عطية وذويه منكر الحديث جدًّا ، كان ممن يخطئ على الثقات ، ويروي عن عطية

(١) الذي في الثقات المطبوع : ثقة .

الموضوعات ، وعن الثقات الأشياء المستقيمة ، فاشتبه أمره ، والذى عندى أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ، ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد على الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها فى الاحتجاج بها . اهـ .

فتبين بذلك أن من أنكر حديثه إنما أنكره بسبب ما رواه عن عطية وأن الخطأ فيها من عطية كما قال ابن حبان مع تشدده هو وأبو حاتم الرازى ، وأما قول الحاكم عيب على مسلم إخراج حديثه ، فلم يذكر من العائب ، وليس هذا جرحاً ، فقد يقال هذا فى الصدوق الذى لا يصل إلى شرط الصحيح ، وقد جاز القنطرة بإخراج مسلم له ، وأقل أحواله أن يكون حسن الحديث ، وقد قال الذهبى فى " **الكاشف** " : ثقة .

فهل يدرى هؤلاء الذين نشروا لهذا النكرة الذى يتعدى على رواة مسلم ما اقترفوا فى حق السنة ؟!.

وأما سليمان بن موسى فقد قال العقيلى : كوفى عن دلهم ، ولا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به .

فالذى يظهر أن العقيلى ـ رحمه الله ـ لم يكن يعرفه جيدا ، فإنه روى عن جماعة كثيرين ، فكيف يقال إنه لا يعرف إلا بحديث رواه عن دلهم ، وأما ما فى " **التهذيب** " من قوله : ذكر العقيلى عن البخارى أنه قال : منكر الحديث فليس هذا النقل صحيحاً ، فإن الذى فى الضعفاء للعقيلى فى ترجمة راوٍ آخر اسمه سليمان بن موسى ، ثم قال عن مظاهر بن أسلم ، ومظاهر منكر الحديث قاله البخارى ، وكذا قاله الذهبى فى " **الميزان** " فإما أن يكون الخطأ من النساخ أو من الحافظ ، والله أعلم .

وقد ذكره أبو زرعة فى الضعفاء ، وهو جرح غير مفسر ، وقد وثقه مروان الراوى عنه ، وهو أعلم به ، وقال أبو داود : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

وقال أبو حاتم الرازى عنه مع تشدده : أرى حديثه مستقيما ، محله الصدق ، صالح الحديث ، وقال الذهبى فى " **الكاشف** " صالح الحديث .

فأقل أحواله أن يكون حسن الحديث .

وأما بشير بن المهاجر فقد فعل به ما فعل بفضيل بن مرزوق ، فقد نقل الجرح فيه دون التعديل ، فقد قال فيه ابن معين : ثقة ، وقال النسائى : ليس به بأس ، وقال العجلى : كوفى ثقة ، وقال الذهبى فى " **الكاشف** " ثقة فيه شيء .

● **قلت** : قد جاوز القنطرة بإخراج مسلم له ، فهو حسن الحديث ، فقد اتفق فضيل بن غزوان وبشير بن المهاجر على رواية الحديث عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وخالفهما الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن ابن عباس موقوفاً .

فلما كانت رواية الحسين هى التى تضعف الحديث قال النكرة : أما الحسين بن واقد فمن الأثبات فى حديث عبد الله بن بريدة .

● **قلت** : هذا كذب ، فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم ، وهو مع كونه ثقة إلا أنه متكلم فيه أيضاً ، قال الأثرم : قال أحمد : فى أحاديثه زيادة ، ما أدرى أى شيء هى ؟ ، ونفض يده ، وقال الساجى : فيه نظر ، وهو صدوق يهم ، وقال ابن حبان : ربما أخطأ فى الروايات ، فقال الحافظ فى " **التقريب** " : ثقة له أوهام .

● **قلت** : فهو قريب من فضيل بن مرزوق، وأما فضيل بن غزوان الذي ترجح أن الحديث من طريقه فأرجح منه وحده فكيف إذا تابعه بشير ابن المهاجر ؟! ، ولذا فالراجح في الحديث أنه مرفوع أو يحمل على أنه محفوظ على الوجهين ، والظاهر أن أبا حاتم لم يقف على طريق فضيل، ولذا رجح الموقوف، والحديث صحيح على أي حال ، فقد سبق في الذي قبله بمعناه ، فحكم هذا النكرة عليه بالضعف من الغش الواضح ، والله المستعان .

● **المثال الثالث لطعنه في رواة السنة بالتهور والمجازفة :**

حديث رقم [٦١] ـ الصحيحة [٢٠٤]

أورد الشيخ ـ رحمه الله ـ الحديث من " **مسند الروياني** " (١٢٢٦) : نا أحمد نا عمي نا ابن لهيعة عن سليمان بن عبد الرحمن عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي قال : كنت تحت راحلة رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال قولا حسناً ، فقال فيما قال : **من أسلم من أهل الكتاب ، فله أجره مرتين ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا ، ومن أسلم من المشركين فله أجره ، وله مثل الذي لنا ، وعليه مثل الذي علينا** .

● **قال الشيخ** : هذا سند حسن ، القاسم هو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الشامي ، صاحب أبي أمامة ، وهو صدوق .

وسليمان بن عبد الرحمن هو أبو عمر الخراساني الدمشقي ، وهو ثقة .

وابن لهيعة هو عبد الله المصري ، وهو سيء الحفظ ، إلا ما رواه العبادلة عنه (عبد الله بن وهب ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، وعبد الله بن المبارك) ،

وهذا من رواية الأول منهم ، فإن عم أحمد في هذا السند هو عبد الله بن وهب، وهو أشهر من أن يذكر . وأحمد فهو ابن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري الملقب بـ " بحشل "، وهو صدوق تغير بأخرة ، كما في " **التقريب** "، واحتج به مسلم ، فحديثه حسن إذا لم يخالف .

● **قلت** : فتأمل هذا التفصيل والبيان لمسوغات الحكم بالحسن على هذا الإسناد من هذا الإمام العارف ، ثم تأمل أيضا اعتراض النكرة عليه بأمرين:

أولهما : تضعيف الشيخ ـ رحمه الله ـ لأحاديث رواها أحمد بن عبد الرحمن ، وهذا من عدم فهمه ، فقد نص الشيخ على أن الحكم على حديثه بالحسن إنما هو بشرط أن لا يخالف ، وواضح من هذا أنه حين يضعف حديثه يكون قد خالف في هذا الحديث بعينه ، والمسألة موضع اجتهاد .

والأمر الثاني قوله : (والتحقيق أن أحمد هذا ضعيف) هكذا بت الحكم بضعفه ، ثم رجع ، فقال : ومع هذا ففي حاله تفصيل : فقد كان في أول حاله مستقيماً ، لذا احتج بروايته مسلم وابن خزيمة ، ثم فسد بعد ذلك . لذا قال ابن حبان في " **المجروحين** " : وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديما حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه ، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له .

وقال ابن الأخرم : نحن لا نشك في اختلاطه بعد الخمسين ، وإنما ابتلى بعد خروج مسلم من مصر .

● **قلت** : فهذا يعني أنه يحتج به في وقت دون وقت ، فنقض بذلك تضعيفه المطلق أولاً ، ثم لم يثبت على ذلك حتى انقض عليه مرة أخرى ، فقال: ذكر البرذعي في الضعفاء ما يدل على وجوب تجنب! رواية أحمد هذا ، فقال في (٢/٧٠٩-٧١٦) : وحملت معي من مصر جزءاً بخطي مما أكرته من حديث

أحمد بن عبد الرحمن ابن أخى ابن وهب أبى عبيد الله ، ومما لديهم من الأسانيد والمتون ، فدفعت الجزء إلى أبى زرعة ، فجعل يقرأ ما فى الكتاب ، ويتعجب ، ثم قال لى أبو زرعة : **لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا !** ، إلى أن نقل عن البرذعى قوله لأبى زرعة : **فتكتب بخطك إلى أصحابنا بمصر ؟! فكتب بخطه كلاماً غليظاً ، يأمر بهجرانه ومباينته ، ونسبه إلى الكذب المصرح** ، وكتب نحو ذلك : **أبو عبد الله محمد بن مسلم ابن وارة ، وأبو حاتم ، فأنفذت خطوطهم إلى علان وإبراهيم بن الأصم** .

ثم إن أحمد كتب إلى أبى حاتم يشكو البرذعى ، فأرسل إليه أبو حاتم مع ابنه ، ولم يكتب إليه ، قال : قلت لعبد الرحمن : قل له : كتبت إلىّ فى أمر البرذعى بما كفيتنى مؤنة نفسك عندما ذكرت عن عمك عن عمر بن محمد حديثاً لا أصل له بهذا الإسناد، ثم اعتذر أحمد عن ذلك بأن ابنه غلط فى إسناده.

ثم تتبعه أبو حاتم فى أحاديث أخر ، وكتب بذلك مع البرذعى ، فقال أحمد : جزى الله أبا حاتم خيرًا ، لقد نصح ، وقال للبرذعى : ما حدثت بهذا الحديث _ حديث نعيم بن حماد فى من يقيسون الأمور برأيهم _ قط وأنا أعقله ، وليس هذا الحديث من حديثى ولا حديث عمى ، وإنما وضعه لى أصحاب الحديث ، ولست أعود إلى روايته حتى ألقى الله .

● **قلت** : وواضح مما سبق أن أبا زرعة ما نسب أحمد إلى الكذب لوقوفه على وقوعه منه ، وإنما لوقوع أحاديث منكرة فى أحاديثه ، ولقد كان موقف أحمد بن عبد الرحمن من ذلك طيباً حيث قبل النصيحة ، واعتذر بأن هذا الحديث أُدخل عليه ، وهذا ليس بضائره بجنب ما روى ، ولقد أحسن أيضا حيث تعهد بعدم رواية هذا الحديث بعد ذلك ، وقال : وأنا تائب إلى الله أو

نحو ما قال ، وهذا ما حذفه هذا النكرة مع طول نقله السابق ، وقصده واضح ، وسيتضح بذكر باقى ما حذفه ، وهو قول البرذعى : فقلت له : هاهنا أحاديث عن هذا ، قال : فاجمعها ، وائتنى بها حتى أرجع عنها .

● **قلت** : فأى قبول للحق أبلغ من هذا ؟

ثم قال البرذعى : فما مضى بى إلا عام ، وكنت على أن أعود إليه ، ومعى ما ينكر من حديثه حتى أتانى قوم ثقات من أصحابنا ، فحدثونى أنهم شهدوه فى ذلك اليوم يحدث بحديث عيسى بن يونس [1] الذى قال له ما قال عن عمه ، فقصدت الرجل الذى قيل له إنه قرأ الحديث عليه ، وكان جرجانى صديق [كذا] لى ، فقلت له : ابن أخى ابن وهب قرأ عليك حديث عيسى ابن يونس ؟ فقال لى : نعم أخذ منى درهمين ، وقرأه علىَّ .اهـ.

● **قلت** : فظهر بذلك أن الذى ادعى على ابن أخى ابن وهب الرجوع إلى التحديث بحديث عيسى بن يونس رجل مبهم ، فروايته مردوده غير مقبولة، وقد حذف النكرة هذا البيان ، وصاغه بأسلوبه حيث قال : ثم ذكر البرذعى أن أحمد حنث فى يمينه ، ورجع وحدث بهذا الحديث .

وفعله هذا يدل على أحد أمرين :

الأول : إما أنه لا يدرى أن رواية المبهم مردودة ،ومن كان على مثل هذا الحال كان يجب عليه أن يتحفنا بسكوته .

الثانى : وإما أنه أخفى ذلك حتى يطعن فى ابن أخى ابن وهب ، وهو الظاهر ، ولذا قال : فظهر أن أبا زرعة كان أعرف الناس بحاله ، وأنه يكذبه وينسبه للوضع .

---

(١) يعنى الذى رجع عنه ، وتعهد بعدم روايته .

فهل يتحمل وصف راوٍ من رواة مسلم بالوضع إلا من نشر لهذا النكرة ؟.

● **قلت** : وقد ثبت عن أبي زرعة أنه قَبِل رجوعه عن هذه الأحاديث ، فقد قال ابن أبي حاتم في " **الجرح والتعديل** " (٦٠/٢) : سمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي ، فحكى عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث ، فقال أبو زرعة : إن رجوعه مما يحسن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك .

وأما أبو حاتم فإن كلامه فيه أكثر تفصيلاً وأوضح وأبين ، فقد قال ابنه سمعت أبي يقول : حدثنا أبو عبيد الله ابن أخي ابن وهب ، ثم قال : كتبنا عنه ، وأمره مستقيم ، ثم خلط بعد ، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط ، قال : وسئل أبي عنه بعد ذلك (يعني في نهاية أمره) ، فقال : كان صدوقاً . ولذا قال الحافظ ابن حجر في " **التهذيب** " : وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه ، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين ، وابن القطان من المتأخرين .

● **قلت** : وأحمد بن عبد الرحمن قد جاز القنطرة برواية مسلم عنه ، وأما تضعيف الحديث بسببه كما فعل هذا النكرة فذلك دليل على جهله وتهوره، فإنه متابع ، وقد ذكر الشيخ ـ رحمه الله ـ هذه المتابعة حيث قال : وقد أخرجه أحمد (٢٥٩/٥) ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني ثنا ابن لهيعة به ، ولم يشر إليها النكرة .

وقد ذكر بعضهم يحيى من قدماء أصحاب ابن لهيعة .

وقد توبع ابن لهيعة ، تابعه الليث بن سعد عند الطحاوي في " **مشكل الآثار** " (٢٣٥/٣) ، والطبري في " **تفسيره** " (١٤٢/٢٧) ، والطبراني في **الكبير** " (٧٧٨٦) .

وهذا إسناد صحيح إلى القاسم بن عبد الرحمن ، ولكن هذا النكرة يجتهد في الهدم ، والله المستعان .

●**المثال الرابع لطعنه في رواة السنة بالتهور والمجازفة :**

حديث رقم [١٢٢] ـ الصحيحة [٤٩٤]

إن من ورائكم أيام الصبر ، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم . قالوا : يا نبي الله أو منهم ؟ قال : **بل منكم** .

لقد ذكر الشيخ طرق الحديث ، وبين ما فيها ، ثم قواه بالمجموع . فاعترض النكرة على ذلك ، ولا يسع المقام مناقشته في شيء من ذلك[1] . ولكن الذى ذكرت الحديث لأجله هو كونه أورد طريقاً عند الشجري في " **الأمالي** " (٢٦١/٢) رقم (٢٣٦٣) من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر نحوه مرفوعاً .

ثم قال : هذا الإسناد رجاله ثقات ، إلا أنه غريب، والأوزاعي ثقة إمام، إلا أنه ذو أخطاء على يحيى ، فقد تكلم في روايته عنه الإمام أحمد . وذكر ابن رجب في " **علله** " (٧٩٩/٢) حديثاً بهذا الإسناد تماماً، وذكر أن أحمد قال فيه: إنه منكر ، وقال : هذا خطأ من الأوزاعي ، ثم قال : وفي " **علل الخلال** ص (١٧٣) : ضعف له حديثاً ، وقال : هذا منكر ، هذا من خطأ الأوزاعي . يخطئ كثيرًا على يحيى .

(١) ولأخينا الشيخ سليم الهلالي ـ حفظه الله ـ جزء جمع فيه طرق هذا الحديث ، فيرجع إليه من شاء .

● **قلت** : هكذا شأن هذا النكرة فى غالب كتابه أنه يعمد إلى أسوأ ما فى الراوى فيذكره ، ويترك التعديل ، ففى " **شرح علل الترمذى** " لابن رجب نفسه (٢/٦٧٨) : قال أبو حاتم الرازى : سألت على بن المدينى : من أثبت أصحاب يحيى بن أبى كثير ؟ قال : هشام الدستوائى . قلت : ثم من ؟ قال : ثم الأوزاعى .

فترك النكرة ذكر هذا من الخيانة كغيرها من أفاعيله ، وقول ابن المدينى هو المعتبر ، فإن أصحاب الكتب الستة قد أخرجوا (٢٠) حديثاً بهذا الإسناد ، للبخارى منها واحد ، ولمسلم سبعة أحاديث ، فهذا الإسناد على شرط الكتب الستة ، فلو ترك هؤلاء وما أرادوا لهدموا السنة جملة ، والله المستعان .

● المثال الخامس لطعنه فى رواة السنة بالشبه الواهية :

فى ص (١٧١) ذكر بشر بن عبد الله بن يسار فقال : مجهول (هكذا بإطلاق) ، وقال فيه ابن حجر : صدوق ، وهذا على مذهب ابن حبان ، وقال : هذا ذكره الألبانى فى " **تمام المنة** " ، فالكل يدور فى منهج ابن حبان ، وهو شاذ عن منهج المتثبتين .

● **قلت** : وبشر روى عنه جماعة ، وذكره ابن حبان فى الثقات .

وله نظراء كثيرون .

☐ الخلط فى الرواة والأسانيد :



● المثال الأول :

حديث [٢٩] ـ الصحيحة رقم [١٧١]

أورد الشيخ ـ رحمه الله ـ عن ابن أبى شيبة (٢/٧١) : حدثنا يزيد ابن هارون عن ابن أبى ذئب عن الزهرى أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الفطر ، فيكبر حتى يأتى المصلى وحتى يقضى الصلاة ، فإذا قضى الصلاة قطع التكبير .

– **فقال النكرة** : خالفه ابن شهاب الزهرى ومحمد بن عجلان ، فأوقفاه ، ولعل رواية الزهرى هى أصل المرسل المذكور آنفاً .

فرواه البيهقى من طريق ابن مصفى ـ وهو محمد ـ حدثنى يحيى بن سعيد العطار عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكبر ليلة الفطر حتى يغدو إلى المصلى .

● **قلت** : قوله لعل رواية الزهرى هى أصل المرسل يدل على جهل بالغ أو غش متعمد ، فإن محمد بن مصفى كان يدلس تدليس التسوية ، ويحيى ابن سعيد العطار ضعيف ، فكيف يقدم الضعيف على الصحيح ؟

ومثل هذا يقع من هذا النكرة كثيرًا مما يدل على عدم الثقة به وبأقواله .

والأعجب من ذلك كله قوله (خالفه ابن شهاب الزهرى) فإنه لا يقوله من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف ، فإن الزهرى ـ رحمه الله ـ من

مشايخ عبيد الله بن عمر العمرى ، وقد تصحف اسم الراوى من (أبي شهاب) إلى (ابن شهاب) فنسبه النكرة فقال ابن شهاب الزهرى ، وهو دال على جهله المفاضح ، وقد ذكر المزى (أبا شهاب الحناط) فى مشايخ يحيى بن سعيد العطار . ولو أن النكرة نظر فى " **المعرفة** " للبيهقى (٥/٥٢) رقم (٦٨١٥) لوجد فيه قول البيهقى : ورواه أبو شهاب عن عبيد الله بن عمر موقوفاً .

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

● المثال الثانى لخلطه فى الرواة بشيء لم أر مثله :

قال ص (٦١) : نقل (يعنى الشيخ) عن الهيثمى قوله فيه : وفيه سليمان بن أيوب الطلحى ، وقد وثق ، وضعفه جماعة، وفيه جماعة لم أعرفهم .

● **فقال الشيخ** : كذا قال ، وليس فيه من لا يعرف سوى جد سليمان بن أيوب ، واسمه سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة ، فإنى لم أعرفه .

● **قلت** : بل الصواب مع الهيثمى ، وجد سليمان اسمه عيسى ابن موسى ، وليس سليمان بن عيسى ، فإنه سليمان بن أيوب بن سليمان ابن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله هكذا . انتهى كلامه بحروفه .

فقد ظهر بذلك أن هذا الشخص لا يعقل شيئاً ، فإنه يقول : إن هذا الراوى اسمه سليمان بن أيوب بن سليمان بن عيسى ، وكل من بقى عنده شيء من لعقل يقول : إن جد سليمان الأصغر هو سليمان بن عيسى كما قال الشيخ الألبانى ، فانتقد النكرة ذلك على الشيخ ، وادعى أن جد سليمان الأصغر هو عيسى بن موسى ، ثم قال : لكن ذكر ابن أبى حاتم أيوب بن سليمان بن عيسى ابن موسى بن طلحة روى عنه ابنه سليمان ، فجعل جده هنا هو سليمان ابن عيسى . وليس عيسى ، فما أدرى ما هذا ؟ . انتهى كلامه .

● **وأقول** : إننى لم أر فى حياتى مثل هذا : شخص يخطئ الأئمة فى شيء يعترف أنه لا يدريه ، فهل يتحمل هذه الجريمة غير من نشرها بين الناس باسم العلم ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وأما إحالته فى ذلك على السنة لابن أبى عاصم ، فأقول : لو أن هذا النكرة كلف نفسه أن ينظر فى الصفحة نفسها التى نقل منها وذلك فى الحديث رقم (١٤٠٠) لوجد فيه : حدثنا الحسن بن على ثنا سليمان بن أيوب بن عيسى [(١)] بن موسى بن طلحة بن عبيد الله حدثنى أبى عن جدى سليمان .

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

● المثال الثالث لخلطه فى الرواة والأسانيد :

قال ص (٣١٨) : ووقع عند ابن حبان : عن موسى بن أعين عن معمر عن هشام بن حسان عن أبى حازم مولى أبى رهم الغفارى عن أبى هريرة .

ومعمر ليس له رواية عن ابن حسان ، ولعله الدستوائى . فالمورد مموء بالتصحيف والتحريف ، فهشام الدستوائى من أقران معمر . ويكون سقط (عباد) من الإسناد يدل على ذلك أن أحدًا لم يذكر هشاماً الدستوائى ولا ابن حسان فى الرواة عن عباد بن أبى على . انتهى .

● **قلت** : ولم يكلف نفسه النظر فى " **الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان** " بدلاً من أن يسوِّد الورق بمثل هذا الكلام ، فالحديث موجود فيه برقم (٤٤٨٣) عن معمر عن هشام بن حسان عن أبى حازم ، بدون ذكر (عباد) . بل أخرجه كذلك أبو أحمد الحاكم فى " **الأسامى والكنى** " (١٦٥٤) .

فهل من معتبر ؟!.

---

(١) يلاحظ هنا أن ابن أبى عاصم قد نسب أيوب إلى جده ، ويبين ذلك ما بعده

● المثال الرابع لخلطه في الرواة والأسانيد :

فقد أورد الشيخ في الحديث (٤١٣) إسنادًا عن ابن جرير الطبرى في " **تفسيره** " (١٢٤/٧) من طريق أبي شريح ضبارة بن مالك عن أبي الصلت عن حرملة .

– **فقال النكرة** ص (٣٥٥) : وأبو الصلت هو عبد السلام بن صالح الهروى متهم .

● **قلت** : هو أبو الصلت الشامى كما في ترجمة ضبارة بن مالك من " **التهذيب** " و " **الكنى** " للذهبى .

● المثال الخامس لخلطه في الرواة والأسانيد :

في الحديث رقم [٤٢٥] من الصحيحة

أورد له الشيخ طريقاً رواه الخطيب (١١٧/٣) عن أبي عبيدة الحداد عن ابن عون عن ابن سيرين والحسن قالا : لا عشنا إلى زمن لا يعشق فيه ، قال أبو هريرة : سمعت النبى ﷺ يقول : **المؤمن مألفة ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف** .

– **فقال النكرة** : أخرج ابن أبي شيبة في " **المصنف** " (١٦١/٨) : حدثنا وكيع عن سفيان عن المسعودى عن أبي حازم عن أبي عون [كذا] قال : قال ابن مسعود : المؤمن مألف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف .

– **قال النكرة** : فهذا الحديث يعل الإسناد الذى أخرجه الخطيب ، واستشهد به الألبانى .

● **قلت** : إن كلمة (أبي) زائدة في إسناد ابن أبي شيبة ، فهو عون ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، ولقد سبق أن نقل النكرة كلام الدارقطنى لهذا الإسناد ، وسماه عوناً ، وهو الذى يروى عنه أبو حازم سلمة بن دينار ، وأما الذى في إسناد الخطيب فهو عبد الله بن عون بن أرطبان ، فلا اشتراك في الإسناد نهائياً ، فإعلال أحدهما بالآخر لا يقع إلا من أمثال هذا النكرة الذى يضرب النصوص بعضها ببعض بالخبط والمجازفة ، والله المستعان .

● المثال السادس لخلطه في الرواة والأسانيد :

قال الشيخ في " **الصحيحة** " (١٢٩/١) عن إسناد حديث عند ابن أبي شيبة في " **المصنف** " عن ابن جريج عن عطاء : ورجاله ثقات .

– **فقال النكرة** : قول الشيخ : (رجاله ثقات) ليس بشيء لعنعنة ابن جريج ، وهو قبيح التدليس .

● **قلت** : **هذا دال على جهل بالغ أو غش متعمد** ، فإن من المعلوم عند من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أن قول المحدث : (رجاله ثقات) لا ينفي ما في الإسناد من الانقطاع ، والتدليس ليس انقطاعاً محققاً ، وإنما هو مظنة الانقطاع ، ثم إن ابن جريج له اختصاص بعطاء حتى قال الإمام أحمد : ابن جريج أثبت الناس في عطاء، وقد قال ابن أبي خيثمة في " **تاريخه** " ص (٣٥٦) : حدثنا إبراهيم بن عرعرة قال نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قال : إذا قلت : (قال عطاء) فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل سمعت .

☐ محاولة شين الشيخ بالتمويه



حديث [٦٩] ـ الصحيحة [٣٢٨]

أورد الشيخ حديثاً بلفظ : **ما بال رجال بلغهم عنى أمر ترخصت فيه ، فكرهوه ، وتنزهوا عنه ، فوالله لأنا أعلمهم بالله ، وأشدهم له خشية .**

– **فقال النكرة** : الحديث صحيح دون شك ، وهذا لفظ مسلم فى الفضائل (٦-٢٣٥) ، ولم يشر الشيخ لذلك .

ولا أظن أن أحدًا يقرأ هذا الانتقاد الموجه للشيخ إلا ظن أن الشيخ قد فاته تخريج الحديث من مسلم ، والحقيقة أن الشيخ عزاه للبخارى ومسلم ، فلم يبق إلا أن يقال إنه يعنى أن الشيخ لم ينص على أن هذا لفظ مسلم . فهل يقول أحد عنده أدنى فهم أنه يلزم المخرج أن يذكر لفظ كل راو إذا كان الحديث واحدًا ؟

وهل هذا انتقاد يستحق أن يذكر ؟

وبقية كلامه لا يستحق أن يناقش .

☐ تناقضه بسبب حرصه على النيل من الشيخ رحمه الله



۞ المثال الأول :

حديث [٩٤] ـ الصحيحة [٣٧٣]

كانت حاضنتى من بنى سعد بن بكر ، فانطلقت أنا وابن لها فى بهم لنا ، ولم نأخذ معنا زادًا ، فقلت : يا أخى اذهب ، فأتنا بزاد من عند أمنا ، فانطلق أخى ، ومكثت عند البهم ، فأقبل طائران أبيضان كأنهما نسران . فقال أحدهما لصاحبه : أهو هو ؟ قال الآخر : نعم . فأقبلا يبتدرانى . فأخذانى ، فبطحانى للقفا ، فشقا بطنى .... الحديث .

أورده الشيخ من « **مسند أحمد** » (١٨٤/٤) ، والدارمى (١٣) . وغيرهما عن عتبة بن عبد السلمى أنه حدثهم فذكره مرفوعاً من طريق بقية حدثنى بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو الأسلمى . وحسن الشيخ إسناده ، وقد سبقه بذلك الهيثمى ، وقد اعتمد هذا الإسناد الإمام أحمد فى إثبات سماع عبد الرحمن بن عمرو الأسلمى من عتبة كما فى « **العلل ومعرفة الرجال** » (٥٩١٤) ، واعتمده ابن معين أيضاً فى إثبات صحبة عتبة بن عبد كما فى « **تاريخه** » رواية الدورى (٤٧/١) رقم (٢٢٠) .

وقد أشار الشيخ إلى طريق آخر له أورده فى « **الصحيحة** » (١٥٤٥) من طريق ابن إسحاق ثنا ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ .

ونقل الشيخ عن ابن كثير قوله : هذا إسناد جيد قوى .

فلم يبال النكرة بذلك ، فعد متابعة ابن إسحاق مخالفة لرواية بقية مع أن ابن إسحاق متابع لبقية ، والصحابي الذي أبهم في رواية ابن إسحاق قد سمي في رواية بقية، ولكن هذا النكرة لا يدرى شيئاً عن مسلك أهل العلم في مثل ذلك، فمن ذلك ما ذكره الإمام الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي في كتابه " **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد** " (١٤١/١) :

– حديث أبي صالح السمان : عن بعض أصحاب النبي ﷺ قالوا : يا رسول الله الرجل يحدث نفسه بالشيء ... الحديث .

قال : هو أبو هريرة ، كما رواه النسائي في " **عمل اليوم والليلة** " مبهما ومبيناً ، ورواه أبو داود مبهماً فقط .

– وفي (٢٢١/١) رقم (٤٧) قال : حديث إبراهيم النخعي : حدثت أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ _ كذا في " **سنن النسائي** " .

وهو في مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من روايته عن الأسود عن عائشة .

– وفي (١٣٩/١) رقم (١٥) : حديث النعمان بن سالم عن رجل حدثه قال : دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن في قبة ..... الحديث .

قال : الرجل المحدث للنعمان هو : أوس بن حذيفة ، رواه النسائي مبهماً ومبيناً ، ورواه أيضاً عنه عن عمرو بن أوس بن حذيفة عن أبيه .اهـ.

فهذه بعض الأمثلة من تفسير أهل العلم الروايات بعضها ببعض والجمع بينها ، فهلا أراحنا هذا النكرة إذ لم يفهم ؟!.

ومع جهله وعدم فهمه راح يتطاول على إمام أهل الحديث في هذا العصر الألباني _ رحمه الله _ بقوله : هذا هو الشاهد الذى أحال عليه الشيخ ، وهو لا يدرى أنه نفسه الطريق الذى يستشهد له ، فهذا من باب استشهاده بالعلة لمعلولها .

● **قلت** : وقد سبق بيان من الذى لا يدرى ؟

ثم عارض بين رواية ابن إسحاق وبين ما رواه ابن سعد فى " **الطبقات** " (١٥٠/١) : عن عبد الوهاب بن عطاء والواقدى عن ثور عن خالد قال : قيل لرسول الله ﷺ ، فذكره مرسلاً .

– **ثم قال النكرة** : رواية عبد الوهاب والواقدى أصح من قول ابن إسحاق .

● **قلت** : عبد الوهاب بن عطاء فى رتبة محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، قد وصفه بذلك البخارى وصالح جزرة ، ولم يصرح بالتحديث . وسكوت النكرة عن بيان ذلك خيانة ، وأشد منه اعتماده على الواقدى فى المتابعات ، وقد قال أحمد بن حنبل : كذاب ، وقال على بن المدينى وإسحاق ابن راهويه وأبو حاتم والنسائى : يضع الحديث ، وقال البخارى : سكتوا عنه ، ما عندى له حرف ، وهى أشد عبارات التجريح عنده ، وقال ابن عدى : أحاديثه غير محفوظة ، والبلاء منه .

هذا مع قول هذا النكرة ص (٤٥) : طريق المتهمين والمتروكين لا تصلح للشواهد والمتابعات .

بل إنه قد رد متابعة كثير ممن قال فيهم الحافظ : مقبول .

ثم إن محمد بن إسحاق قد توبع من بحير بن سعد فلا شك فى ترجيح روايتهما ، والله أعلم .

● المثال الثانى لتناقضه بسبب حرصه على النيل من الش رحمه الله :

لقد أورد الشيخ فى الحديث رقم (٣٦٦) تصريح يحيى بن أبى بالسماع من الراوى عنه ، وهو أبو راشد الحبرانى ، فقال النكرة : أما تص يحيى بالسماع من أبى راشد ، فوهم ، ولم يوجد عند أحد ممن خرج الحديث إلا عن طريق الحاكم [١] ، ويحيى بينه وبين أبى راشد طبقتان ، يثبت من وجه صحيح أنه لقيه ، ويدل على ذلك أنه وجد بينهما رجال .

ثم حكم على الإسناد بالانقطاع لمجرد رواية يحيى بن أبى كثير له بالعن وضعفه لذلك .

ومع ما فى هذا من المجازفة فإنه نقضه فى ص (٣٩٤) حيث قال : قول الشيخ : (يحيى مدلس) فقول غير علمى ، فيحيى وإن كان مدلساً تدليسه لا يضر ، لأنه لا يدلس إلا عن ثقة .

فمتى نستريح من عبث أولئك ؟ والله المستعان .

(١) وقد بينت كذبه وافتراءه على الحاكم فى هذه الدعوى فيما سبق ، والله المستعان .

☐ النيل من الشيخ بشيء قد تراجع عنه



حديث [٨٨] ـ الصحيحة [١٩٨٢]

العرافة أولها ملامة ، وآخرها ندامة ، والعذاب يوم القيامة .

أورده الشيخ من طريق هشام الدستوائى عن عباد بن أبى على عن أبى حازم عن أبى هريرة رفعه .

وحسن الشيخ إسناده ، والمشهور أن أبا حازم عن أبى هريرة هو سلمان الأشجعى ، وعلى ذلك جرى الشيخ ـ رحمه الله ـ .

– **فقال النكرة** : ولم يكلف الشيخ نفسه فى البحث فى التابعى : أبى حازم .

● **قلت** : ومع سوء أدبه وتطاوله على الشيخ ، فإنه لم يحاول أن يقف على آخر أحكام الشيخ [١] ، فقد نقل محقق " **الأسامى والكنى** " حديث رقم (١٦٥٤) عن الشيخ فى " **بلوغ المرام** " قوله : وأبو حازم هذا كنت ظننت قديما أنه سلمان أبو حازم الأشجعى الكوفى ، فلما وقفت على الحديث عند ابن حبان تبين لى أننى كنت واهما ، وأنه غيره .

(١) مع أنه قال فى المقدمة ص (٧) : وقد قرأت كتب الشيخ مرات ومرات ، فهل كذب فى ذلك ، أم أنه وقف على حكم الشيخ الأخير ، وأخفاه طلباً للنقص كغير ذلك من أفاعيله ؟

☐ طعنه فى الشيخ مع عدم رجوعه لباقى كلامه فى موضع أشار الشيخ إليه :

حديث [٩٩] ـ [الصحيحة [٤١١]

يا فاطمة أيسرك أن يقول الناس : فاطمة بنت محمد فى يدها سلسلة من نار ؟

أورده الشيخ ـ رحمه الله ـ من عند النسائى (١٥٨/٨-١٥٩) من طريق النضر بن شميل ، والطيالسى (٩٩٠) ، ومن طريقه الحاكم (١٥٢/٣) : (النضر والطيالسى) كلاهما عن هشام الدستوائى عن يحيى عن أبى سلام عن أبى أسماء عن ثوبان مرفوعا به .

● **قال الشيخ** : إن فيه انقطاعاً بين يحيى وأبى سلام ، فقد قيل : إنه لم يسمع منه ، ثم إن يحيى مدلس ، وصفه بذلك العقيلى وابن حبان .

قال : لكن رواه النسائى (١٥٨/٨) ، وأحمد (٢٧٨/٥) من طريقين (يعنى : معاذ بن هشام عن أبيه ، وهمام بن يحيى) عن يحيى قال : ثنا زيد بن سلام أن جده يعنى أبا سلام حدثه أن أبا أسماء حدثه به .

قال الشيخ : وهذا سند موصول صحيح ، ولقد ضعف هذا الحديث الصحيح الشيخ إسماعيل الأنصارى وحبيب الرحمن الأعظمى وشعيب الأرناؤوط بتكلف بارد وهوى مغرض ، وقد رددت عليهم فى مقدمة الطبعة الجديدة لكتابى « **آداب الزفاف** » فراجعها فإنها مهمة جدًّا .اهـــ.

– **قال النكرة** : هكذا رواه عن هشام ثقتان أبو داود الطيالسى كما فى « **مسنده** » ، والنضر بن شميل ، وخالفهما معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى عن زيد عن جده فوصله ، ثم نقل بعض أقوال الأئمة فى معاذ بن هشام ، وقد اقتطع بعض التوثيق فيه كعادته ، وخلاصة القول فيه أنه جائز الحديث فقد جاز القنطرة باحتجاج الشيخين به ، وقد ذكره الذهبى فى كتابه « **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** » رقم (٧٣) ، وحديثه هنا عن أبيه ، والرجل أعرف بحديث أبيه من غيره ، وأما أبو داود الطيالسى فقد اختلف عليه ، فقد رواه عنه إبراهيم بن إسحاق الحربى فى « **غريب الحديث** » (١٠٤٦/٣) : حدثنا بندار حدثنا أبو داود عن هشام أحسبه عن يحيى عن زيد به ، وقد تابعهما وهب بن جرير عن هشام عن يحيى عن أبى سلام ، وأما همام فلم يختلف عليه ، فالأولى فى مثل ذلك أن يحمل الحديث على الوجهين .

– **قال النكرة** : وللحديث طريق آخر بسياق أحسن ، أخرجه الرويانى (٦٢٧) : نا محمد بن بشار نا سهل نا أبو غفار عن أبى قلابة عن أبى الأشعث عن أبى أسماء فذكره بنحوه .

ثم قال : فهذا إسناد صحيح .

● **وأقول** : قد سبق أن الشيخ أحال على آداب الزفاف للوقوف على بقية الكلام على الحديث ، وفيه ص (٢٢) قال : رواه الرويانى بسند صحيح ، فلم يرجع إليه النكرة ، وظن أو تظاهر بأنه السابق إلى الوقوف على هذا الطريق ، وحكم عليه النكرة بالصحة ، وقد حكم على الحديث بالضعف أولاً ثم صححه آخرًا مما يبين أنه يريد تكثير الأحاديث المحكوم عليها بالضعف ، والله المستعان .

– **وقال النكرة** : ولم أطلع على كلام هؤلاء الأفاضل الذين ضعفوا الحديث ، وليس من أدب الاختلاف غمزهم بالتكلف والهوى ، فالكل مجتهد ، وهؤلاء من أهل السنة ، وقد سبق للشيخ مدحهم فى كتبه .اهـــ.

● **وأقول** : إن من المقرر عند الناس جميعاً أن تحرى العدل يقتضى أن يسمع من أراد أن يتكلم فى حصومة من جميع الخصوم فيها ، وإلا كان ظالماً وجائرًا ، وإن هذا النكرة قد أقر على نفسه بأنه لم يطلع على كلام خصوم الشيخ فى هذه المسألة ، ومع ذلك فقد حكم على الشيخ بما سبق حكايته عنه ؛ وهذا دليل واضح على قصده النيل من الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ومن اطلع على كلام من ذكرهم الشيخ ـ رحمه الله ـ وجد فى كلام بعضهم من التعدى على الشيخ ـ رحمه الله ـ ما لا يقاس به وصف الشيخ لهم ، هذا مع اعتراف كل منصف بعلو رتبة الشيخ على المذكورين، ومن نظر فى سبب تضعيفهم للحديث وجد أن الشيخ ـ رحمه الله ـ كان منصفاً معهم ، ولم يتجاوز العدل فيهم .

ثم ماهؤلاء الأقزام ولما يحدث بين الكبار من جفوة وخشونة فى الكلام ؟

وأين أدب الاختلاف عند هذا النكرة مع وصفه للشيخ بما سبق حكايته فى المقدمة ؟!!!

أسأل الله ﷻ أن يحاسب الذين نشروا له بما يستحقون .



□ الخاتمة أسأل الله حسنها



لقد كتبت ما سبق فى هذا الكتاب أرجو أن يكون نصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، فالنصيحة لله ولكتابه ولرسوله بالدفاع عن الحق ما استطعت ، ولأئمة المسلمين بتذكيرهم بواجبهم فى الذب عن الحق ، وعن أعراض أهل العلم ، ولعامة المسلمين بتحذيرهم من ركوب ما يسخط الله ﷻ . ويدخل فى ذلك دخول المسلم فيما لا يحسن من أمر الدين ، والقول فى دين الله ﷻ بغير علم ، والجرأة على ذلك ، فإنه من كبائر الذنوب ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] ، وقال تعالى : ﴿ **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ** ﴾ [سورة الزمر : ٦٠] ، فإذا جمع المتحمس مع ذلك الوقيعة فى أهل العلم وتنقصهم ، فإن حاله يزداد سوءاً ، وليعلم كل من يقدم على ذلك أن مآل أمره إلى الخسران ، والعياذ بالله ، فإن لحوم العلماء مسمومة ، فمن أراد الظهور بالوقيعة فى أهل العلم والطعن فيهم فليعلم أنه لن يفلح ، مهما حصل به من مراده ، فالله ﷻ يقول : ﴿ **تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [سورة القصص : ٨٣] ، ولذلك فإننى أنصح الشباب من دعته نفسه منهم إلى أن تكون له مكانة بين الناس ، فليعلم أنها لن تحصل له إلا إذا أراد وجه الله بعمله واتبع سبيل المؤمنين ، فليأت العلم من بابه بلزوم أهله والاستفادة منهم عملا

وعملاً وسلوكاً وأخلاقاً ، ولا يتعجل ، وليعلم صاحب هذا الكتاب الذى رددت عليه أنى مع بيانى مع ما بينت من حاله ومع حزمي معه شيئاً ما ، إلا أنني أحب له الخير ، وأرجو له أن يتوب إلى الله ﷻ ، ولا يغتر بأنه قد أصبح عند الغوغاء مؤلفاً ، بل ناقدًا ، بل عليه أن يبدأ صفحة-جديدة يطلب فيها العلم من أهله بتواضع وأدب وتقدير لأهل العلم والفضل ، ولا تأخذه العزة بالإثم ، فإن عاقبة ذلك وخيمة ، فإن الله ﷻ يقول : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۞ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ** ﴾ [سورة البقرة : ٢٠٤ -٢٠٦] ، أسأل الله ﷻ لى ولإخوانى المسلمين الهداية ، والسداد ، وحسن الخاتمة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

فهرست موضوعات الكتاب